المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

آثار تغير أسعار النفط على سياسات الدول النفطية
2014-2017
دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطلبة:
ربحي أم الجيلالي
دلال خديجة

تحت إشراف الأستاذ:
د. زيتوني محمد

لجنة المناقشة:

- **الدكتور:** بوعلي حمزة رئيس اللجنة
- **الدكتور:** بوشماخ أسامة مناقشا
- **الدكتور:** زيتوني محمد مشرفا

السنة الدراسية: 2019/2018

طه﴿ ١ ﴾مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ﴿ ٢ ﴾إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴿ ٣ ﴾تَنزِيلًا
مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴿ ٤ ﴾الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴿ ٥ ﴾لَهُ
مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ﴿ ٦ ﴾وَإِن تَجْهَرْ
بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴿ ٧ ﴾اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴿ ٨ ﴾

من الآية 01 إلى الآية 08 من سورة طه.

شكر وعرفان

بداية نتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لانجاز هذا العمل

فنحمده ونشكره على توفيقه لنا.

ثم نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف السيد/ زيتوني محمد الذي دعمنا

ووجهنا بإرشاداته الحكيمة.

وفي الأخير نشكر كل ما ساندنا من قريب أو بعيد في إنجاز العمل.

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه على هذه النعمة.

نهدى ثمرة هذا العمل إلى وطننا الحبيب الذي يمر في هذه المرحلة بلحظات حاسمة في تاريخه من خلال انطلاقة بوادر النهضة التي نتمنى أن تكون نهضة فكرية ثقافية نابعة من أسس ومبادئ الدولة الجزائرية الحضارية للوطن وبالوطن نكون طلابا وموظفين فهو الأمانة التي سوف نحملها دائما من خلال إخلاصنا ووفائنا له سلوكنا وأقوالنا والتزامنا الذي يحدد حبنا للوطن فحفظ الله وطننا الحبيب وجعله مستقرا آمنا مثلما قال مفدي زكريا:

جزائر يا مطلع المعجزات ... ويا حجة الله في الكائنات.
ويا بسمة الرب في أرضه... ويا وجهه الضاحك القسمات.

مقدمة

مقدمة

يعد النفط من أهم الأسباب التي أدت إلى الصراعات الدولية في العالم، وهذا لأهميته في المجال الصناعي الذي أدى بالتنافس علية من قبل الدول المهيمنة في الساحة الدولية، ولضرورته في التصنيع، مما أسهم في إحداث ثورة هائلة في مجال التطور الصناعي، فهو يعد شريان الصناعة والحرب والنقل والتكنولوجيا، وحافزا علميا مهما للمزيد من الاختراعات، فالطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية وغيرهما من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النّور من دون النفط، وهو العصب الرئيسي للطاقة، والسيطرة عليه تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والعسكرية. وبما أنه الأبرز في المشهد الاقتصادي كان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابعه وهي مستعدة لنشر جيوشها والخوض في الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية القليلة التكلفة وأفضل مصدر للطاقة.

وما يحدث في المنطقة العربية من أزمات وصراعات سياسية وحروب أهلية كلها مُدارَة من قبل دول هدفها الأساس الحصول على النفط ولو بطرق مختلفة. فحروب النفط لا تدار مباشرة وإنّما تُدار تحت مسميات مختلفة لكن الهدف الرئيسي هو الطاقة، ومنطقة الشرق الأوسط خير دليل على ذلك. فالتنافس الدولي عليها باعتبارها أغنى منطقة بالثروات الطبيعية والنفط خاصة.

وفي ظل التقلبات الحادة التي تعرضت لها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال منتصف عام 2014م التدهور الذي سجلته أسواق النفط في فترات متقاربة كان له تداعيات على إيرادات ومدا خيل الدول النفطية التي ارتبط اقتصادها بالنفط، مما جعل أي تغير في سعره يكون له نتائج سلبية على الاقتصاد.

وهذا التذبذب كان بفعل عدة عوامل ساهمت في هبوطه بشكل مفاجئ منها قلة الطلب العالمي عليه، عائدا إلى العوامل الجيوسياسية المتمثلة في اضطرابات سياسية لكل من سوريا وليبيا واليمن وظهور ما يعرف بالجماعات المسلحة التي سيطرت على منابع النفط وقامت ببيعه في السوق المجاورة أو ما يعرف بالسوق السوداء، ذلك ما نتج عنه تراجع في الطلب على النفط مع ارتفاع في نسب العرض... التي أدّت إلى تراجع أسعار النفط. والجزائر من بين الدول المتأثرة بهبوط أسعار النفط في بناء اقتصادها، فأغلب صادراتها هي عبارة عن موارد النفط والغاز ماساهم في تدهور الاقتصاد الوطني.

ا. **أسباب اختيار الموضوع:** أسباب عديدة دفعتنا للبحث في الموضوع، منها ما هو متعلق بموضوع التخصص، ولذلك لأجل معرفته من زاوية تخصص العلوم السياسية والعلاقات والدارسات الإستراتيجية والأمنية.

- **مبررات علمية:** أسباب تتعلق بإشباع الرغبة العلمية وسد جانب كبير من الفضول العلمي اتجاه موضوع أثر تغير أسعار النفط على سياسية الدول النفطية من 2014م/ 2017م، وهذا من أجل تنوير الباحثين والمتخصصين، وكذا إثراء المكتبات. فبحثنا ناتج عن مسعى بحثي أكاديمي نريد من خلاله معرفة الأسباب والعوامل والانعكاسات التي أدت إلى تغير أسعار النفط.
- **مبررات موضوعية :** أسباب تتعلق بالموضوع نفسه وعلاقته بالحدث، وبما أن موضوع تقلبات أسعار النفط أصبح حديث الساعة، أردنا الخوض في الموضوع من أجل تقصي الحقائق ومن المتسبب في هبوط أسعار النفط ولآثار التي خلفتها أسعار النفط على الدول النفطية خاصة منها الدول المصدرة للنفط الأوبك (opec) لأن الجزائر من بين الدول التي تأثرت بانخفاض سعر النفط دفعنا ذلك إلى معرفة حجم الخسائر التي تكبدها الدولة الجزائرية، ومعرفة إذا ما كانت هنالك سياسات حقيقية للبحث عن بدائل للنفط، وبحكم أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة.

-**أسباب ذاتية :** لا يخلوا أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع لإنجازه، ولعل ما يدفعنا لإنجاز هذا الموضوع هو الرغبة الذاتية للمعرفة العلمية والإجابة على الكثير من التساؤلات وتقديم تفسيرات حول موضوع أثر تغير أسعار النفط على السياسة الدول النفطية، مع تقديم نموذج الجزائر.

II.**أهداف اختيار الموضوع :** يهدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب والعوامل التي ساهمت في تقلب أسعار النفط.

يهدف إلى التعرف على السياسيات المتبعة لمواجهة ها جس الهزات النفطية في فتراب متتالية.

يسعى إلى معرفة مدى تأثير تغير أسعار النفط على الدول النفطية بخصوص الدول المصدرة للنفط.

كشف دور منظمة الأوبك (opec) وكيفية تصديها لانخفاض أسعار النفط.

III.أدبيات الموضوع "البحث":

الدارسات التي تناولت متغيرات أثر تغير أسعار النفط على سياسية الدول النفطية.

أولا: الدراسات التي تناولت تغير أسعار النفط.

تناول البحثان **راهم فريد ، وبوركاب نبيل** انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، إذ تطرق إلى الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط المتمثلة في الأسباب الاقتصادية المتمثلة في العرض والطلب والتطور التكنولوجي الذي سهل وتيرة الإنتاج، منها ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، بالإضافة إلى علاقة النفط بالدورات الاقتصادية الرأسمالية ،وقضية تسير العملة بالدولار، أما فيما يخص بالعوامل الغير اقتصادية التي ساهمت في انخفاض أسعار النفط تمثلت في الوضع الجيوسياسي، وحالة الاستقرار التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، والنتائج العكسية لانخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة للبترول نتج عن ذلك عجز في ميزانيتها، عكس الدول المستهلكة التي استفادت

من انخفاض سعره من انخفاض التكاليف الإنتاج ، لكن ما يعاب هذا الباحث أنه لم يخض بالتفصيل في العوامل التي ساهمت في تقلب أسعار النفط ورغم ذلك أنه قربنا نوعنا ما من الموضوع.[1]

دراسة للباحثة **بوشليط هاجر أمينة** بعنوان الإنفاق العمومي في الجزائر القائم على مدا خيل النفط باعتباره اقتصاد ريعي مرتبط بالمواد المالية، الناتجة عن قطاع المحروقات لما له أهمية كبير كمصدر نفطي، لذلك تذبذب أسعار النفط أثر على ميزانية الدولة، حيث سجلت عجز مالي في ميزانها التجاري مع التقلص الصادرات كون أن صادراتها أغلبها من النفط، وذلك يؤدي بحسب الباحثة إلى تقليص الواردات، وإتباع سياسية ترشيد النفقات، بسب تراجع أسعار النفط رغم هذا فإن الباحثة لم تتطرق إلى الأزمة النفطية وأسبابها، كما أنها لم تشير إلى منظمة الأوبك(opec) باعتبار الجزائر عضو فيها.[2]

دراسة للباحث حيد كاظم مهدي حول انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة تحدث فيها عن تقلبات أسعار النفط المراحل والأسباب حيث تطرق لأهم الهزات النفطية من 1973 إلى غاية 2014 وتمثلت هذه الأسباب في انتشار المضاربة على النفط، وكثافة الإنتاج مع انخفاض النمو بالإضافة إلى العوامل السياسية، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وباعتبار أن النفط في العراق له أهمية إستراتيجية فهو قطاع هام في السياسية الاقتصادية ويعد أحد الركائز الموازنة العامة المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة وترتبت عنه آثار على الميزانية الدولة لذلك قامت بمجموعة من الإجراءات لمعالجة العجز مع تفعيل الضريبي وإصلاحه، وتنمية

[1] فريد راهم، نبيل بوركاب، "انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(2016).

[2] بوشليط هاجر أميرة، "إشكالية تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (ع.07)، (2017).

المواد ودعم القطاع الخاص، إلا أن الباحث ركز على العراق دون دول نفطية أخرى تكون قد تضررت أكثر من هبوط سعر النفط.[1]

ثانيا: الدارسات التي تناولت سياسة الدول النفطية

دراسة للباحثة **أماني عقلي** تحت عنوان دور منظمة الأوبك(opec) في استقرار أسواق النفط العالمية حيث تناولت الأسواق النفطية العالمية، وما يمتلكه العالم من ثروة نفطية كما تطرق إلى أهم التعاملات التي تحصل على مستوى سوق النفط العالمي وسياسات المنتهجة من طرف الدول النفطيةُ ثم تحدثت بالتفصيل عن منظمة الأوبك(opec) وأهدافها وأهم خصائصها وهيكلها التنظيمي وأهم الأعضاء الفاعلون فيها كالسعودية كما تطرقت إلى دور هذه المنظمة في الحفاظ على استقرار، لكن الباحثة لم تذكر أسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط.[2]

دراسة للباحث **علي مرزا** تحت عنوان معضلة الأوبك (opec) بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، تحدث عن الاستراتيجيات المتخذة من أجل الحفاظ على حصة من إنتاج النفطي لدول الأوبك(opec) ثم تطرق إلى إمكانيات إمكانية تأثير تطبيق إستراتيجية حصة من النفط بين المخزون الأمريكي إضافة قرار الأوبك بخفض الإنتاج والتبعات المحتملة عن ذلك بعدها تكلم عن الصناعة النفطية في عهد الشركات البترولية وتناول العراق كنموذج لخفض الإنتاج وما نتج عن من مشاكل انجر عن ذلك مطالب التعويض من الشركات النفطية.[3]

---

[1] كاظم مهدي، انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، (م.05)، (2010).

[2] أماني عقلي، دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017).

[3] علي ميرزا، "معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج"، ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الإمارات،(مارس 2017).

دراسة للباحث **سالم بوغرارة** تحت عنوان السّياسية التسعيرية لمنظمة الأوبك (opec) وانعكاساتها على السّوق النفط العالمي خلال الفترة من 2000-2011، تناول في بداية الدخول إلى الموضوع عموميات النّفط، وفي صلب الموضوع تناول منظمة الأوبك (opec) وسياستها التسعيرية للحفاظ على استقرار سوق النفط، وهذا الذي جعل منظمة الأوبك بأعضائها، و هياكلها تهدف إلى صياغة آليات واستراتيجيات التي تحافظ على سعر النفط في السوق، ومع هذا فإن الباحث أغفل عدة جوانب لم يتطرق إليها منها الفاعلون في سوق النفط العالمية.[1]

ثالثا: الدراسات التي تناولت تأثير تغير أسعار النفط على سياسة الدول النفطية

دراسة للباحث **عماد الدين محمد المزيني** تحت عنوان: "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية" وتناول فيها أهم التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية مع تطور الإمدادات لدول الأوبك، وكثافة الطلب على النفط، مضيفا أهم العوامل التي أثرت في تقلب أسعار النفط، وتمثلت في العوامل الاقتصادية وجيوسياسية والمناخية، التقنية والفنية، مع تداعيات محتملة عن تقلب أسعار النفط ، لكن الباحث لم يذكر نماذج عن الدول المتأثرة بانخفاض أسعار النفط.[2]

دراسة لكل من **سمير سيعفان** وآخرون، تحت عنوان: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة للنفط، إذ تحدثوا فيها عن انخفاض أسعار النفط و انعكاسات هذه التغيرات على الدول المنتجة للنفط، وفي صلب الموضوع تطرقوا إلى دور منظمة الأوبك(opec)، وسياستها اتجاه الأسعار، والعوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط من عرض وطلب، والعامل السياسي منها التّواطؤ السعودي الأمريكي...

---

[1] سالم بوغرارة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال فترة(2000-2011)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (ورقلة : جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).

[2] عماد الدين محمد الميزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر بغزة الجامعة، سلسلة العلوم الإنسانية، (م.15)،(2013/04/09).

بالإضافة إلى التحديات المنتهجة للحد من تغير أسعار النفط، كخفض الإنتاج وتوحيد الرؤى. فانخفاض سعر النفط انعكس سلبا على الدول المصدرة، وهذا من خلال العجز الذي سجله ميزانها التجاري إثر تراجع أسعار النفط في 2014م، مما أدى إلى البحث عن بدائل للنّفط كتنويع مصادرها.

وفي الأخير تناولوا مستقبل أسعار النفط والكيفية التي تساهم فيها الدول النفطية لرفع أسعار النفط، ذاكرين نماذج عن بعض الدول المتضررة بانخفاض سعر النفط كالجزائر والعراق... إلا أن هذه الرؤى لم تجسد على أرض الواقع، وسعر النفط مازال ليومنا هذا منخفض ، وكان عليهم أن يخرجوا بتوصيات حقيقية باعتبار أن معظمهم خبراء[1].

دراسة للباحث **محمد الطاهر ميلودي** بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الأسهم المالية، تحدث بداية في الإطار النظري والتطبيقي عن أسعار النفط، أي ماهية النفط من خصائصه والنظريات التي درست أصل تكوينه، و أنواع أسعاره و أسواقه، كما تطرق إلى أهم الأزمات النفطية، والعوامل التي ساهمت في تقلب أسعار النفط، وتأثير هذه الأخيرة على الأسهم المالية.

وذكر نموذج السعودية وكيف أثرت تغيرات أسعار النفط على السوق السعودي، وبالتالي تأثر بورصتها، مما ترتب عنه عجز في ميزانها التجاري. لكن ما يعاب على الباحث أنه لم يتطرق إلى آليات مواجهة انخفاض أسعار النفط، والدور السلبي الذي تلعبه السعودية، ومساهمتها بطريقة غير مباشرة في انخفاض سعر النفط بسبب غياب إستراتيجية غير واضحة من طرفها، وهذا ما كان له تأثيرا على الدول النفطية الأخرى[2].

[1] سمير سيعفان، وآخرون، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،(7 نوفمبر 2015).

[2] محمد الطاهر ميلودي، اثر تقلبات أسعار النفط على الأسهم في الأسواق المالية، دراسة حالة بورصة السعودية(2014-2016)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (ورقلة جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، 2017).

IV.المشكلة البحثية للموضوع:

ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على سياسيات الدول النفطية؟

الأسئلة الفرعية:

-ما أهمية النفط في الاقتصاد العالمي؟

-هل لتغير أسعار النفط أثر على الدول المصدرة للنفط؟

-ما تأثير انخفاض أسعار النفط على السياسات العامة في الجزائر؟

V.الفرضية الرئيسية:

هنالك علاقة سلبية بين عدم استقرار أسعار النفط ـ خاصة في حالة الانخفاض ـ وبين التأثيرات السلبية على السياسات العامة للدول النفطية.

الفرضيات الفرعية:

كلما كانت هناك أسعار عادلة في سوق النفط كان الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً.

هنالك علاقة ايجابية بين انخفاض أسعار النفط والتأثيرات السلبية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

تتأثر الجزائر مباشرة بسوق النفط كدول ة ريعية ذات مصدر واحد في تجارتها الخارجية والتي تتحكم بدورها في رسم السياسة العامة فيها.

VI. **حدود الدراسة:**

الإطار الزماني: ارتبط موضوع البحث في الفترة التي صاحبت انخفاض أسعار النفط(2014م-2017م).

الإطار المكاني: الدول النفطية، تخصيص دراسة الحالة الجزائرية.

الإطار الموضوعي: المشكلة البحثية مضبوطة موضوعيا بأثر تغير أسعار النفط على سياسة الدول النفطية.

الإطار النظري:

باعتبار أن الدول المنتجة خاصة العربية والإفريقية منها تعتمد في بناء أو تسيير شؤونها الاقتصادية على الريع النفطي والأزمة النفطية الأخيرة كان لها تداعيات كبيرة على سياسية الاقتصادية والاجتماعية لدول النفطية لذلك رأينا أن اقتراب أو نظرية الدول الريعية أقرب لدراسة موضوع تغير أسعار النفط وتأثيره على سياسة الدول النفطية.

وظهرت نظرية الدولة الريعية مع ظهور مصطلح الدولة الريعية من طرف الكاتب الإيراني حسن مهداوي سنة 1970م التي تعني أن الدولة تحصل على جزء كبير من دخلها عن المصادر الخارجية سواء كانت موارد طبيعية أو إستراتيجية أو زراعية، تتحكم فيه الدولة وتوزعه.

وهذا ما أصاب الدول النفطية نتيجة اعتمادها على الريع المتأتي من تصدير الموارد الطبيعية، ووفرة الثورات الطبيعية خاصة المحروقات أدى إلى ظهور نموذج خاص بالدولة أطلق عليه الدولة الريعية[1].

ومن مسلماتها:

- حالات الريع السائدة.

-يعتمد على الإيجار للخارج بشكل كبير وبالتالي من حاجة إنتاجي محلي.

-نسبة صغيرة مشاركة في توليد الريع.

-الحكومة هي المستفيد الأول من الريع لكي تضمن بقائها.

ومع هذا بدأت الأهمية المتزايدة للدول النفطية الجديدة في التجارية العالمية وذلك جاء الاهتمام المتزايد في التفكير حول الاقتصادات الريعية في تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومن بين أمثلة الدول الريعية المنتجة للنفط في الشرق بما فيها

[1] بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية –دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (وهران، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2016م)، ص. ص: 121، 122.

السعودية، من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين وهو يدل على الدول الغنية بالمواد الطبيعة مثل النفط الغاز.

وهناك من اعتبر الدولة الريعية هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات يشير إلى الدولة التي تستمد كل جزء كبير[1].

الإطار المنهجي:

لقد استعملنا في الجانب المنهجي منهجين لإحاطة بالموضوع ودراسته من كل الجوانب، بداية استخدمنا المنهج المقارن.

المنهج المقارن : يعرف المنهج المقارن "بأنّه طريقة للمقارنة تنضوي على التقابل والتخالف لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين جزئيا الموضوع المبحوث.

خطواته:

-تحديد إشكالية الموضوع بدقة وتفصيلها إلى أسئلة جزئية.

-بناءا على تساؤلات لا بد من صياغة الفروض، تكون قابلة للتّحقق العلمي.

-جمع ووصف وترتيب الحقائق والبيانات التي يتم الحصول عليها.

-تحديد الخواص المتماثلة وما يقابلها.

-العمل على التّفريق بين أوجه التشابه والاختلاف.

-صياغة النتائج العلمية وتحديدها[2].

منهج دراسة حالة: ويعرفها **تشايلد** بأنّه: "المنهج الذي يتم عن طريقه جمع البيانات بحيث يمكن استخدام صورة كلية في علاقتها المتنوعة[3].

[1] الدولة الريعية المتحصل عليها يوم:28/04/ 2019على الرابط https:llqrwipedia rgo/wiki/.

[2] عامر مصباح ،منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط. 2، 2010، ص ص 93،95.

[3] **المرجع نفسه**، ص86.

خصائصه:

-التركيز والتعمق في حالة واحدة ودراستها من كل الجوانب.

-يتميز بوجود حالة.

خطواته:

-اختيار الحالة المدروسة بعناية.

-مراعاة الحصول على البيانات.

-أن تكون الحالة متاحة للبحث.

-القابلية للبحث[1].

VII.الإطار المفاهيمي:

تعريف النفط :

هو كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر،حيث يعبر النفط الخام عن مواد الهيدروكربونية المنتجة من مكامن سائلة بسبب الضغط والحرارة الطبيعية، وهو أيضا عبارة عن مادة سائلة لها رائحة متميزة.

تعريف أسعار النفط:

السعر النّفطي هو القيمة أو السّلعة البترولية، يعبر عنها بالنفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي خلال فترة زمنية[2].

[1]عبد الناصر جندلي ،مناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط.2،2007،ص ص214،213.

[2]بالفرار فاطمة ،أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر من 2014. 2015،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، غير منشورة تيسمسيلت المركز الجامعي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016 ،ص ص 14.3.

تعريف السياسات أو السياسة:

هي كل القرارات والأوامر والتشريعات التي تصدرها الحكومة لاختيار الوسائل المختلفة وهي كل ما يتعلق باتّخاذ القرارات الخاصة باختيار التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة[1].

تعريف الدول النفطية:

ويقصد بها الدول المنتجة منها المصدرة المنضوية تحت إطار منظمة الأوبك(opec) ودول خارجها ،من منتجين مستقلين، والدول النفطية تشمل الدول المنتجة والمستهلكة التي تمتلك الثروة النفطية[2].

[1] عبد الرزاق أنذير، السياسة الاقتصادية ، محاضرة مقدمة في جامعة محمد بوضياف ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2018،ص 9.

[2] وهيبة زمال ،أثر تقلبات إيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي . دراسة حالة الجزائر . ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة ،(الجزائر :تلمسان ،جامعة أبي بكر بلقا يد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2018)ص ص31،34.

الفصل الأول

أهمية النفط في الاقتصاد العالمي

الفصل الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العالمي

يعد النفط مورداً هاماً واستراتيجيا تقوم عليه اقتصاديات الدول النفطية، باعتباره مصدر رئيس في الدخل القومي لهذه الدول التي تمول مشاريعها الاقتصادية، الاجتماعية، من أموال العائدات النفطية، ولكنّه كسلعة يتم بيعه في سوق النفط العالمية تتحكم فيه عدَة عوامل وأسباب تحدد أسعاره إن كانت ثابتة أو متغيرة.

وهذا يعود إلى المتحكمين فيه عبر سوق النفط العالمية التي يسيرها فاعلين مهيمنين عليها يساهمون في تغير مضامين السياسة الدولية على مستوى الساحة الدولية.

فتقلّب أسعار النفط قد يغير السياسات المعتمدة من طرف الدول النفطية، التي تعتمد عليه اعتمادا كلياً في بناء اقتصادياتها.

المبحث الأول: دور النفط والعوامل المتحكمة في تحديد الأسعار

يعتبر النفط ذا أهمية ومكانة هامة في الاقتصاد العالمي لما له دور في تكوين اقتصاديات الدول النفطية المنتجة منها والمستهلكة، فقوة الاقتصاد تتحدد وفق سعر النفط المعلن، سواء كان ثابت أو متغير، وهذا راجع للعوامل المتحكمة في تحديد أسعاره على مستوى السوق النفطية الدولية.

المطلب الأول: مكانة النفط بالنسبة للدول النفطية

يعد النفط من أهم الثروات الطبيعية مرتفعة القيمة، وذلك لاستعمالاته المتعددة، بحيث يستخدم كمادة خام في صناعة البتر وكيمياويات التي تستخدم في صناعة الأسمدة والمنظّفات، ويتم استخدامه أيضا كوقود يكثر عليه الطلب من طرف المشترين.

أولا: مكانته الاقتصادية

إذ يعد النفط كمحرك أساسي للآلات الصناعية، فهو: مادة أولية تستخدم كثيرا في الصناعة التحويلية، وبفضله يتم تطوير مختلف الصناعات كما أنه المصدر الأول لطاقة التي تحرك عجلة الاقتصاد العالمي، ورأى علماء الاقتصاد الحديث أمثال **فرانكل** أن طاقة أصبحت عامل من عوامل الإنتاج وبذلك ارتبط نمو الاستهلاك بالنمو الاقتصادي فزيادة استهلاك الطاقة لدولة يدل على نموها الاقتصادي والاجتماعي لذا ارتبط الاقتصاد في تطوره وتقدمه بمصادر الطاقة المختلفة خاصة النفط[1].

[1] حياة عتاب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حال الجزائر خلال فترة من (2000 . 2016)، مذكرة مكملة شهادة ماستر أكاديمي منشورة،(أم البواقي: جامعة العربي بن المهيدي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017)، ص 16.

إستخدمت مشتقات البترول في تشغيل المصانع وتحليه مياه البحر وفي تسير عدة قطاعات اقتصادية السياحة والزراعة والتجارة... لهذا لا يمكن تصور اقتصاد بدون نفط، لان عند تكريره يتم الحصول على عدة منتجات التي تستخدم في تسير التقنية منها:

الغازولين: وهواهم مشتقات البترول يستخدم كوقود للسيارات.

الكيروسين: ويستخدم كوقود لطائرات.

الديزل: ويستخدم وقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء...

زيوت التشحيم: تستخدم في تزيت المحركات، وآلات المصانع[1].

النفط كمصدر للإيرادات النفطية : ونجد هذا خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تعتمد عليه في الدخل الوطني بنسبة بلغت 90% من الإيرادات المالية، وحتى الدول المستهلكة استفادت من الضرائب النفطية إلى الاستهلاك أكثر من الدول المنتجة.

النفط مصدر أساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية : يُعتمد على النفط في إنعاش التنمية المحلية بشكل مفرط في الدول المصدرة للنفط التي ترتفع فيها نسبة الاعتماد على إرادات النفط في تمويل مشاريع التنمية.

النفط سلعة رئيسية في التبادل التجاري : يعتبر النفط ومختلف مشتقاته كسلعة تجارية يتنافس عليها دوليا، ويزداد التبادل التجاري بين الدول النفطية التي تعد صادراتها النفطية مصدرا أساسيا في ميزان المدفوعات، أما الدول المستهلكة فتستخدمه في الصناعة ، هدا ما شجّع المنافسة عليه[2].

---

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات . دراسة حالة الجزائر. ،مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص 69.

[2] عتاب، **مرجع سابق**، ص 17.

ثانياً: مكانته الاجتماعية

للنفط دورا بارزا في الحياة الاجتماعية، إذ يعد محركات للعديد من القطاعات الاجتماعية التي تتمثل في النقل، والمواصلات (سيارات، بواخر، طائرات...)، التي تستعمل المشتقات النفطية مثل الوقود والبنزين، كما أنه يسهم في تشغيل اليد العاملة، إذ أن شركات النفط تساهم في توظيف عدد كبير من مختلف المستويات والاختصاصات، مع تمويل عدّة مشاريع اجتماعية منها الأنشطة الرياضية، ومراكز البحث العلمي.[1]

يظهر دور النفط في الجانب الاجتماعي من خلال ما يلي:

النفط وقطاع الموصلات: يعد النقل قطاع هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في وقتنا المعاصر، ودور النفط يتمثل في ضمان سيره، فوسائل النقل تستخدم المشتقات النفطية من بنزين ومازوت وديازال.

دوره في الحياة اليومية(مشتقاته) : للمشتقات النفطية دور كبير في الحياة اليومية في زمنا المعاصر مثل البلاستيك والأسمدة والمنظفات... وتتنوع استعمالات مثل الأسمدة تستخدم في الزراعة، وليس هناك إمكانية الاستغناء عن المكونات الضرورية.

دور قطاع النفط في تشغيل اليد العاملة : وهذا من خلال الدور الذي تلعبه الشركات النفطية في تشغيل عدد كبير من اليد العاملة في مختلف الاختصاصات المستويات، وهناك دول تمول مشاريعها الاجتماعية، أو سياستها الاجتماعية من مدا خيل النفطية مثل الدول التي تعتمد على النفط اعتماد كلي.

[1] ريمه بيطام، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر من (2000م- 2014م)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015م، ص10.

دور الشركات النفطية في النشاط الاجتماعي : المتمثل في مساهمتها في تدعيم العاملين وعائلتهم، كما أن هذه الشركات النفطية تساهم في دعم مراكز البحث العلمي، خاصة مجال الصناعة النفطية، والأنشطة الرياضية.[1]

ثالثاً: مكانته السياسية

يكتسي النفط أهمية خاصة في الجانب السياسي، لكونه يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي، وصناعة القرار في الدول المصدرة، وعليه، تبنى السياسات من جهة، وتعارض السياسات الدولية فيما يخص توزيع ثروات النفط من جهة أخرى...

وبما أن النفط البديل الأفضل من بين مصادر المختلفة من ناضبة ومتجددة من ناحية الجانب الاقتصادي والفني والبيئي، لذلك كان الصراع بين الدول الكبرى الصناعية كبير من أجل السيطرة على مناطق النفطية واعتبارها مناطق نفوذ مثل منطقة الشرق الأوسط، فالتنافس والصراع علية يزداد كل فترة حدة وإن الأزمات النفطية نتاجها سياسي بالدرجة الأولى.

لذلك أصبح الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجيات الدول، سواء أكانت مستهلكة، أو منتجة، أو بصيغة أخرى نفطية أو غير نفطية، لأنها تدرك أن النفط له تأثير فعال ومدخل أساسي لكل تقدم وتطور، ومن هنا تظهر أهميته السياسية لنفط، من خلال ما أكده الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في قوله بأنه يجب على الحكومة أن تتبنى السياسات التي تكفل استقلال الطاقة لدينا.

لهذا من أراد أن يملك قراره ويبسط سيطرته على العالم، يجب عليه أن يحصل الاستقلال التام من ناحية الطاقة، لذلك سعت الدول الكبرى لضمان تدفق النفط بدون عوائق، كما أنها ربطته بأمنها القومي، وأسست الأمن الطاقوي من خلال أمننه الطاقة

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 10، 11.

للحفاظ نصيبها منه، هذا جعل النفط يربط بالسياسة، إذ أصبح محورا هام في السياسة الدولية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أعلن "**كليمانصو**" بأن النفط ضروري كالدم، وكتب "**كوليج colleidge**" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في 1924 أثناء افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط "أن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، ويعتبر ساسة الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط هو الإنتاج العالمي يبنى على أساسه السلام العالمي أي النفط مقابل السلام وهذه إستراتيجية تبنتها في سيطرتها على مناطق الشرق الأوسط الغنية بالنفط فمزال إلى يومنا هذا النفط ضروري في سياسية الأمريكية ومحدد لعلاقتها بين الدول في سياستها الخارجية.[1]

فالتصريحات السياسية التي يدلي بها القادة السياسيين في العالم هي دلالة واضحة على أهمية النفط ومكانته السياسية، مثلا اجتماع أعضاء الأوبك(opec) في 2018 حذر الرئيس الأمريكي "**رونالد ترامب**" من مخلفات الاجتماع ولضغط السياسي عليهم، أما في الدول المنتجة فإن النفط هو المحدد الأساسي لصنع القرارات السياسية ، كما أنه أصبح يستخدم كسلاح سياسي سواء من طرف الدول المنتجة داخل أوبك (opec) سنة 1973، أو من طرف الدول المستهلكة.

ولكون أن حاجة الدول الكبرى الصناعية لنفط جعلها تبرمج سياستها الخارجية على أساس الحصول حصة أكبر من الإمدادات النفطية، وتظهر هذه الأهمية من خلال زيارات لمسؤولين السياسيين لكل دول أ وروبا واليابان والصين إلى الدول المصدرة لنفط وعقد اتفاقيات تعاون وتبادل فيها بينها، وحتى السياسة المنتهجة من طرف الولايات

[1] خير الدين، **مرجع سابق**، ص 74.

المتحدة الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط(الدول العربية) مؤسس على أساس النفط الذي تعتبره مادة حيوية وإستراتيجية لضمان أمنها القومي.

وعليه فإن النفط والسياسة بينها علاقة تأثير وتأثر ولا يمكن فصل النفط عن السياسية والعكس، والاعتبارات السياسية صارت لأكثر تحكما في النفط، من الاعتبارات الاقتصادية، والتجارية، وهذا أكده **محمد الرميحي** في كتابه النفط والعلاقات الدولية لقوله لازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير النقاش في ميدان السياسية أكثر من ما يثيره في الميدان الاقتصادي، لذا صار مصاحب لعلاقات الدولية ومن بين المحددات ما إذا كان علاقات بين دول صراعية أو سلمية والقرارات السياسية هي من تحدد سعر النفط وتحكم السوق النفط[1].

رابعاً: مكانته العسكرية

إن الطلب العالمي على النفط ذو طبيعة عسكرية فهو يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي، وتتزايد هذه النسبة في الحروب ، والكربوسين أهم المشتقات النفطية يتوارد عليها الطلب العسكري بشكل ضخم لاستعماله كمصدر للوقود في مختلف آليات الحرب الميكانيكية ، وهناك دول من مدا خيل النفط تسعى عن طريقه لشراء الأسلحة، ويقول "**الكور**" في كتابه "إمبراطورية النفط" من يملك النفط سيملك العالم، لأن بفضل المازوت سيطر على الجو والبر، بل أكثر من ذلك من خلال الثروات الهائلة التي يجمعها من النفط يتحكم بقطاعات كاملة.

إذ يعد ذا أهمية إستراتيجية، باعتباره شريان الحياة للأمم، فإما تكون من أجل الحروب وإما السلام، لذلك يتم السعي والسيطرة على المناطق النفطية، ومن تبع لأحداث الدولية، بأن هناك قاسم مشترك في كل الصراعات الدولية، وهو الحصول على النفط.

[1] خير الدين، **مرجع سابق**، ص 75.

معظم الصراعات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي دارت ولازالت قائمة في منطقة الشرق الأوسط بهدف الاستحواذ على المنطقة، وهذا ما لاحظناه في مختلف الفترات التّاريخية، كالحرب الإيرانية العراقية والاحتلال الأمريكي للعراق، والعقوبات الأمريكية على إيران[1].

يقول احد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية "من بين جميع الموارد ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرون من النفط لكونه يعد محرك آلات الحربية فبدون لا يمكن أن تشتغل كما أنه الوقود الضروري للتجهيزات العسكرية في أرض المعركة.

وتظهر المكانة العسكرية من خلال الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الصناعية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية في 1990 ألقى الرئيس الأمريكي " **جورج بوش**" الأب في تلك الفترة خطابا أمام "**البنتاغون**"، من خلال حشد الرأي العام الأمريكي بقوله إن حياتنا ووظائفنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذ وقعت احتياطات النفط الكبرى للعالم تحت سيطرة صدام حسين.

لذا فاحتلال الأمريكي لعراق لم يكن لأجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل لان العراق لم يكن يمتلكها وإنما لأجل سيطرة على نفط العراقي فالقوات الأمريكية بعد سقوط بغداد حمى مقر وزارة النفط العراقية أثناء أحداث الشغب التي حدثت بعد الاحتلال من دون حماية لمراكز الأخرى[2].

[1] خير الدين، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] خير الدين، **مرجع سابق**، ص ص 75، 77.

وما حدث لدول الشرق الأوسط سوريا وليبيا واليمن كلها من التخطيط الدول الكبرى لسيطرة على مقدرات النفطية ولضمان تدفق النفط بأقل الأثمان، كل الحروب التي دارت ولو كانت تحت مسميات مختلفة كلها كانت لأجل النفط.

المطلب الثاني: الدول المنتجة والمستهلكة

أولا:الدول المنتجة

بما أن النفط يعد من أهم الثروات الطبيعية، باعتباره مصدرا للطاقة وهو الأساس الذي تبني الدول المنتجة اقتصادياتها، من خلال تحريك عجلة التنمية، وهذا ناتج عن المداخل النفطية التي يتم على إثره تحقيق الرفاه ة الاجتماعيۃ والاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة في الدول المصدرة للنفط.

حيث أطلق رجال الاقتصاد والسياسة على عائدات النفط مصطلح البيترودولار، لأهمية العائدات النفطية من العملة الصعبة ترجع لتطوير المشاريع الاقتصادية، واعتمدت هذه السياسة الاقتصادية كل من الدول الخليجية والجزائر، ليبيا، فنزويلا، نيجيريا وغيرها من الدول التي ترتكز على مدا خيل النفط في تنشيط حركة الاقتصاد المبني على أساس الريع النفطي ، فالإنفاق المالي على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كلها من أموال النفط، منها مشاريع البنية التحتية التعليم الصحة... التي تمول من عائدات النفط ذلك بسبب غياب بديل للنفط[1].

فالموازنات الحكومية للدول المنتجة لنفط خاصة منها المصدرة والمتمثلة أعضاء منظمة الأوبك(opec) يتم إعداد البرامج أو المشاريع الاقتصادية على أساس المداخل

[1] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1973م- 2015م) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، (الجزائر: تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017م)، ص76.

النفطية التي وفقها تبنى السياسيات الاقتصادية والاجتماعية، كما استعملت أموال البيترودولار (العملة الصعبة لأن البترول تم تسعيره بالدولار) لإنفاق العسكري أي شراء الأسلحة من أموال العائدات النفطية فكلما كان سعر النفط مرتفع كل كان التسلح كبير.

الأموال النفطية ساهمت في بقاء الأنظمة الفاسدة ، والمستبدة على أرس السلطة السياسية وهذا ما عرفته إفريقيا والدول الشرق الأوسط (الدول العربية الغنية بالثروات النفطية)، والعائدات النفطية المسعرة بالدولار كما كانت نعمة فهي في نفس الوقت نقمة عليها خاصة دول منطقة الخليج إذ أن وزير الخزانة الأمريكي لما سئل عن السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرب الخليج قال "إن كنتم معر فة ذلك فهو يختصر القول هي عبارة عن صفقة تجارية"[1]

والاعتماد الكلي على النفط كان له آثارا سلبية، وظهر ذلك في أزمة 2014م لَما تهاوت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، بسب تذبذب أسعار النفط، فسجلت العديد منها عجز في ميزانها التجاري، فالسعودية سجل ميزانها التجاري عجز قدر ب 3.4، أما قطر فعرفت تراجع في معدل النمو ب 10.5 وفق توقعات صندوق النقد الدولي، إن دول أوبيك عرفت تراجع في معدلات النمو، والناتج المحلي[2].

والدول المنتجة فهي دول منظمة في إطار منظمة الأوبك أو ما يعرف بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك(opec) ودول خارج منظمة متمثلة في منتجين مستقلين.

[1] **مكان نفسه.**

[2] سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولة للمؤسسات منشورة، (الجزائر: تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010م)،ص93.

ثانيا:الدول المستهلكة

يشكل النفط بالنسبة لدول المستهلكة إستراتيجية محورية، فبفضله تطورت الثروة الصناعية، فبعد اكتشافه أصبح معادلة مهمة في تحقيق التقدم الصناعي، ولأنه اقل تكلفة من الطاقات الأخرى، ولأنه أكثر استخداما في العديد من المجالات، وتبرز مكانة النفط في سياسية الدول المستهلكة، من حلال رغبة هذه الأخيرة مثل الو لايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية في سيطرتها على منابع النفطية في الدول النفطية، فمصلحتها في امتلاكها يجلها تسعى إليه بشتى الطرق، إذ قامت هذه الدول بإنشاء شركات نفطية عملاقة تستثمر في المورد النفطي، وتتحكم في السوق النفطية العالمية، فالاحتلال الأمريكي للعراق واهتمامه بمنطقة الخليج، يُفسّر أهمية النفط المستهلكة.

فاستهلاك الدول الصناعية في تزايد مستمر وخاصة في فترة الحروب يزاد استهلاك الطاقة في ظل غياب بديل حقيقي لموارد الطاقة الأحفورية التي تستخدمها الدول الصناعية بشكل كبير، والولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول أكثر استهلاك للنفط في العالم، لذلك نجد النفط من بين محددات أو أهداف السياسية الخارجية، الحروب التي خاضتها سواء في أفغانستان، أو العراق، أو حروب بالوكالة، كلها عوامل زادت من استهلاكها للطاقة خاصة النفط[1].

والدول المستهلكة هي كل من الدول التي تمتلك الثروة النفطية وفي نفس الوقت هي مستهلكة لها مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ودول لا تملك البترول تسد حاجتها منه خلال شرائه كالصين واليابان مثلا.

[1] خير الدين، **مرجع سابق**، ص ص 86، 87.

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط

سعر النفط يتحدد بفعل قانون السوق، الخاضع العرض والطلب وعل أساسهما تحدد المحددات أخرى من عوامل جيوسياسية، وغيرها التي لها دور في بناء وصناعة استراتيجيات الموضوع من قبل الدول مثل الدول النفطية.

أولا: العرض

بداية نعرف العرض النفطي بأنه هو تلك الكميات المعروضة من النفط من سوق النفطية خلال فترة زمنية عينة. حيث يخضع العرض العالمي لعدد من المحددات أو جملة من التأثُّرات في مقدمتها:

الطلب عل النفط: أعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون، وفق أسعار المعلن لسوق النفط، إذ حدد العرض بإمكانيات إنتاجية المتوفرة في الحقول النفطية في وقت معين، وبسياسة الدول النفطية ومدى احتياجها للوفرة النفطية من أجل موجهة استهلاكها المحلي[1].

فالعرض له مكوّنات تحدد كمياته منها:

متوسط الدخل: عامل الدخل لدى الفرد أثر عل ى استهلاك الطاقة بدرجة كبيرة، لأن ارتفاع دخل الفرد بدوره أدى إلى تزايد حجم الاستهلاك، فهو مؤشر دال عل ى مستوى المعيشة في الدول الصناعية أو النامية.

[1] بختي العصفورة، أثر انخفاض البترول على التنمية المحلية في الجزائر(2014 . 2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي غير منشورة، (خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص 41.

تأثير السعر والطلب عليه: ويتأثر السعر على الطلب عن طريق بدائل الطاقة المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح... وهذا يؤدي إلى انخفاض العرض وبالتالي قلة الطلب علية لتوفر الطاقات الأخرى.

بنية الناتج القومي : فالدول الصناعية تحتاج إلى الطاقة أكثر من الدول النامية، وهذا يعود لاستهلاك الكبير للنفط الموجه نحو القطاع الصناعي[1].

المستوى التكنولوجي: يلعب دور هاما عن طريق السرعة في الكشف عن منابع نفطية جديدة تزيد من حجم الاحتياطات النفطية وبذا يجعل حجم العرض كبير.

الحروب أو الأحداث السياسية: تعد الظواهر السياسية من بين المؤثرات على العرض النفطي في العالم فأثناء حدوث نزعات أو الحروب في المناطق النفطية كمنطقة الشرق الأوسط يحدث اختلال في العرض مثل ما حدث في أزمة 1980[2].

ثانيا: الطلب العالمي

يعرف بأنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانب الكمي والنوعي للسّلعة النفطية سواءً في شكل خام، أو مشتقات نفطية مكرَرة.

سعر الخام يؤدي إلى زيادة الطلب في حالة قلة المعروض، والعكس حين يكون العرض كثيف والطلب قليل.

سعر النسبي للطاقات المنافسة: أثرت أسعار الطاقات البديلة للنفط على أسعار النفطية المعلنة في السوق العالمية فارتاع أسعار النفط يؤدي البحث عن طاقات أخرى

[1] هوام منصف، لطرش النوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة (تبسة، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016م)، ص ص 20، 21.

[2] بيطام، **مرجع سابق**، ص 24.

منخفضة السعر،مقارنة بالنفط، وهذه سياسة اتخذتها الدول المستهلكة من أجل تأثير عل الطلب.

معدل النمو الاقتصادي: زيادة النمو تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط خاص ة في ظل تطور تكنولوجي الهائل، ونقص نمو يؤدي بدوره إلى قلة الطلب مثل ما حدث في أزمة 2014م.

الاستقرار السياسي: تؤثر الاضطراب السياسية الطلب العالمي ففي فترة الاستقرار السياسي تسارع الدول لشرائه ولو ب 70 دولار وهذا تخوفا من حدوث صر اعات أو نزعات تؤثر على حجم الإمدادات النفطية، في المناطق التي تشهد الاستقرار السياسي مثل إفريقيا والدول العربية.

النمو السكاني: يعد العامل السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة على الطلب العالمي، فيزايد عدد السكان يؤدي إلى تزايد استهلاك الطاقة وبالتالي الطلب عليه يكون كبير.

المناخ: يساهم في تحديد حجم طلب النفط، مثلا في الشتاء مع البرودة قاسية يزاد استهلاك من الطاقة خاصة في أوروبا من أجل تدفئة المنازل والمصانع والمؤسسات على اختلافها، بمقدار 25 مليون مليار في اليوم، وحتى في الصيف يكثر الطلب عليه في المناطق الشمالية من طرف العائلات لمشتقات البترولية[1].

وهناك عوامل أخرى كذلك تلعب دور في تغير أسعار النفط منها:

العامل الجيوسياسي: لعبت العوامل الجيوسياسية دور تأثر في أسعار النفط، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات السياسية التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره تساهم

[1] عبد المنعم جليل، بن عمر بودر بالة، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية حالة الجزائر . دراسة تحليلية . مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (تلمسان، جامعة أبي بكر بالقياد، ملحقة مغنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016م) ص ص 8- 11.

بشكل كبير في تأثير عل تغير أسعار النفط، وحتى سيطرة الجماعات المسلحة على منابعه، ولأن معظم الحروب التي شنت في مناطق عديد من عالم كانت لأجله، أي السيطرة عل المناطق النفطية قد يؤدي إما لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وفي هذه الفترة شهدت تأثيرات سياسية من النزاعات في المناطق على غرار العراق وليبيا وغيرها وذلك بسبب فرض العقوبات النووية على إيران والتي تعد من أهم الدول المنتجة للنفط[1].

الاحتياطات النفطية: إن إنتاج يتحدد من خلال كمية المخزون النفطي وقدرته الحقيقية في عرضه.

انخفاض في سعر الدولار : الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي يساهم بدوره في انخفاض أسعار النفط وهذا الأخير تم ربطه بالدولار وأحيانا لا يخدم بعض الدول والسوق.

المنظمات النفطية الدولية : للمنضمات الدولية دور في تغير أسعار النفط، خصوصا منظمة الأوبك(opec) التي لها تأثير كبير في تحديد أسعار الوكالة الدولية للطاقة، بالإضافة إلى الشركات النفطية التي تسيطر على سوق النفط كلها محددات تساهم في تغير أسعار النفط[2].

[1] عماد محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، م (15)، (2014م) ص ص 337، 338.

[2] علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية قراءة نظرية في حالة الجزائر(2000م . 2014)"، مجلة رؤى إستراتيجية، (يناير2017م)، ص ص101،100.

المبحث الثاني: السوق النفطية والفاعلون فيها

إن النفط كسلعة يتم بيعه عبر سوق النفط العالمي، وتأتي هذه الأسواق سريعة أو اضطرارية وأحيانا تصبح واقعا حقيقيا ، إذ نميز بين نوعين الأسواق النفطية ويتم فيها التحكم في أسعار النفط من قبل الفاعلين فيها من منظمات دولية، وإقليمية تسعى لسيطرة عليها وتحديد أسعاره.

المطلب الأول: أنواع أسعار النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود فالسعر أو أسعار النفط لها عدة أنواع للأسعار النفط تمثلت فيما يلي:

السعر المعلن: يعود تاريخ إعلان سعر النفط إلى 1880 بالوم من قبل شركة "**ستا ندراد أويل**"، إذ كانت محتكرة لنفط بشرائه من منتجين مختلفين في السوق النفط ، ومع تزايد اكتشافه وزيادة الإنتاج العالمي غدت هي من تحدد أسعار النفط، هذا جعل منظمة الأوبك تعمل بسياسية إعلان أسعار.

السعر المتحقق: برزت نهاية الخمسينات الشركات المستقلة التي عملت بها من خلال تقديم تسهيلات للمشترين وحتى الشّركات الوطنية النّفطية في الدول المنتجة أخذت به.

السّعر الإشارة: ظهر في فترة الستينات، حيث وبعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أعتمد سعر الإشارة في حساب قيمة السعر بين الشّركات النّفطية والبائعين من الدول المنتجة، وذلك لتوزيع العوائد النفطية. ويعرف على انّه سعر متوسط بين السّعر المعلن والسعر المتحقق ، تم تطبيقه في العديد من الدول منها فرنسا.

السّعر الفوري: برز مع ظهور السوق الحرة، فهو يعتبر الوحدة البترولية فورياً في سوق النفط الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في سوق الحرة لنفط ويتم التبادل فيها بين البائعين والمشترين[1].

سعر تكلفة الضريبة: هي التكلفة المسلطة على الإنتاج كضرائب، إضافة إلى تكلفة إخراج النفط من المناطق النفطية عن طريق شركات النفط، علاوة على ذلك تضاف إليه ضريبة الدخل والربح التي تقدم للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، وهو أساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في سوق، ويتم فيها البيع بأقل الأثمان.

السعر الحقيقي: وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات بين الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المتحقق لقاء تسهيلات في شروط الدفع يكون عن طريق تفاوض، إذ يتم تحديده مسبقاً أو في المستقبل القريب، ويعلن في بورصة نيويورك[2].

المطلب الثاني: السوق النفطية

وتعرف بأنها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة، متمثل في النفط، الذي يحدد في السوق وفق العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى لها دور في تحديد السعر.

[1] رقية بوبكري، نور اليقين عرباوي، مدى تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2013)، ص

[2] السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري من (1970م- 2009م)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (ورقلة، جامعة قصدي مرباح كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013م)، ص ص3، 4.

خصائص السوق النفطية:

تتميز السوق النفطية بارتفاع نسبة الاحتكار النسبي وفق عدد الحقول المنتجة من قبل الدول المصدرة للنفط حوالي 85% من الصادرات النفطية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

سوق التكامل: وهو ما يعرف بالسوق الأفقية والراسية، إذ أنه وفق هذه السوق تكون الشركات النفطية العالمية والوطنية، في مختلف المراحل متكاملة من الحفر والتنقيب والإنتاج، تتطلب دراسة جيولوجية.

سوق التكتل: ما يطلق عليها بالكارت, والمنظمات، والهيئات الفاعلة في السوق النفطية، وهي تكتل الشركات العالمية فيها من خلال اتفاقيات التي تعقد مسبقاً، وظهرت هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثمانينيات، ثم المنظمات والهيئات الدولية التي من مهامها التدخل في مرحلة الاستقرار، وأحيانا هي من تخلق عدم الاستقرار في السوق العالمية للنفط، خدمة لمصالحها أو مصالح دول محسوبة عليها.

عدم مرونة الطلب في الأجل القصير : حيث يعد غير متزن، وهدا يعود إلى عدة أسباب المتمثلة في تكلفة الإنتاج والوسائل المستعملة من معدّات وآلات...

تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة بها كسوق الشحن: فالسوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكا ليف الشحن وارتفاع الطلب قد يؤدي إلى زيادة في تكاليف الشحن والإنتاج، أما انخفاضه يؤدي إلى نقص التكاليف[1].

سوق التكامل الرأسي والأفقي: ذلك أن الشركات النفطية العالمية الكبرى والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم التكامل في بداية من مرحلة المنبع مرورا

[1] بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية تجربة الجزائر– تجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، (وهران، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016)، ص ص: 48، 49.

بمرحلة النقل وصولا إلى مرحلة المصب وتتميز سوق التكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة الصناعة النفطية كمرحلة المنبع وتكامل فيما بينها في نشاطات المرحلة[1].

تمتاز بكونها سوق أكثر تنافسية: ومن مميزاتها أنها تمتع بحرية البيع والشراء النفط، وإذ أصبح السعر هو المسيطر على السوق، ولم يعد يفرض من قبل الشركات البترولية الاحتكارية، فمرونة السعر أدت إلى ظهور تنافس الشّديد عليه.

تكون أحيانا ذات شفافية : وهذا بعد تطور الصفقات التجارية، كما أن المعلومات تكون متوفرة حول العرض والطلب من أجل تفادي مخاطر انهيار الأسعار.

يعرف عنها في بعض الأحيان أنها غير مستقرة : وهذا بسب أهمية الكبيرة لنفط في الاقتصاد العالمي الذي يعود تغيرات على مستوى العرض والطلب ناتجة عن عدة متحكمة في عدم الاستقرار منها العوامل السياسية والمضاربة.[2]

ثانياً- أنواع الأسواق النفطية:

إن تطور العلاقات الدولية وتشابكها أدى إلى تطور العمليات الاقتصادية على مستوى سوق النفط العالمية، هذا ما ساهم في ظهور نوعين من الأسواق:

الأسواق الفورية: إذ تتواجد هذه الأسواق في الأماكن التي يوجد فيها براميل النفط، وهي السوق التي تعقد فيها الصفقات الفورية في المناطق التجارية، التي تحتوي على عدة منتجات نفطية، وتتم هذه العملية وفق حضور التاجر والمشتري، وتتركز في بعض مناطق جغرافية معينة، التي يكون فيها التاجر والمشتري عن قرب ، وتتمركز هذه الأسواق في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وآسيا ، أمّا المتعاملين فيها هم نوعين التجار والسماسرة، حيث يحددان سيولة سعر السوق والتعامل عبرها عن طريق المكرّرين والمنتجين وفق اتفاقيات منعقدة بين المتعاملين لتحديد الأسعار المتقاربة.

---

[1] علّة، **مرجع سابق**، ص 97.

[2] موري، **مرجع سابق**، ص ص 92، 93.

الأسواق الآجلة : وتتمثل في سوق الأسعار الثابتة التي يكون التسليم فيها بالتأجيل، أنتجت هذه السوق لأجل التقليل من التقلبات الناتجة عن انخفاض في سعر النفط به دف استغلال أحسن للمخزون النفطي يتم التعامل فيها في أوقات يحددها المتعاملون بما يضمن بيع المنتجات وفق أسعار النفط، وهي على خلاف السوق الفورية، أنها تتمتع بنوع من الشفافية[1].

ويمكن أن نميز بين نوعين من الأسواق الآجلة:

السوق المادية الآجلة: ويتم التعامل فيها بالاتفاق بين المتعاملين أي البائع والمشتري على سعر معين ويكون التسليم في اجل شهر أو بصيغة أخرى يكون خلال شهر أخر اجل لنفط الخام وهذا يكون وفق قواعد السوق المعمول بها التي يستلزم فيها تحديد الكمية مع تحديد وقت توفر الشحنة في وقت يحدده البائع وأحيانا نجد المشتري هو من يحدد ذلك عن طريق الشركات المهيمنة على السوق النفطية.

السوق المالية الآجلة: وهي عبارة عن بورصات ويتم التعامل بواسطة الأوراق المالية من خلال شراء وبيع النفط خام أو منتجاته أي مشتقات عن طريق التزامات بي ن الأطراف المتعاملة، ونذكر منها سوق نيويورك لتبادل التجاري، وسوق المبادلات البترولية انجلترا.[2]

العلاقة بين السوق الفورية والآجلة : بعد تطور العرض والطلب اتجهت أسعار الفورية نحو العقود الآجلة بسب ظروف المستقبلية لسوق النفط والتي تخضع إلى شروط التحكيم الخاصة بالتخزين، ويتجه المتعاملون في السوق النفط العالمية إلى تخزين كميات معتبرة منه في السوق الفورية وهذا يؤدي بها إلى الارتفاع أسعار نتيجة الضغط المفروض عليها، وحتى أثناء انخفاض أسعار النفط يؤدي بالمشاركين إلى تخزين النفط وتحتوي الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر مخزون نفطي في العالم أدى إلى كثافة العرض في

[1] أماني عقلي، دور منظمة الأوبك في استقرار سوق النفط العالمية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017م)، ص ص27، 28.

[2] موري، **مرجع سابق**، ص 91.

2014، فتوقعات المستقبلية للأسواق الآجلة لنفط تؤدي بيع النفط في أسواق الفورية والعكس[1].

المطلب الثالث: الآليات المتحكمة في سوق النفط

أولا: منظمة الدولة المصدرة للنفط (الأوبك opec)

النشأة:

تم إنشاء منظمة الأوبك (opec) في مؤتمر بغداد في 14 سبتمبر 1960م حضره خمسة أعضاء: السعودية، العراق إيران، الكويت، وفنزويلا. والذي جاء إثر انعقاد المؤتمر العربي سنة 1959م في القاهرة لغرض تنسيق مواقف الدول المصدرة اتجاه الشركات النفطية، التي سيطرت على الإنتاج في تلك الدول، وانضمت إليها العديد من الدول النفطية، قطر 1961م، إندونيسيا 1962م، وانضمت الإمارات بعدها، لتنضم الجزائر سنة 1969م ثم تلتها كل من نيجيريا والإكوادور والغابون في السبعينات، وأنغولا في 2007م وانسحاب بعض الدول كانت منظمة لها سابقا كقطر...

أهدافها:

- السعي إلى تنسيق الجهود وتطوير السياسات النفطية بين أعضائها، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها.
- تهدف إلى إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في السوق النفطية.
- ترمي إلى تحقيق عائد عادل بين الدول التي تستثمر في الصناعة النفطية.
- المحافظة على مصالح الدول المنتجة، مع ضمان سعر ثابت لتلك الدول.

[1] داود سعد الله، أثر تقلبات النفط على الساسة المالية في الجزائر (2000 . 2010)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شاهدة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسّيير، 2012)، ص 50.

دوافعها:

من بين الدوافع التي دفعت الدول النفطية على إنشاء منظمة الأوبك، وهي الرّغبة في تغيير القوة الاحتكارية للنفط عن طريق جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية، المتمثلة في الشركات النفطية.

خصائصها:

- منظمة الأوبك هي منظمة على صعيد الحكومات للدول التي تعتمد على صادرات النفط لتمويل مشاريع التنمية.
- تعتبر الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة.
- هي كيان سياسي يتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين[1].

ثانياً:الوكالة الدولية للطاقة IEA

نشأتها:

أنشئت في أعقاب ما اصطلح عليه أزمة الطاقة/الصدمة النفطية، تأسست في ماي 1975م، شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن الذي انبثقت عنخ مجموعة تنسيق الطاقة، أو ما يعرف بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي مقرها باريس، وانضمت إليها العديد من الدول ليصير مجمل أعضائها 24 عضواً، حيث عملت هذه المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وتهدف هذه المنظمة إلى:

[1] سالم بوغرارة، سياسة تسعيرة لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العامي خلال الفترة من (2000م-2011م)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (ورقلة: جامعة قصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013م)، ص ص4، 7.

- وضع برنامج دائم لمواجهة تقلبات وإن قطاعات الإمدادات النفطية.
- رسم سياسة ترشّيد الطاقة في إطار عالمي.
- البحث عن نصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد عليها كلياً.
- تبادل المعلومات بين الوكالة والشركات النفطية.
- تحسين هيكلة العرض والطلب العالمي للطاقة.
- التكامل بين السياسات الطاقوية والحفاظ على البيئة.
- البحث عن بدائل أخرى للنفط تكون أقل تكلفة.

مبادئها:

- تقليص واردات النفط عن طريق المحافظة عليه وإيجاد بدائل للنفط.
- تعزيز التجارة في الفحم.
- التركيز على استخدام الغاز الطبيعي.
- توليد الطاقة النووية.
- البحث والتطوير والتنقيب عن الطاقات المتجددة[1].

ثالثا: الشّركات النفطية

تلعب الشركات البترولية دور مهم في تحديد أسعار النفط والتحكم فيها عبر السوق النفط العالمية لكونها تنفرد بالصّناعة النفطية. وتتمثل في:

الشركات العالمية الكبرى:

أي ما يعرف بالشقيقات السبع التي سيطرت على الصناعة النفطية عن طريق التحكم في السوق النفطية العالمية ما يقارب خمسة عقود من الزمن و هذه مملوكة لكل

[1] بدران زينب، دور الصناديق السيادية كآلية دعم المؤشرات الاقتصادية للدول النفطية،مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي غير منشورة (تيسمسيلت: المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016م)، ص43.

الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا، وبريطانيا، وكانت مسيطرة على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، وتمتلك 70% من صناعة التكرارية لبترول في العالم، و 50% من ناقلات النفط، ومن مميزاتها، أن لها ارتباط وثيق مع بعضها البعض من أجل تنسيق وترسيم السياسات العامة ، إذ كانت محتكرة للنفط أكبرها هي غولف، اكسون، تشفرون وتكساكو.

شركات أخرى عالمية:

مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتينين، وفي أوروبا شركة فيليب بترو ليوم، وشركة أوكسيد توتال، وهي شركات مؤثرة في سوق النفط، مثلها مثل الشقيقات السبع.

الشّركات الأمريكية المستقلة:

وهي شركات تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية مختصة بإنتاج النفط ولها دور فاعل في سوق النفط، ومن أنشطتها الإنتاج والتسويق إذ كانت في بداية تنشط على المستوى المحلي بعدها اتجهت نحو السوق العالمية لنفط لبحث عن مصادر النفط الخام في إمكان مختلفة وهذا لأجل التكامل وضمان التنويع وهي عبارة عن شركات خاصة.

شركات بترولية وطنية:

وهي شركات تابعة للدولة، تبيع بسياسة نفطية للحكومة التابعة لها، ومن خاصيتها أنها محتكرة للسوق النفطية منها أرامكو وبريش المكسيكية، وشرطة النفط الإيرانية ومن مهامها القيام بجميع الأنشطة داخل السوق المحلية[1].

[1] خميسه عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر(1990م– 2014م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015م)، ص ص53، 55.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من الفصل الأول أن النفط مورد استراتيجي ترتكز عليه الدول النفطية في بناء إقتصاداتها، لما له أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، بحيث أن هنالك جملة من العوامل تساهم في تحديد أسعاره التي أثرت على الدول المنتجة والمستهلكة. وما يساهم في تغييره المتحكمين في السوق النفطية سواءً بالاحتكار، أو بالضغط، أو بعقوبات مسلطة. فهو بذلك سلعة مثله مثل باقي السلع التي تخضع إلى قانون العرض والطلب الذي يحدده السوق المتغيرة.

وعليه، فإن النفط يعد أهم معادلة سياسية في تكوين العلاقات الاقتصادية والسياسية على مستوى السياسة الدولية، فهو إما يؤدي إلى علاقات تعاونية سلمية، أو صداميه صراعية.

الفصل الثاني

تداعيات أسعار النفط على الدول المنتجة

الفصل الثاني: تداعيات أسعار النفط على الدول المنتجة

إن تذبذب أسعار النفط كان له أثار سلبية على الدول المنتجة والمصدرة، وهذا راجع إلى جملة من العوامل أدت إلى تغيير مفاجئ في أسعاره، وهذا ما لم تتوقعه الدول التي أعدت ميزانيات ضخمة على أساس سعر مرتفع، لإنجاز مشاريع كبرى، مما ساهم في تدهور اقتصادياتها، خاصة الدول الأعضاء في الأوبك (opec) التي تضررت من انخفاضه لذلك سعت لأجل إيجاد حلول للتقليل من أثار الصدمة النفطية، عبر الاجتماعات المكثفة التي عقدتها للخروج بنتائج إيجابية، ومن بين القرارات التي خرجت بها خفض الإنتاج، وبعض الدول أقرت في سياستها الداخلية سياسة ترشيد النفقات كالسعودية والجزائر.

المبحث الأول: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

تراجعت أسعار النفط سنة 2014 إلى أدنى مستوى لها بفعل عدة عوامل ساهمت في تدهور سعره، منها تراجع الطلب العالمي علية مع تزايد في حجم العرض، بإضافة إلى عوامل أخرى كان لها دور كذلك في انخفاضه هذا ما ألقى بضلاله على اقتصاديات الدول المصدرة لنفط، بانعكاسات سلبية على الموازنة العامة، ومعادلات النمو مع التضخم في الدين الخارجي.

المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط

من بين الأسباب أو العوامل التي أدت إلى تقلب أسعار النفط وهذه، الأخيرة تمثلت في وفرة المعروض النفطي(كلما كان العرض مترفع قل الطلب والعكس هذا وفق قانون العرض والطلب علاقة تأثير وتأثر)، ففي هذه الفترة كان العرض كثيف، في مقابل الطلب علية كان قليل، وهذا راجع إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية في عدد من الدول الخارج الأوبك(opec)، وفي مقدمتها الو لايات المتحدة الأمريكية ، وكندا، وروسيا، والمكسيك، علاوة على ذلك حدث تباطؤ في نمو الاقتصادي في كل من الصين واليابان، وعدم قدرة منطقة اليورو على التعافي، مثل أزمة الاقتصادية في اليونان مما أثر على الطلب العالمي عليه[1].

واعتبرت الدول الأعضاء في الأوبك(opec) أن الأسباب التي دفعت أسعار النفط إلى التراجع هو زيادة إنتاج النفط الصخري، خاصة الأمريكي، وما زاد في تدهوره رفض الموردين من خارج الأوبك(opec) من خفض إنتاجهم، علاوة على ذلك المضاربة على سعر النفط التي تعد عامل آخر في تغير أسعاره، عن طريق شراء الأسهم والسندات لشركات نفطية، وعقود شراء وبيع مستقبلية، بهدف تحقيق أرباح هامشية عند تجسيد

[1] أسامة نجوم، "قراءة في انخفاض أسعار النفط"، "تقيم حالة، مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015، ص ص1، 5.

الصفاقات، كما يسارع المتضاربون عند انخفاض السعر إلى بيعه، وهذا ما أشار إليه الأمين العام لمنظمة الأوبك(opec) عبد اللّه البدوي من خلال المنتدى الاستراتيجي العربي الذي عقد في سبتمبر 2014 أنه لا يمكن تفسير انهيار أسعار النفط، بعامل العرض والطلب ذلك أن زيادات العرض ونقص الطلب كانت طفيفة، وإنما هنالك دور كبير للمضاربين، وللكوارث الطبيعة والحروب والنزاعات خاصة ما يحدث في منطقة العربية[1].

ورأى ممدوح سلامة، أن تواطؤ سعودي أمريكي حدث بحجة الضغط على إيران وروسيا لتخفيض أسعار النفط كما اعتبر النفط كالعملة ذات وجهين اقتصادي وسياسي. فيما رأى وزير الموارد المائية الجزائري أن عامل التنقية –أي التقدم التكنولوجي الذي رفع الكفاءة وخفض الاستهلاك– يعتبر كذلك عامل آخر في انخفاض الأسعار[2].

بالإضافة إلى انكماش الاستهلاك العالمي حيث رأى خبراء ومحللون أن الأزمة الحالية في قطاع النفط ترجع إلى العديد من الأسباب تتنوع بين أسباب سياسية واقتصادية مع الترجيح السياسية منها أكثر، ويمكن إجمالها في أن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل كبير، بسب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وإفريقيا، إلا أن التوقعات جاءت عكس ذلك إذ تهاوت أسعار النفط لتصل في حدود 85 دولار للبرميل وهو أمر لم يكن معروفا في حالات الصراع، والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط، والقوى التي تهيمن على السوق والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع ، والضغط السّياسي.

---

[1] أسامة نجوم، قراءة في انخفاض أسعار النفط، تحليل السياسات، مقدمة في المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص ص4–18.

[2] سمير سيعفان، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، تقرير ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015، ص ص 4،6.

واعتبر خبراء في السياسة أن التذبذب في أسعار النفط يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين في بيع النفط مثل "**داعش**" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات غير نظامية[1].

بالإضافة إلى العقوبات على إيران وروسيا حيث أعتبر ما يجري في أسواق النفط هو عقوبة جماعية، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها في النفط الصخري، على خفض أسعار هو معاقبة روسيا اقتصاديا بسب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخيف العقوبات المفروضة عليها، إذ أصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج وذلك معاقبة للدول العربية: باعتبار أن الدول المنتجة لنفط في غالبيتها دول نامية، تعتمد على نفط كمصدر رئيسي في اقتصادها وهذا جعل النفط ورقة رابحة في الدول الفاعلة في العلاقات الدولية استعماله كورقة ضغط بخف أسعار النفط لأنه يؤثر عليها بشكل كبير وهذا تلجأ إلية الدول كبرى لتمرير مشروعها أو أيديولوجيتها أو لأجل تطبيق استراتيجياتها[2].

ولهذا فإن تغير أسعار النفط ساهمت فيه عدة عوامل منها اقتصادية، وسياسة وحتى تقنية أثرت على تراجعه ولا يمكن تفسير انهيار أسعاره بسب واحد لأن الأسباب عديدة ومتنوعة.

المطلب الثاني: أثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، إستراتيجية في أهميتها

[1] عامر عمران، انخفاض أسعار النفط...الأسباب والعواقب، مقال مقدم في مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 23 أكتوبر 2014.

[2] عمران، **مرجع نفسه**.

بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكه للنفط وان كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط.

يصبح من البديهي القول، بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية، على أساس وارداتها المالية، مما تؤثر ايجابيا فيها، وفي إعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات.

مما ساهم في تضرر اقتصاديات هذه الدول، وبحكم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت صراعات عديدة عقدت الوضع أكثر هذا ما دفع بدول الخليج العربي إلى ضبط سياستها عن طريق بدل جهود كثيفة، لتخيف من عجز الموازنة العامة في المدى المتوسط، من خلال دعم أسعار الصرف، وسوق الأوراق المالية، أما آسيا فقد وصل نشاطها الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها، وتمخَّض عن ذلك خفض العملة كإجراء من أجل تقليل من واقع الصدمات الاقتصادية على النشاط التجاري الخارجي[1].

ولتقليل حدة تراجع أسعاره وضعت العديد من دول الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى وفق خطة إصلاح مالي، أعلنت عنها من حوالي 4 إلى 6 من الناتج الغير نفطي، وركزت معظمها على خفض الإنفاق[2].

وتوقع صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة سوف تستمر في تقليص استثماراتها، وستسعى إلى تقييد مصاريف القطاع العام، وهذا من خلال قرار الحكومات

[1] محمد بوقمبر، وأخرون، ملخص دراسة مقدمة في صندوق النقد الدولي في الدول المصدرة للنفط، وزارة المالية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية،03 /05 /2016 ،ص 2.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 7.

ودول المجلس التعاون الخليجي، والجزائر من أجل خلق توازن في الميزانية العامة، عبر تعديل في النّاتج المحلي الإجمالي من 10-15، وفي سنة 2016 سارعت العديد من الدّول العربية إلى إصلاحات مالية، وتوسعت لتشمل الإيرادات، والنفقات الكلية، وعمليات إدارة الموازنة العامة لأجل تحقيق المستدامة المالية، كما سارعت إلى تخفيف الضغط على السيولة المحلية، ودعم القطاع الخاص[1].

وبعد انخفاض سعر النّفط عرفت موازنة حكومات الدول المصدرة ضغوطات كبيرة على الإنفاق المحلي ومن خلال الجدول يتبين لنا رصيد الموازنة العامة لعدد من الدول المصدرة للنّفط من 2014م إلى 2015م:

3 صندوق النّقد العربي،تقديم عبدالرحمان بن عبدالله الحميدي المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النّقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي، أبريل2017 ، ص47.

جدول 1: يمثل رصيد الموازنة العامة للناتج المحلي (2014م –2015م)

الدولة	رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي %	
	سنة 2014م	سنة 2015م (التقديرات)
السعودية	02،30 –	15،90 –
الإمارات	00،41	03،14 –
قطر	15،13	01،62
الكويت	02،07	22،70 –
عمان	03،58 –	19،27–
البحرين	07،17 –	12،94 –
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	00،86	10،79 –
الجزائر	07،31 –	13،88 –
العراق	02،55 –	12،99 –
اليمن	08،40 –	10،20 –
ليبيا	42،66 –	70،54 –
دول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون	08،15 –	19،97 –
الدول العربية المصدرة للنفط	01،32 –	12،87 –
مصر	12،54 –	10،49 –
المغرب	04،63 –	04،23 –
السودان	1.03 –	1.24 –
تونس	4.94 –	4.79 –
لبنان	6.14 –	8.07 –
الأردن	2.28 –	3.39
فلسطين	6.40 –	6.20
موريتانيا	3.59 –	1.02 –
جيبوتي	0	3.10 –
الصومال	0	1.00 –
جزر القمر	0	3.10 –
الدول العربية المستوردة للنفط	7.90 –	7.21
إجمالي الدول العربية	2.77 –	11.36 –

المصدر: بالفرار فاطمة، أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر (2014م– 2015م).

يحاول منتجو النفط في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا جاهدين للتغلب على أسعار الذهب الأسود المتدنية منذ بضعة أعوام، فعائدات النفط أخذت بالتراجع خلال ثالث سنوات على التوالي، مع ازدياد في عجز الميزانية والديون، ويأتي هذا في الوقت التي تواجه فيه بعض الدول والمتمثلة في من سوريا والعراق وليبيا واليمن الآثار المدمرة لحروب الأهلية، وأزمات النزوح ألقصري، وهو ما يؤدي إلى اشتداد الضغوط على موازنتهم العامة التي تعاني من نقص الموارد.

وهي غالبا ما تتبع سياسات مسايرة لتقلبات أسعار الاقتصادية، وفي أثناء الطفرات النفطية نجد أن إنفاقها كبير، وساهم هذا في تحديد مسار نموها الاقتصادي، كما تستخدم في دعم العقد الاجتماعي القائم بين المواطن والدولة من خلال دعم العديد من القطاعات التي تدعمها الدولة مثل الوقود، والمواد الغذائية والخدمات التعليميّ والصحة والإعانات المقدمة، إضافة إلى توفير مناصب الشغل في القطاع العام وغيرها.

لكن الوضع يختلف مع تراجع الأسعار، وطول فترة التّذبذب إلى يومنا هذا، واتخذت جملة من الإصلاحات شملت خفض الفاتورة الكبيرة للأجور موظفي القطاع العام مع خصخصة المؤسسات المملوكة لدولة ولجأت إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة خارج إطار المحروقات، من خلال زيادة في فرض الضّرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ولأنّه يسهم بجزء كبير من عائدات النّفط من عائدات التصدير في البلدان المنتجة بالمنطقة، وتعتمد عليه كل من الجزائر والعراق وليبيا والكويت على النفط اعتمادا كاملا.

ويعد اعتماد باقي الدول المصدرة للنفط أقل، فاستمر في تدهوره أضر بالأوضاع المالية لها وأدى إلى تأكل الفائض في ميزانيتها التجارية وضغط على عملاتها، وتشير التقديرات المالية في أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة لنفط بالمنطقة تحولت من فائض قدره 128 مليار دولار في سنة 2013 إلى عجز قدره 264 مليار دولار في

2016، وخسرت دول مجلس التعاون الاقتصادي 157 مليار دولار من العائدات النفطية سنة 2015، قدرة عجز الميزانية في ليبيا والجزائر والسعودية ب 75.3، و 18.9، 15.7 من إجمالي الناتج المحلي[1].

أولا: الآثار المباشرة على الصادرات والحساب الجاري

تعد الدول المصدرة النفط في الشرق الأوسط بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي، فتغير في أسعار النفط من شأنها إن تنعكس على قيمة إجمالي صادرتها ، ومن ثم حسابها الجاري ، وهذا ما قدره صندوق النقد الدولي بحيث اعتبر إن قيمة الخسائر، بلغت300 مليار دولار عام 2015، أكبرها لدى السعودية المصدر الأكبر لنفط في العالم (ب135 مليار دولار)، تليها الكويت(50 مليار دولار)،والعراق (46 مليار دولار)، تلتها الجزائر ب (20 مليار دولار)، ثم إيران (16 مليار دولار)، وليبيا (10 مليارات دولارات)، اليمن (0.4 مليار دولار)، وانخفاض في فقيم الصادرات ساهم في تحول الفائض الحساب التجاري لعراق وليبيا والجزائر إلى عجز سنة 2014، وهذا عجز ازداد سنة 2015[2].

[1] البنك الدولي لمنطقة الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط ...إلى أين؟، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ع 7، يوليو/تموز 2016،ص ص 22، 23.

[2] أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، تحليل سياسات مقدمة في المركز للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2015، ص ص2،5.

المطلب الثالث: تداعيات تغير أسعار النفط على الدين الخارجي ومعدلات النمو

أولاً: الدين الخارجي

أثرت تقلبات أسعار النفط على تزايد الدين الخارجي للدول المصدرة، مما انعكس على قدرتها من تسديد أعباء فوائد الدين خصوصا الجانب من الديون المستخدمة في تمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، لذلك فانخفاض عوائد بيع النفط أثر على مقدرة الدول بتسديد ديونها، وعلى مستوى استثمار في قطاع النفط حيث أن دول الخليج سجلت نسب مرتفعة للدين الخارجي في مكل من قطر والبحرين والإمارات سنة 2013 بسبب الأعباء المالية التي شملت توسيع في قطاع النفط والغاز.

كما زاد ارتفاع نسبة الدين سنة 2014 بعد تراجع أسعار النفط باستثناء قطر وعمان التي انخفضت غيهما نسبة الدين فيهما نسبيا، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم الدين خلال 2006م/2014م نتيجة التوسع والحفر والتنقيب، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال الفترة السابقة نحو 20ب% في دول الأوبك والدول الناشئة فإن انخفاض السعر الذي حصل في السداسي الثاني في 2014 قد شكل تهديدا جديدا للمراكز المالية لهؤلاء المنتجين وعرضهم للخطر والحدّ من قدرتهم على دفع الفوائد المستحقة على ديونهم مما دفعهم اتّخاذ القرار على الحفظ على مستويات الإنتاج وعدم تخفيضها، وفي ما يخص يحص تأثر احتياطات الدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط كان نتيجة لتناقض في إيرادات القطاع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع نسب الدين في دول الخليج وبعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط بمستويات متفاوتة حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 2: يوضح نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الإمارات
2013 (فعلي)	17،09	82،00	133،09	11،05	11،06	42،05
2014 (تقديرات)	19،03	78،05	137،08	11،01	11،07	45،03
2015 (توقعات)	26،04	87،05	157،05	13،06	14،01	51،06

المصدر: عن تقرير الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط

جدول 3: يوضح إجمالي الدين الخارجي في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط من الناتج المحلي الإجمالي

	العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا
2013 (فعلي)	26،00	15،02	01،06	01،07	08،05
2014 (تقديرات)	26،00	14،01	01،05	01،06	13،03
2015 (توقعات)	30،05	14،01	01،01	01،05	12،02

المصدر :عن تقرير الاتفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط

وبالنسبة إلى وضع الاحتياط الرسمي في دول الشرق الأوسط سجل انخفاض ملحوظ في قيمته سنه2014 مقارنه بسنه 2013 في كل من ليبيا والعراق والجزائر نتيجة الزيادة الملحوظة في حسابها الجاري، مع استمرار التراجع في قيم الاحتياط سنة 2015 واستمرار لتدهور رصيد الحساب الجاري نتيجة لانخفاض عوائد النفط أما الوضع يختلف بالنسبة لإيران،فقد سجلت تحسن في احتياطها الرسمي وحتى في فائض حسابه الجاري ،وبالنسبة لليمن انخفضت احتياطاتها الرسمية متأثرة بالاضطرابات الجيوسياسية[1].

ثانياً: تراجع معدلات النمو

ألقى انخفاض أسعار النفط سنه 2014 بظلاله على الأداء الاقتصادي للدول المصدرة خاصة تلك التي تعتمد بشكل مفرط في دخلها وإيراداتها الحكومية ،وهدا ما كان له تداعيات على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط، إذ قدرت معدلات النمو في سنة 2014 بدرجات أقل مقارنة بسنة 2013 مثلا الإمارات العربية

[1] أسامة، **المرجع نفسه**، ص ص15-25.

شهدت أكبر انخفاض في معدلات نموها الحقيقي، وتفاوتت معدلات النمو لدول الشرق الأوسط الأخرى التي تأثرت بأسعار النفط وبعوامل جيوسياسية وهدا ما عرفته كل من العراق وليبيا واليمن، إذ قدر معدل النمو في العراق سنة 2014 بنسبة 0.5 أما اليمن بنسبة 0.3 والجزائر 4.6، وإيران 3.0 وليبيا 22.9.

جدول 4: يوضح معدلات النمو الحقيقي لدول الشرق الأوسط في الناتج الإجمالي المحلي

	العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا
2013 (فعلي)	04،02	04،08	02،08	01،09	13،06
2014 (تقديرات)	00،05	00،03	04،06	03،02	22،09
2015 (توقعات)	02،05	03،01	04،01	00،06	14،07

المصدر :عن تقرير الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

وقدر مؤشر النمو في المشرق العربي ب 2.8، وفي بلدان المغرب العربي ب 7.6 سنة 2017 التي عرفت زيادة واضحة بمعدل 1.5 سنة 2016، وتأثر النمو في بلدان المغرب العربي بليبيا الذي زادت في إنتاجها النفطي الذي بلغ ثلاثة إضعاف إنتاج السنة الفارطة، خلاف دول المشرق العربي التي سجلت تفاوتا في دولها في النمو إذ صنفت بعض الدول العربية أقلا نموا منها اليمن الذي شهد اقتصادها انكماش الناتج عن فقدان عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي ،وذلك بسبب العنف المسلح، أي الصراع الدائر بين قوات التحالف الدولي بقيادة السعودية ومليشيات الحوثي، إضافة إلى الأزمات الإنسانية التي يشهدها من مجاعة وأمراض معدية ...الخ، وفي المقابل عانى السودان من استمرار الضغوط المفرط غلى جانب تراجع قيمة العملة، مما أثر على الاستهلاك وتراجع النمو، إذ يتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الحقيقي في البلدان الأقل نموا على غرار الصومال وجيبوتي واليمن الى1.7 في سنة 2018.

المبحث الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط على سياسية دول الأعضاء الأوبك (opec) :

إن تذبذب أسعار النّفط كان له تداعيات سلبية على سياسة دول الأعضاء في منظمة الأوبك(opec)، والتي لها دور هام في تحديد أسعار النفط عم طريق إدارتها للأسعار ومحاولة الحفاظ على توازن السوق النفطية ،والمتمثلة في استراتيجيات الحفاظ على حصص أعضائها في السوق، وكثفت الجهود لأجل خفض الإنتاج للتّقليل من أثار انخفاض أسعار النفط وفق اتفاقيات التي أبرمت قيما يخص التّقليل من الإنتاج النفطي.

المطلب الأول: دور أعضاء الأوبك (opec) في إدارة الأسعار

بعد انخفاض أسعار النّفط في النصف الأخير من 2014 اجتمع أعضاء الأوبك لدراسة الوضع القائم في تلك الفترة الأخيرة وأثاره السلبية على اقتصاديات دول الأعضاء، إلا انه وبدلا من خفض الإنتاج لدعم السعر،كان قرار العضو الفاعل (السعودية) في المنظمة الأوبك على الإنتاج القائم ،وضخ المزيد في السوق، بيد أن الوضع لم يبق على حاله مع استمرار تراجع أسعار النفط وقرر دول الأعضاء في اجتماعهم في نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فينا، تخفيض الإنتاج من النفط الذي بلغ إجمالي 33.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر[1].

ويوزع الحصص على 13 من الأعضاء، وإذ يرى عبد بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطري الأسبق أن دور الأوبك(opec) تغير بعد أن كانت حصصها تبلغ حوالي 6% من الصادرات العالمية، حيث كانت تقوم بدور المنتج المرن الموازن للسوق واستقرار أسعار، وغدت حصة الدول الأعضاء في الأوبك(opec) 30% ولم تستطيع أن

[1] أماني عاقلي، دور منظمة الأوبك في استقرار الأسعار النفط العالمية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017)،ص ص 97، 100.

تقوم بدور نفسه، وإضافة إلى أنه ليس من مصلحة الأوبك(opec) إنتاجها لوحدها إذ قال أنه حاولنا التفاهم مع مصدرين من خارج الأوبك(opec) لخفض الإنتاج ولم نتوصل لتوافق بسب عدم رغبة دول خارج الأوبك لخفض إنتاجها والتزام بحصة السوق وبسب المخزون التجاري العالمي ولا تستطيع الأوبك خسارة أسواقها[1].

وبعدما كانت أعضاء الأوبك (opec) هي من تقوم بإدارة الأسعار من خلال التحكم في المعروض النفطي لكن اجتماع الأوبك في الدوحة أفرز نتائج عكسية أظهرت انقسامات في القرارات، وعدم التوافق على حل يحفظ مصلحة الدول الأعضاء في الأوبك، لان السعودية كانت رافضة لكل الحلول المقدمة وهذا احدث شرخ في منظومة الأوبك، وكانت تعتبر أن السوق شهدت تغيرات هيكلية، وإذ أصبحت تنافسية أكثر ما هي احتكارية، وهذا زاد في استمرار هبوط أسعار بسبب غياب إستراتيجية موحدة لإدارة الأسعار رغم أن الفترة الحالية بحاجة إلى توحيد من أعضاء الأوبك إلى صياغة سياسة موحدة في إدارة الأسعار لتفادي المزيد الخسائر الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: إستراتيجية الحفاظ على السوق

تم تبنى إستراتيجية الحفاظ على السوق من طرف السعودية، التي تعد المنتج الأكبر بين الدول الأعضاء في الأوبك، وكان هذا في نوفمبر 2014 إذ قبلت بأوضاع تدهور أسعار النفط الحاد ، بالإبقاء على حجم الإنتاج حيث دافعت عن هذه الإستراتيجية بالحفاظ على حصة الأوبك في سوق الطاقة، وأن انخفاض أسعار النفط الناتج عن هذه السياسة سيعوضه ارتفاع عوائدها في المستقبل نتيجة الاستمرار على حصتها في سوق النفط العالمية، واستندت على فرضية على أن السعر هو أهم عامل في تقرير حصة

[1] عبد اللّه بن حمد العطية، أسعار النفط ودور الأوبك وسياتها تجاه الأسعار، مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة لنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، نوفمبر2015، ص ص 21، 26.

[2] هل انتهى عصر الأوبك فعلاً، مقال في نون بوست، في 07 مايو 2016م.

السوق، أي أن تخفيض السعر، أو تحديده عند مستوى معتدل يقوده إلى زيادة الكمية المطلوبة[1]، مما يقود بدوره إلى الحفاظ على الحصة أو زيادتها وحيث كانت حصة الأوبك من 1986-2015، الإنتاج العالمي للنفط تتبع مسارا تصاعديا مستقر نسبيا إذ تبعت مسار متقلب، وفي أحيانا شديد التقلب، وينطبق على فترة 2014-2015، اقتربت حصة أوبك إلى نحو من متوسط 44 مليون برميل.

قاربت حصة الشرق الأوسط من الإنتاج العالمي 33% على الرغم من أن انخفاض سعر النفط كان شديد، بعد كان 102 دولار للبرميل تهاوى ليصل إلى 51 دولار للبرميل، لكن وبرغم أن دول الأعضاء في الأوبك وخصوصا السعودية متمسكا بالحفاظ على مكانتها في السوق، ألا أن هنالك دول ترفض هذا القرار من بينها الجزائر التي رفعت لأجل خفض الإنتاج في اجتماعات التي أعضاء الأوبك، لأن قرار الحفاظ على الحصص سوف يؤثر على قدرتها الإنتاجية وعلى تراجع اقتصادياتها، لذلك فالتحدي الأكبر الذي يواجه الآفاق المستقبلية لخارطة السوق العالمية هو تذبذب أسعار النفط الذي عرفته الأسواق العالمية في منتصف عام 2014 نتيجة تباطؤ النمو الطلب العالمي في مقابل وفرة الإمدادات النفطية وبخاصة النفط من أمريكا الشمالية، ومن تواصل في تقلبات أسعار النفط في سوق الطاقة [2]، وهذا ما انعكس على التجارة النفطية لدول الأعضاء في الأوبك(opec)، الإنتاج النفط من الخام من خارج الأوبك(opec) بلغ 0.5 سنويا، فحين أن إنتاجها بلغ 2.6 مليون برميل.

وهذه الإستراتيجية كانت تتضمن القبول بتدهور الأسعار حينئذ (من خلال عدم تخفيض الإنتاج)، قدمت في وقته حجج معقولة لتبني هذه الإستراتيجية.

[1] علي مرزا، معضلة اوبيك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، دراسات مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، مارس 2017، ص ص 2-5.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة (لأوبك)، مخلص دراسة تطور خارطة السوق العالمية و الانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوبك مارس 2016، ص 19.

تتصرف هذه الحجج إلى أنّ عدم تخفيض الإنتاج كان هدفه الأساس هو الحفاظ على حصة أوبك في سوق الطاقة والنفط في مواجهة منافسة مصادر بديلة للطاقة، من ناحية، ومناطق بديلة لإنتاج النفط، بخاصة النفط المحصور tight oil، في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

كما قامت هذه الحجج على أساس أنّ الانخفاض في العوائد النفطية للدول الأعضاء في الأمد القصير الذي يترتب على انخفاض الأسعار نتيجة لتطبيق الإستراتيجية، سيعوضه ارتفاع عوائدها في المستقبل نتيجة استمرار الحفاظ على حصتها في أسواق النفط والطاقة العالمية.

إذًا لماذا تخلت أوبك عن هذه الإستراتيجية لتعود إلى تخفيض الإنتاج في اتفاقية نوفمبر 2016 ؟

يتعرض الخبراء بالتحليل إلى أهم العوامل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أعتقد أنها ساهمت في إطاحة إستراتجية الحفاظ على حصة السوق والتي تتمثل فيما يلي:

- **انخفاض العوائد النفطية:** ربما كان انخفاض العوائد النفطية لدول أوبك من أهم العوامل والأسباب المباشرة التي ولدت ضغطًا في اتجاه التخلي عن تطبيق الإستراتيجية مقارنة بعوائدهم قبل انخفاض الأسعار(مكاسب مستهلكيه).

مقارنةً بتكاليف استهلاك النفط قبل انخفاض الأسعار في مناطق العالم المختلفة، بما في ذلك خسائر دول أوبك، نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال المدة (2014-2015) الذي ترتب على تطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق[1].

[1] علي مرزا " اثأر انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة "، ورقة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 .

ويتبين من هذه الحسابات الحجم الكبير لانخفاض العوائد النفطية(الخسائر) التي أدت إلى تعرض الدول الأعضاء، بخاصة تلك التي لا تملك احتياطيات دولية أو أرصدة كافية في صناديق سيادية، إلى عجز في ميزانياتها مما أصبح يؤثر سلبيًا في الخدمات العامة والإعانات المقدمة للسكان، وبالذات للفئات المعرضة exposed فيها، ويهدد ذلك إمكانية الحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي لهذه الفئات والفئات الأخرى، وربما السلم الاجتماعي للمجتمع ككل[1].

ب. مستوى السعر وحصة السوق

ترتكز الحجج المستخدمة في إسناد إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، أساسًا على فرضية ضمنية هي أنّ السعر هو أهم عامل في تقرير حصة السوق، من خلال العلاقة السالبة بينهما، بحيث تبين هذه العلاقة أنّ تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يقود إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يقود بدوره، إلى الحفاظ على الحصة أو زيادتها.

ولكن على الرغم من أهمية السعر في هذا المجال، فهناك عوامل أخرى فاعلة ربما تخفف أثره وتلغيه، ويمكن استقراء ذلك من مقارنة تطور متوسط سعر النفط الخام وتطور حصة مجموعة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الأربعة عقود والنصف الماضية.

ويمكن تفسير الاتجاه التصاعدي لحصة أوبك والشرق الأوسط في الإنتاج العالمي للنفط الخام، خلال المدة (1986–2015)على الرغم من جهد الدول المستهلكة في الإحلال وزيادة كفاءة الاستهلاك من ناحية، وتقلب سعر النفط من ناحية أخرى بجزء مهم منه بالحاجة إلى نفط أوبك، وبالذات من الشرق الأوسط، فخلال هذه المدة كان الإنتاج

[1] علي مرزا "معضلة أوبك بين حصة السوق و تحديد الإنتاج "، دراسة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات مارس 2017 ، ص4.

خارج أوبك غير مقيد، ويتقرر بحسب قابلية هذه المناطق في الإنتاج في المقابل، كانت أوبك خلالها في أغلب الأحيان، تتخذ دور المنتج المتبقي ، وعلى الرغم من ذلك في الوقت الذي نما فيه الإنتاج العالمي للنفط الخام لإشباع الاستهلاك والتغير في التخزين، أي الطلب بنسبة 1.2 % سنويًا بين 1985 و 2015 فإنّ إنتاج النفط الخام من خارج أوبك (opec) نموا بنسبة 0.5% سنويا فقط، في حين نما إنتاج أوبك بنسبة 2.6% سنويا، أي تزايد إنتاج أوبك ومن ثم حصتها في الإنتاج العالمي كان ضروريا بسبب النقص في نمو إنتاج المصادر الأخرى حتى بعد إضافة النفط المحصور بين(2010 و2015)[1].

وقد ورد عن وكالة الطاقة الدولية، World,Energy,Outlook,WEO,2016 المعنون بـ: "**آفاق الطاقة العالمية** " ارتفاع حصة نفط الشرق الأوسط في الإنتاج العالمي خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2016 إلى 35%، ويقارن ذلك ب 33% في 2015. ولقد ترافق الارتفاع في 2016 مع انخفاض متوسط السعر من 51 دولار/ برميل في 2015 إلى 43 دولار/ برميل في 2016، أي إنّ الارتباط السالب بين الحصة والسعر ظهر في 2016.

إنّ غياب الارتباط السالب بين تغير حصة أوبك في إنتاج النفط الخام العالمي (حصة السوق) وتغير سعر النفط خلال المدة (2015-1980)، بما فيها (2015-2014) على الرغم من ظهوره في 2016 ربما يكون أحد الأسباب التي ساهمت في التخلي عن هذه الإستراتيجية.

غير أنّ هذا الغياب لا يعني عدم فاعلية السعر في هذا المجال، بقدر ما يشير إلى وجود عوامل أخرى معادلة له أو أكثر فاعلية منه وفي هذه الحالة معاكسة في التأثير، بما خفف أثره أو ربما ألغاه بالذات سياسات الطاقة في الدول المستهلكة، تغير هيكلها

[1] مرزا ، **مرجع سابق**، ص12.

الإنتاجي، نموّ إنتاج النفط أو تدهوره خارج دول أوبك كان ينبغي تشخيصها لأخذها في الحسبان عند إتباع إستراتيجية حصة السوق.

عند تطبيق إستراتيجية حصة السوق في مدتين عند مقارنة تطبيق إستراتيجية حصة السوق خلال المدة أواخر 2014 وأواخر 2016 بمثيلتها في 1986 يلاحظ ما يلي:

- استغرق تطبيق الإستراتيجية بضعة أشهر في 1986 مقابل عامين في المدة الثانية.

- شهدت كل من المدتين تطوير مناطق بديلة للنفط خارج دول أوبك ، على سبيل المثال، تزايد إنتاج نفط بحر الشمال منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وتسارع إنتاج النفط المحصور منذ أوائل العقد الحالي.

- غير أنّ خلفية المشهد النفطي كانت مختلفة اختلافًا ظاهرا بين المدتين ، فعندما قررت السعودية التخلي عن دور المنتج المتبقي في 1986 كان إنتاجها النفطي الخام قد انحدر من 9.9 ملايين برميل يوميًا في 1980 إلى 3.2 ملايين برميل يوميًا فقط في 1985.

كما أنّ حصة دول أوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام انخفضت من 44 % في 1980 إلى 29 % في 1985 . في المقابل، فإنّ إنتاج السعودية في 2014بلغ 9.7 ملايين برميل يوميًا كان أ على، وحصة أوبك 43 % مقاربة بالتتابع لمستوياتهما خلال الخمسة أعوام السابقة.

لذلك كانت الدوافع الأساسية لتطبيق الإستراتيجية في 1986 تتمثل بمحاولة إيقاف الانخفاض المستمر وعكسه في إنتاج السعودية وفي حصة أوبك في الإنتاج العالمي للنفط.

أما دوافع تطبيقها في 2014 فإنّ اختلاف المشهد النفطي عن 1986، ربما يشير حسب رأي الخبراء إلى توسع هذه الدوافع أو اختلافها. ففي 2014 لم يكن هنالك ما يشير إلى تهديد آني لحصة أوبك أو مستوى إنتاج السعودية، على الرغم من أنه كان يشير إلى إمكانية تهديد مستقبلي ينبع من تنامي إنتاج النفط المحصور وغيره من النفط وزيادة دور بدائل الطاقة الأخرى واستهلاك الوقود عموما، غير أنّ ذلك لم يكن يبرر الطريقة والأوضاع التي طبقت فيها الإستراتيجية خلال المدة (أواخر 2014–2016) كل ذلك يعطي إسنادً ا لفرضية وجود دوافع جيوسياسية، في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، لتطبيق الإستراتيجية، لا تقل أهميةً عن الدوافع الاقتصادية للمحافظة على حصة السوق[1].

يستنتج مما تقدم أنّ محصلة تطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق خلال العامين المنصرمين، بالطريقة والأوضاع التي طبقت فيها، مع توسع دوافعها على الرغم من معقولية الدوافع الاقتصادية التي قدّمت لتبريرها، كانت أكثر ضررا على الدول المنتجة للنفط، في تخفيض عوائدها النفطية بشدة، منه على مستوى إنتاج النفط المحصور في الولايات المتحدة، مع تأثير غير واضح أو ملموس لانخفاض سعر النفط في حصتها في السوق العالمية، وتبدو هذه أهم العوامل والأسباب الأساسية التي أطاحت هذه الإستراتيجية، بحيث تبين الآن أنّ جهد عامين من تطبيقها كان بصورة عامة سلبيا أكثر منه إيجابيًا.

وترى دول الأوبك أن زيادة إنتاج النفط الصخري، خصوصا الأمريكي منه هي التي دفعت الأسعار إلى الهبوط مع نهاية عام 2014، وأن إعادة توازن الأسعار يجب أن تتم من خلال تخفيض كميات المعروض العالمي، وذلك من الأوبك ومن خارجها أيضا وعلى خلفية ما يبدو ورفض الموردين من خارج الأوبك تخفيض إنتاجهم، لذا أتى قرار المنظمة

[1] مرزا ، **مرجع سابق** ، ص 14.

في 27 نوفمبر بعدم تخفيض سقف إنتاجها اليومي عن مستوياته التاريخية 30 مليون برميل ،والذي على ما يبدو وزاد من حدة الهلع في الأسواق العالمية وفاقم من انخفاض الأسعار بمقدار 8.4 %خلال يومين من القرار، وقد توالى انخفاض الأسعار بعدها تباعا[1].

ويرى الخبراء أن الاتجاه التنازلي في الأسعار مع منتصف عام 2014 فاق كل التوقعات وهنا يبرز دور عامل أخر وهو "المضاربة" ذلك أن المتابع لأسعار النفط في الأعوام الأخيرة سيدرك أنها مبالغ فيها، وأنها نجمت عن مضاربات نتيجة عملية شراء محمومة لأسهم وسندات لشركات نفطية وعقود شراء وبيع مستقبلية طمعا في تحقيق هوامش ربح كبيرة عند تجسيد الصفقات، وهذا أسلوب متبع في قسم كبير من صفقات الأسواق العالمية، يتبعه المضاربون والمستثمرون الماليون الذين يسعون لتحقيق أرباح كبيرة من خلال فروق أسعار البيع و الشراء الفوري والآجل ، وهم عادة ما يتخذون قرارات البيع والشراء متأثرين بالأوضاع الجيوسياسية ودرجة الثقة في الاقتصاد العالمي ، وبناءا عليه فهم يسارعون للشراء عند توقعهم ارتفاع الأسعار، ما يفاقم حدة الارتفاعات في الأسعار.

كما يسارع المضاربون للبيع عند بدء انخفاض الأسعار(سواء في حالة ضعف أداء الاقتصاد العالمي، أو حصول اضطرابات جيوسياسية، أو نشوب خلافات داخلية بين دول الأوبك أو مع الموردين الآخرين من خارجها) وذلك خوفا من فقدان أرباحهم أو حتى تعرضهم لخسائر ،ماساهم في تعميق انخفاض الأسعار.

وان أكبر دليل على دور المضاربات في تحديد أسعار النفط مارد في بيان الأوبك بتاريخ 27 نوفمبر عندما قررت الحفاظ على سقف الإنتاج، فقد تضمن البيان وبصيغة صريحة أن الدول الأعضاء طلبت من الأمين العام الاستمرار في المتابعة اللصيقة

[1] مرزا ، **مرجع سابق** ، ص16.

لتطورات السوق، ومراقبة العوامل الأخرى غير الجوهرية المؤثرة في السعر مثل نشاطات المضاربة واطلاع الدول الأعضاء على أخر المستجدات، وهذا يعكس إدراك الأوبك حقيقة مساهمة المضاربات في الأسواق المالية في اصطناع سعر زائف لبرميل النفط وتضخيمه.

وفي ما يخص أثر الكوارث والحروب والنزاعات في تغيرات سعر النفط، فان القاعدة العامة هي أنه في حال نشوبها في أماكن الإنتاج أو تهديدها لطرق الإمداد، فان ذلك يمثل ضغوطا تصاعدية على سعر النفط، نتيجة لتوقع نقص المعروض في السوق العالمية، ويترافق عادة مع زيادة طلب المستهلكين على سلعة النفط خوفا من عدم توافرها عند الحاجة إليها وزيادة إقبال المضاربين الماليين على شراء الأصول المالية المتعلقة بالنفط، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع سعره في الأسواق العالمية[1].

بالنسبة إلى التغيرات الأخيرة لا يبدو أن النزاع الدائر في ليبيا والعراق و سوريا قد أثر في حركة الأسعار نحو الصعود ويبدو أن بيع النفط المسروق من بعض الحقول في تلك الدول بأسعار بخسة ربما قد ساهم في تخفيض السعر.

فبالتالي أن حجة عدم خفض الإنتاج لحفاظ على السوق قد تؤدي إلى استنزاف لطاقة الإنتاجية بسعر متدني لا يعود بفوائد تخدم اقتصاد الدول الريعية لذلك كان يجيب صياغة إستراتيجية مدروسة خدمة للمصالح المشتركة لدول الأعضاء في أربيك.

المطلب الثالث: اتفاقية خفض الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة الأوبك

من أجل زيادة في أسعار النفط توصل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في نوفمبر 2016، إلى عقد اتفاقية تخفيض الإنتاج، وتطبيقها في كانون الثاني يناير 2017، ولقد انخفض مستوى إنتاج في أكتوبر 2016 لهذه الدول أساسا لتخفيض الإنتاج

1 التقرير الشهري لسوق النفط الصادر عن الأوبك شهر ديسمبر 2014، على الرابط: http://bit.ly/12 wixc شوهد يوم :2019/05/15.

وأطلق عليه مستوى إنتاج الإشارة وحيث فيه أرقام مصادر الثانوية، وليست الأرقام الرئيسية المجهزة من طرف الدول، ويظهر كلا الرقمين في نشرة سوق النفط الشهرية للمنظمة، ولقد تراوحت نسب تخفيض الإنتاج ضمن الاتفاقية لكل دولة ما بين 4.5 و4.7 من مستوى الإنتاج الإشارة المحدد لها واستثنيت من هذه الاتفاقية كل من إيران وانغولا من تخفيض الإنتاج، لان انغولا مستوى إنتاج الإشارة المستخدم من طرفها 1751 ألف برميل يوميا هو أعلى من إنتاجها في أكتوبر 2016.

وبحسب المصادر الثانوية أنه أصبح بعد التخفيض 1673 إلف برميل يوميا، أما إيران فإن إنتاجها أعلى من الرقم الرسمي الذي هو أعلى من المصادر الثانوية لإنتاجها في الشهر، وأن مستوى الإنتاج بعد الخفض بلغ 3797 إلف برميل يوميا، وحتى ليبيا ونيجيريا لم يشملها الاتفاق، و إندونيسيا التي علقت عضويتها في الأوبك، مع استعداد 11 دولة خارج المنظمة لخفض الإنتاج ، والانخفاض الكبير في العوائد النفطية لدول الأعضاء، أدى إلى انخفاض في استثماراتها النفطية وهذا انعكس سلبا في تطوير احتياطاتها وتطوير طاقتها الإنتاجية النفطية[1].

اجتمعت أعضاء الأوبك في العديد من المرات لخفض الإنتاج من بينه اجتماع سنة 2016 الذي كان بين أعضاء في المنظمة ومنتجين مستقلين دفعت أسعار النفط إلى صعود من أدنى مستوياته إلى متوسط 38 دولار وواصل أعضاء في الأوبك محاولة منهم لإيجاد صيغة تهدف إلى خفض تدريجي لأسعار النفط ، وبعد خمس اجتماعات اتفق أعضاء المنظمة اتفاق تاريخي بقيادة السعودية ، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا في ديسمبر على تنفيذ خفض الإنتاج إلى نحو 1.8 مليون برميل، ابتداء من 2017 وتم توزيع حصة خفض الإنتاج إلى 1.2 مليون برميل يوميا بين أعضاء المنظمة و 600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، حيث صعدت أسعار النفط إلى 55 دولار

1 مرزا ، **مرجع سابق**، ص.13.

للبرميل، مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ في النصف الأول من 2017، ظهرت بيانات رسمية تظهر نسب خفض الإنتاج من جانب المنتجين، مع مواصلة صعود أسعار النفط صعود أسعار النفط لكن بشكل بطيء[1]، وفي نهاية 2017 بلغ برنت 56 دولارا للبرميل، وصعد إلى 61 دولار من نفس السنة، مع مواصلة أعضاء الأوبك اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين[2].

لكن ورغم ذلك إن هناك عدم توافق في تطبيق القرارات لأن هناك دول واصلت في ارتفاع الإنتاج وهناك دول خفض الإنتاج كنيجيريا وليبيا رغم هاتين الدولتين تشهدا عدم الاستقرار، وحتى إيران والعراق واصلتا إنتاجها دون خفضه واكتسبتا المزيد من الأسواق في غرب أوروبا، إلا أن اقترحت الكويت تمديد اتفاق الإنتاج بمقدار 6 مليون برميل يوميا ابتداء من 2017 بحصص موزعة بين دوال الأوبك وروسيا وكازاخستان، وتركمانيتان[3].

بالإضافة إلى هذه الإستراتيجية لجأت دول الأوبك إلى إتباع إستراتيجية أخرى وهي إستراتيجية تنويع المصادر والتي نوردها في تحليلنا التالي:

– إن أحد الجوانب المهمة للتنويع هو إنتاج الغذاء ، يشير عدد سكان مجلس التعاون الخليجي المتزايد إلى ازدياد الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة ، ومن المتوقع أن ترتفع واردات المواد الغذائية بنسبة 58% من 33.7 مليار دولار في عام 2014 إلى 53.1 دولار بحلول عام 2020 إن ضمان الأمن الغذائي وخفض الواردات الغذائية من الأولويات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

[1] مرزا، **المرجع السابق**، ص ص 13، 14.

[2] محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018، مقال مقدم في الأناضول، اسطنبول، 2018/10/10.

[3] جان بيار سيريني، إلى أين تتجه أسواق النفط؟، مقال،6 نيسان (أبريل)، 2017.

– وهناك جانب أخر للتنويع هوا لاستثمار المكثف في مجال الطاقة المتجددة ،بخاصة الطاقة الشمسية والطاقة النووية ،وفي مجال تقنية تحليه المياه أيضا.

يمكن للطاقة الشمسية والطاقة النووية أن تؤمنا لبلدان الخليج جميع احتياجاتها من الكهرباء .ويمكن للطاقة الشمسية أيضا أن تشغل شبكة واسعة من محطات تحليه المياه على طول سواحل دول الخليج من الخليج العربي إلى بحر العرب والبحر الأحمر، وليس فقط بل لأغراض الري أيضا.

وعلاوة على ذلك، يمكن في المستقبل تصدير الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية إلى أوروبا، وتأمين دخل كبير جدا لبلدان الخليج.

كما أنه من الآليات الجديدة المتبعة في البحث عن تنويع المصادر هو التحول من استعمال عقلاني لاحتياطات البترول الحفري نحو تطوير مصادر للطاقة البديلة والمتجددة حيث أنه هناك رابط مباشر بين نضوب النفط الحفري ومتطلبات حصر ثاني أكسيد الكربون CO2 وتجميعه وتخزينه على نطاق واسع .فهذه المسألة إضافة إلى مسألة استنفاذ كميات كبيرة من الاحتياطات البترولية تفرض العودة بقوة إلى استخدام الفحم مصدرا للطاقة ووقودا على وجه الخصوص في وسائل النقل البري ،ومن أجل التصدي لتحديات التغيير المناخي و بما يفرض على أوربا ،على سبيل المثال لا الحصر ،تخفيض نسبة إنتاج غاز co2 أو انبعاثه إلى 10% في المتوسط كل 10سنوات مقبلة، وذلك لحصر الإنبعاث الحراري في حدود درجتين سلسيوس (2c) على مدى القرن الحالي وفي كل الأحوال فسوف يزداد الطلب على النفط و الغاز باستمرار[1].

بينما تتجه الأمور على قاعدة الاحتياطات المعروفة ،وبما أنه لن يكون بالإمكان حل كل الإشكاليات التقنية، يجب تأكيد ضرورة إحداث تغيير في السلوك وفي نمط

[1] ممدوح سلامة " العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام " ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة الدوحة نوفمبر 2015 ص ص33،37.

الحياة، كل هذا يدعو إلى الاعتقاد أن صناع القرار سوف يتحملون مسؤولياتهم في الموازنة بين الصعوبات على المدى القصير، وتحديات المستقبل البعيد ، فانه يتعين من الآن اعتماد خيار تنويع مكونات الباقة الطاقوية وتعددها، وهذا يعني تحديدا الاستمرار في استكشاف النفط وإنتاجه من أجل استعمال مستدام في وسائل النقل خاصة الجوي منها ذلك أنه لا بديل قريب أو شامل للنفط، وفي الوقت نفسه الذي يتعين تسريع تطوير الطاقات البديلة والمتجددة في ظروف اعتماد منهجية صارمة لاستهلاك رشيد للطاقة.

حيث يرى المختصون في الشؤون الطاقوية انه يكفي أن نورد حقيقة مذهلة في هذا السياق، وهي أننا استهلكنا خلال مدى قرن من الزمن نصف ما أنتجته الطبيعة من محروقات على مدى نحو 600 مليون عام، أي منذ تشكل الصخور الرسوبية من تاريخ الكرة الأرضية.

ومن بين الدول التي اتبعت سياسة التخفيض نجد دولة العراق حيث يواجه العراق أعباء الحرب على "**داعش**" ومتطلبات إعادة التعمير وتحمل كلفة تدفق المهجرين واللاجئين، في مناطق العمليات المسلحة ومناطق أخرى، مما أدى به إلى طلب المعونة الدولية، لكنه عومل في تخفيض الإنتاج في اتفاقية أوبك كما لو أنه دولة تمر بأوضاع عادية من ناحية أخرى، في ما يخص حجم التخفيض(210 آلاف برميل يوميًا) في هذه الاتفاقية، فإنّ إنتاج إقليم كردستان الذي بلغ 565 ألف برميل يوميًا خلال أكتوبر2016، شمل في مستوى إنتاج الإشارة العراق عند احتساب التخفيض 24، ويكتسب هذا الأمر أهميةً عند التنفيذ، بسبب التعقيدات التي تثار نتيجة تداخل مناطق الإنتاج بين الإقليم وباقي مناطق وحسب الخبراء أن الانخفاض الحالي لأسعار النفط والغاز لن يطول، وهو

الناتج عن عوامل متعددة منها أساسيات السوق ومعادلة العرض والطلب، أو بفعل التطورات التكنولوجية في تقنيات الاستكشاف والإنتاج، أو بفعل العوامل الجيو سياسية[1].

وقد أدى وسيؤدي إلى حين بالضرورة إلى تقليص كبير في الاستثمارات، سواء في قطاعات التنقيب والإنتاج أو في تطوير الطاقات البديلة والمستدامة، والسبب الأساسي هنا هو انخفاض الأسعار ومرد ودية الإنتاج.

وفي الحصيلة فان كل هذا سوف يؤدي خلال أمد قصير لبضع سنوات أخرى، إلى انخفاض في مستوى مجمل الإنتاج، والخلل في معادلة العرض والطلب لكن في الاتجاه المعاكس هذه المرة وبما يؤدي حتما إلى عودة تصاعد الأسعار إذا تتطور أسعار الطاقة الهيدروكربونية على وفق منظومة حلقية دورية تتكرر حتى تصل إلى مرحلة السطح ألأعظمي للطاقة الإنتاجية.

وهناك جانب أخر للتنويع هو الاستثمار المكثف في مجال الطاقة المتجددة، بخاصة الطاقة الشمسية و الطاقة النووية، وفي مجال تقنية تحليه المياه أيضا.

حيث يمكن للطاقة الشمسية والطاقة النووية أن تؤمنا لبلدان الخليج جميع احتياجاتها من الكهرباء ويمكن للطاقة الشمسية أيضا أن تشغل شبكة واسعة من محطات تحليه المياه على طول سواحل دول الخليج من الخليج العربي إلى بحر العرب والبحر الأحمر، وليس فقط للشرب بل لأغراض الري أيضا .

وعلاوة على ذلك، يمكن في المستقبل تصدير الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية إلى أوربا وتأمين دخل كبير جدا لبلدان الخليج.

[1] محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018، مقال مقدم في الأناضول، اسطنبول، 2018/10/10.

جدول 5: واردات الأغذية في دول مجلس التعاون الخليجي ،2010-2020(مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البحرين	0.7	0.8	0.8	0.9	1	1	1.2	1.3	1.4	1.6	1.6
الكويت	2.3	2.5	2.7	3	3.4	3.6	3.9	4.2	4.6	4.9	5.3
عمان	2.1	2.1	2.3	2.4	2.9	3.3	3.1	3.5	3.9	4.3	3.3
قطر	1.3	1.3	1.4	1.6	1.9	2.1	2.3	2.5	2.8	3.1	3.3
السعودية	16.8	17.9	19	20.3	21.7	24.5	27.2	29	30.9	33	35.2
الأمارات	3.6	3.8	4.1	4.4	5.1	5.5	6.1	6.6	7.2	7.8	8.4
الإجمالي	25.8	27.5	27.2	29.5	33.7	36.6	39.6	42.6	49.3	49.3	53.1

المصدر: سمير سيعفان، وآخرون، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ، 7 نوفمبر2015.

تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين، مما يفيد في استعراض هذه التغيرات والأحداث التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب.

كما تجدر الإشارة إلى أن السياسة التسعيرية للأوبك كان لها انعكاسات على سوق الطلب النفطي.

حيث تميزت فترة القرن الواحد والعشرين بأنها فترة غير عادية حيث شهدت جملة من التذبذبات في أسعار النفط بداية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ولما لها من أثار بالغة على أسعار النفط، مرورا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تعتبر أشد أزمة مر بها العالم في هذه الفترة، والتي

بدورها أثرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، بما في ذلك السلع الأساسية كالنفط، من حيث الأسعار والطلب، كما تميزت هذه الفترة بالاختلافات الكبيرة في أراء المسئولين والخبراء حول الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، وهو الأمر الذي جعل منظمة الأوبك تتخذ إجراءات سريعة للحد من هذه التذبذبات في أسعار النفط وتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية حلال هذه الفترة[1].

وتختلف الدول المنتجة في كثير من السمات والخصائص مثل حجم الاحتياطيات النفطية، مستوى النمو الاقتصادي، عدد السكان، العلاقة الاقتصادية مع دول العالم، الطاقة الإنتاجية، تكاليف الإنتاج، نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة وغير ذلك، وهذا الاختلاف الواضح بين الدول المنتجة ينعكس على الأسعار، السعر المناسب لدولة قد لا يكون مناسباً لأخرى، فالدول المنتجة ذات الاحتياطيات الكبيرة تفضل أسعاراً مستقرة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذي يضمن إيرادات كافية، لتمويل التنمية ولا يزيد إلى مستوى يسمح بدخول بدائل منافسة تقلل من الجدوى الاقتصادية للنفط في المدى الطويل، أما الدول المنتجة ذات الاحتياطيات الصغيرة فتفضل الحصول على أعلى سعر ممكن.

لقد قامت منظمة أوبك مع مطلع عام 2000 بإقرار أربع زيادات في إمدادات النفط والتي كان لها أثر فعال في التخفيض من حمى المضاربات التي سيطرة على السوق النفطية في عام 2000 والتي انعكست في الإشارات الخاطئة من الأسواق المستقبلية إذ كانت هذه الأسواق تشير إلى أن السعر الآني سيرتفع وانه يتجه نحو الانخفاض في المستقبل، إن وضعا كهذا يشجع الشركات على التخلص من المخزون لديها تفاديا للخسائر المترتبة على هبوط الأسعار في المستقبل وهي حالة تعرف Backwardation.

[1] علي مرزا، دراسة مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات معضلة أوبك بين حصة السوق و تحديد الإنتاج، مارس 2017 ص13..

في منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك وكانت نقطة الضعف الرئيسية في موقف الدول غير الأعضاء أن لا تحاول تنسيق مواقفها رغم أنها صارت طرفا مهما في الصناعة ودعت الأوبك وقتها الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء لتنسيق سياستهم الإنتاجية معها دفاعا عن هيكل الأسعار وحفاظا على استقرار الأسواق، ولكن الدعوة لم تلق استجابة كافية ومن تم أعلنت الأوبك تخليها عن الالتزام بسقف الإنتاج وأنها سوف تحافظ على نصيبها العادل من السوق بتبني مبدأ الحرية للجميع أي الخروج المطلق عن الالتزام بالحصص.

جدول 6: : الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك	القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ،المكسيك	قارة أسيا	عمان، سوريا، اليمن
قارة مريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل،كولومبيا، الإكوادور، البيرو، Trinidad et tobago	قارة إفريقيا	كونغو، مصر، غينيا السودان، تونس، تشاد
قارة أوربا	روسيا، دانمرك، ايطاليا، بريطانيا، كزخستان، رومانيا، النرويج، وأوزباكستان ، اذبيريجان، توركمنستان.	أسيا	استراليا، الصين ، الهند، اندونيسيا، ماليزيا،تيلاندا فيتنام، بروناي

مصدر: أمينة مخلفي، تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية من خارج الأوبك من العام 2000 حتى العام 2011 حوالي 50.5 مليون برميل يومي، ولقد قامت وكالة الطاقة الدولية في شهر جوان 2011 إخراج كمية 60 مليون برميل يومي من المخزون الاستراتيجي من النفط[1].

1 أمينة مخلفي، تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص 142.

علما أن منظمة الأوبك عبرت عن رأيها بأنه لا توجد ضرورة لتلك الخطوة بضوء عدم وجود نقص في الإمدادات.

المبحث الثالث: آثر تقلب أسعار النفط على سياسة دول مجلس التعاون الخليجي

إن انخفاض أسعار النفط كان له تابعات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في عدة جوانب منها تسجيل عجز في الميزانية العامة، كما تأثر ميزانها التجاري بتذبذب أسعار النفط مسجلا مستويات متدنية وحتى أسهمها تأثرت هذا ما سجلته بـورصة دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا الانعكاس لم يكن على الجانب الاقتصادي فقط، بل وصلت تداعياته في المجال الاجتماعي والثقافي وحتى خارجياً. هذا ما جعل الدول الخليجية تسعى لتخفيف من حدة هبوط أسعار النفط.

فقد مثل النفط في عام 2014 ما نسبته 69% من مجموع الصادرات و 84% من مدا خيل الحكومات و 33%من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس كما تعتمد الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها دول مجلس التعاون بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي، فأي تغيرات في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها.

ولاشك أن عوائد تصدير النفط تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى لو زادت بنسبة معينة أدنى من نسب انخفاض السعر وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام 2014.

وبما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط فان انخفاضها سينعكس سلبا على أرصدته.

وهذا لا يسري على دول مجلس التعاون الخليجي فحسب بل كان المشهد ذاته على كل الدول المصدرة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل1 : يوضح الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط

المصدر: نيفين حسن، ندى الهاشمي انهيار أسعار النفط وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار مبادرات الربع الثالث 2016، ص10.

أما في ما يخص مدى استفادة دول مجلس التعاون من تجارب الانهيارات السابقة في أسعار النفط وشروط نجاح التنويع، هل استفادت دول المجلس من تجارب الانهيارات السابقة في الأسعار؟

يرى المهتمون بالشأن الاقتصادي أنه قد نجحت دول مجلس التعاون إلى حدّ مع ين، مقارنةً بتجارب الانخفاضات السابقة في أسعار النفط في جانب واحد، هو بناء

صناديق التحوط، ذلك أي أنّه كان من الممكن أن تكون القيمة المالية لهذه الصناديق أكبر ممّا هي عليه الآن، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان المداخل الضخمة التي تحقّقت لدول المجلس بالعملة الأجنبية أثناء ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة السابقة[1].

أمّا من حيث التنويع، فقد حققت دول المجلس بوجه عامّ نجاحات لا بأس بها، ولكنها نجاحات في مجال القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له فحسب، أي ما يعرف ب"التنويع الرأسي Vertical diversification" فهذه النجاحات لا تمتدّ إلى مجالات أخرى ضمن ما يُعرف ب"التنويع الأفقي Horizontal diversification"، ولا سيما في ما يتعلّق بقطاع تصنيعٍ موجه إلى الصادرات، وهذا القطاع هو الذي يبقي الاقتصاديات في دائرة المنافسة العالمية وهكذا، فإنّ اقتصاديات دول المجلس لا تزال منكشفةً عن صدمات أسواق الطاقة العالمية.

وهي وبوجهٍ عامّ قد فشلت حتى الآن في الوصول بالاقتصاديات إلى الحدّ الأدنى المطلوب من التنويع وتقليص الاعتماد على النفط ومداخليه والتركيز في الصادرات، والانكشاف عن تقلبات الأسعار فهناك حاجة إذن إلى أجراء إصلاحات جذرية لتنويع الاقتصاديات في المدى البعيد، وهي تندرج في جانبين يشتملان على شروط عملية تنويعٍ ناجحة، هما:

[1] نيفين حسين، الندى الهاشمي، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث 2016م، ص10.

إصلاحات جانب العرض: سياسات المدى البعيد:

تتمثّل هذه الإصلاحات في النقاط الآتية:

-بناء القاعدة المطلوبة من الرأس المال البشري لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصاديات على مسار التنمية الذاتي المرتفع.

-إصلاح القطاع العامّ الكبير الحجم والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، مع التركيز على ملائمة Competency

-القيادات الحكومية ومؤسسات القطاع العامّ فيه، لتحفيز تنمية رأس المال البشري، وبناء القدرات الوطنية فيه.

-إصلاح القطاع الخاص للحدّ من تركيز الأسواق عبر الاقتصاد وتركيز الثروة عبر المجتمع، ولخلق قطاع خاصّ تنافسي متن وبعيد عن "**التسول** Patronage" من الدولة، وتدوير الريع والارتباط بالنخب السياسية، على نحوٍ يساهم فيه هذا القطاع مساهمةً فعالةً في تنويع الاقتصاديات والتطور التكنولوجي وبناء اقتصاد معرفي، وتوفير فرص عمل للمواطنين؛ كما تعد بذلك استراتيجيات التنمية في دول المجلس.

-بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المنبثقة منه لإسناد عملية التنويع، ولاسيما قطاع صناعات موجهة نحو التصدير؛ لأنّ هذا من شأنه أن يبقي الاقتصاديات في دائرة المنافسة العالمية ويعزز النموّ القابل للاستمرار، ومن بين هذه الاستراتيجيات نتناول بالتحليل نموذج النمو في دول مجلس التعاون.

حيث لم تتخذ دول مجلس التعاون الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات، لتحويل الاقتصاديات من اقتصاديات ريعية تعتمد على الاستخراج، والاستقطاع والتوزيع، إلى اقتصاديات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة

والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نموّ قابل للاستمرار في المدى البعيد، وأهمها رأس المال البشري، نموذج النمو السائد في دول المجلس يعتمد على مدا خيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي، وجزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلّق بأجور المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات 25 المواطنين ورواتبهم في القطاع العامّ، وجزء آخر منه متعلّق بإنفاق رأسمالي في مشاريع التنمية، والبني التحتية، والخدمات الاجتماعية.

يشكّل هذا النوع من الإنفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه ونشاط هذا القطاع لازال بعد أربعة عقود من تصدير النفط يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة هي المقاولات، الخدمات وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسيين، هما الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية ورخص عوامل الإنتاج وكثافتها، ومن رأس مال، ومدخلات طاقة رخيصة وعمالة أجنبية قليلة المهارة يشكّل دخلها تسربًا في رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج[1].

فضلًا عن أنّها تُحدث تحولا خطيرا في التركيبة السكانية للمجتمع، فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية وفواتير الإنفاق العامّ المصاحبة لها، ويُعزّز ذلك بتوظيف عمالة أجنبية قليلة المهارة ومتدنية الأجر، في حين أنّ معظم المواطنين موظفون لدى الدولة في قطاع عامّ مترهل، قليل الكفاءة والإنتاجية، وهم يتقاضون رواتب ينفقون جلّها في طلبٍ استهلاكي من مخرجات القطاع الخاص، فهذا القطاع، إذن، يستفيد من الإنفاق الحكومي بشقَّيه، بصفة مباشرة من الإنفاق الرأسمالي، وبصفة غير مباشرة من الإنفاق الجاري في رواتب وأجور للقطاع العامّ تشكّل لاحقًا طلبًا استهلاكيا على القطاع الخاص[2].

[1] نيفين، **المرجع نفسه** ص11.

1 نيفين، **المرجع نفسه**، ص12.

ومع الطفرات النفطية وارتفاع الإنفاق الرأسمالي ، يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات المتولدة من هذه الطفرات النفطية إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا، نحو أسواق المال والأسهم والعقار، والتوسع في بناء الأبراج والمدن الترفيهية، والبذخ أحيانًا حتى في إنشاء البني التحتية و المرافق العامة، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي تؤدّي إلى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دوليًّا، وتساهم في تنويع الصادرات، ولا يتولد منها قيم مضافة عالية للإنتاج.

إنّ التنمية ترتكز على بناء الرأس المال البشري، والابتكار والتطور التكنولوجي في حين أنّ نموذج النمو السائد في دول مجلس التعاون يعتمد على تعاضد عاملين أساسيين هما، قوَّة الإنفاق الحكومي وكثافة عوامل الإنتاج المتمثّلة خصوصًا في عمالة أجنبية رخيصة جُلّ مخرجات هذا النمو طفر ة عقارية تصاحبها زيادة غير مبررة في عدد السكان بسبب الهجرة المفتوحة للعمالة الأجنبية، ولا يتولد منه تراكم رأس المال البشري الوطني، ولا تطور تكنولوجي، ولا تحو ل صناعي، ولا مساهمة في بناء اقتصاد معرفي، ولا تنويع في الصادرات وربما ينتهي الأمر بفقاعة يتبعها ركود فتر ةً طويلةً من الزمن حتى تعاود أسعار النفط ارتفاعها من جديد.

يتّضح أنّ نموذج النمو المذكور منحاز بطبيعته إلى التركّز في قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًّا، لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية والإنفاق الحكومي، من خلال استثمار رخيص التكلفة ومعلوم الربحية، يعتمد على عمالة أجنبية متدنية الأجر في أسواق محلّية شبه احتكارية، عوضًا من مخاطرة الدخول في سوق صادرات أجنبية تنافسية تتطلب مهارات فنيةً وإداريةً عاليةً وابتكار وتطويرها للبقاء في دائرة المنافسة.

ويلاحظ أنّ هذا النموذج يؤدِّي إلى المزيد من التركّز في الاقتصاديات مع الطفرات ، وإلى انخفاض الإنتاجية في القطاعين العامّ والخاص، كما تشير إلى ذلك الأدلة.بوجه عامّ، على دول المجلس اعتماد نموذج يقوم على تنويع الصادرات، وقيادة قطاع تصنيع

موجّه إلى الصادرات[1]، استنادًا إلى خلق الحوافز أوّلًا من أجل تراكم رأس المال البشري الوطني، والتطور التكنولوجي والصناعي؛ من خلال اعتماد برامج دعمٍ وحمايةٍ للصناعات الوليدة، والحدّ من النمو المرتكز على كثافة عوامل الإنتاج (من عمالة أجنبية رخيصة ورؤوس أموال)، والمنحاز إلى التوسع المفرط في قطاع الأصول(العقار وأسواق المال) على حساب قطاع التصدير.

لكن السؤال المطروح: هل هذا التنويع يتماشى مع طبيعة الدولة الريعية ؟

ذكرنا آنفًا وجود عوامل مباشرة للفشل في تنويع الاقتصاديات .ومن ناحية نظرية، يمكن القول إنّ التنويع ضدّ طبيعة الدول الريبعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية، وسبب ذلك أنّ التنويع يسلب الدولة الريعية أهمَّ مقومات بقائها واستمرارها أي آلية توزيع الريع، فالريع يركّز الدخل في يد النُخبة السياسية، ومن ثمّ الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسيةً لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السُلطة أمّا التنويع، فمن المفترض أن يحُدّ من التركّز في الأنشطة الاقتصادية والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموًّا ذاتيًّا مستقلًّا عن الريع، وعن آلية توزيعه من خلال السُلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع.

وفي المقابل من المفترض أن يؤدّ ي التنويع إلى آلية تعتمد على العمل والاكتساب من تنوع الأنشطة الإنتاجية؛ كالتصنيع، والخدمات،والزراعة، وغير ذلك من الحِّرف، وهذا الأمر ربما يؤدِّي مع مرور الوقت إلى تكوُّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في

1 خالد بن راشد الخاطر" تحديات انهيار أسعار النفط و ردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون" : ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص ص51، 55.

أسواق العمل و الحرف المختلفة وقطاع الأعمال، وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخيًا على الأقل في أوروبا[1].

نحن إذن إزاء نموذجين: نموذج قائم على الاستخراج والاستقطاع وإعادة التوزيع مقابل نموذجٍ يعتمد على العمل والاكتساب، الإشكالية الموروثة في نماذج نموّ الاقتصاديات الريعية هي أنّ قلة تشارك في الإنتاج وقلةً تقتسم الريع أيضًا في ظلّ غياب التصنيع والتنويع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الريع من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها، النمو في الاقتصاديات الريعية يعتمد على استخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الخارج، وهذا يجرى بأقلّ معالجة إنتاجية ممكنة، فعملية استخراج الموارد الطبيعية هي قليلة من جهة استخدام العمالة، ولكنها كثيفة من جهة استخدام رأس المال والتكنولوجيا، والتكنولوجيا مستوردة وليست مُوطَّنةً، ومن ثمّ فإنّ قنوات الإنتاج من هذا القطاع وإليه مع بقيَّة الاقتصاد تبقى ضعيفةً ويبقى هذا القطاع شبه مستقلّ عن بقيَّة الاقتصاد ولا يتأثر كثيرا بمستوى التنمية فيه.

ولتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بدّ من إصلاح الإطار العامّ لإدارة الاقتصاد الكلّي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي المرتكز على الربط بالدولار، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلّية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي، وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فعند ربط العملة، يتمّ استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما أدواتٍ لإدارة الاقتصاد الكلّي وتعزيز الاستقرار فيه، فسعر الصرف يثبت عند

1 خالد الراشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دراسات مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أغسطس 2015، ص 27.

تسخير السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أيّ منهما لأيّ غرض آخر[1].

بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية، وفي سائر دول مجلس التعاون يستخدم شقّ واحد فقط من هذه السياسة هو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية .وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بشقّ سياسة الإنفاق الحكومي، فقط في حين أنّ المطلوب هو تصميم مزيج مرن Appropriate policy - mix من هذه السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث المالية، والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، حتى يتمّ التفاعل مع كلّ دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كلّ سياسة، بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع[2].

وبالنسبة إلى دول المجلس، فإنه لا وجود لهذا المزيج من السياسات، وإنما الأمر نصف سياسة تُدار بها الدورة الاقتصادية منذ نحو نصف قرنٍ من الزمن.

كما ذكرنا سابقًا، كان هذا الإطار البسيط الأحادي السياسة (السياسة المالية) والأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، مناسبًا لبدايات مراحل التنمية في دول مجلس التعاون عندما كانت الاقتصاديات بسيطة وغير متطورة، وكان هناك توافق في الدورات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي هي دولة عملة الربط، وكانت العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي مستقرة، ولكن هذه الأوضاع تغيرت مع بدايات العقد الماضي، لذلك ينبغي أن يتركز الهدف العامّ والأساسي للإطار العامّ لتعزيز الاستقرار الاقتصاد الكلّي في تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف)، من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب

[1] **المرجع نفسه**، ص ص28، 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص28 .

إلى المتوسط، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي من جهة، هذا الأمر مهمّ لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة.

المطلب الأول: تداعيات أسعار النفط على السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

إن حساب مكاسب المستهلكين في العالم لا يقتصر على الدول المستوردة وإنما يمتد إلى الدول المنتجة للنفط نفسها.

فقد مثل النفط في عام 2014 ما نسبته 69% من مجموع الصادرات و 84% من مدا خيل الحكومات و 33% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس كما تعتمد الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها دول مجلس التعاون بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي ، فأي تغيرات في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها.

ولاشك أن عوائد تصدير النفط تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى لو زادت بنسبة معينة أدنى من نسب انخفاض السعر وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام 2014، وبما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط فان انخفاضها سينعكس سلبا على أرصدته.

وبحسب مؤسسة (stander and yourse ستاندرد أنديويورز) للتصنيف الإنمائي في تقرير لها صدر في نوفمبر 2014م من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة يؤدي إلى تباطؤ اقتصاديات دول الخليج، وعلى مشاريعها في مجال البنية التحتية ، إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط 46% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تشكل الصادرات النفطية ¾ من صادراتها ، واعتبرا ستاندرد أنديويورز

البحرين وعمان هما الأكثر عُرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط في حين أن الإمارات وقطر أكثر عرضة للهزات الاقتصادية[1].

فان استمرار تراجع أسعار النفط، كبد حكومات دول الخليج خسائر في الإيرادات النفطية التي قدرت بنحو 215 مليار دولار، أي ما يماثل أكثر من 14% من ناتجها المحلي مجتمعة، وحسب تقرير البنك الدولي فإن فائض المالية العامة في الكويت وقطر ستتقلص بدرجة كبيرة، أما السعودية والإمارات وعمان شهدت عجز مالي كبير، إضافة إلى البحرين سيتسع نطاق الموازنة فيها بشكل كبيرة، كما سيتأثر بهبوط أسعار النفط إلى 5% في 2015 وهذا ما أشار إليه خبراء صندوق النقد الدولي بأن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى تراجع معدل النمو فيها، ومن السياسات المنتهجة من قبل بعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي للتقليل من آثار الصدمة وفق سياسة جديدة، فالسعودية مثلا تعيد النظر في إنفاقها عند مستوى معين مع الزيادة في أسعار الوقود، إضافة إلى تعزيز الإيرادات الغير نفطية فرض الرسوم[2].

وإن تأثيرات الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تمثل في تراجع الإيرادات النفطية، كما انعكس على الموازنة العامة، وتم وضع ميزانيتها على أساس سعر النفط الذي وصل إليه في 2015الذي بلغ 50 دولار وفق صندوق النقد الدولي سنة 2014 حول الوضع الاقتصادي للمنطقة أن السعودية والإمارات بحسبه وضعت ميزانيتها لعام 2014 على أساس 97 دولار، والكويت على أساس 54 دولار، وقطر على أساس 54 دولار أما البحرين وضعت ميزانيتها على أساس 132 دولار، وسلطنة عمان على أساس

[1] نيفين حسين، الندى الهاشمي، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث 2016م، ص15.

[2] شانتا ديفرجان، وآخرون، انخفاض أسعار النفط،الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ع: 4، يناير/ كانون الثاني، 2015م، ص. ص: 29، 30.

97 دولار ، وحتى أسواق المال الخليجية من جهتها تأثرت بتراجع أسعار النفط، حيث قدرت خسائر البورصات الخليجية بأكثر من 150 دولار منذ نهاية 2014، إذ كان يمثل مجموع الصادرات النفطية 69% و 84% من مداخيل حكومات الخليجية، و 33% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج لذلك فانخفاض أسعار أثر على السياسية الاقتصادية، هذا ما جعل قيمة الأصول العقارية مرتفعة[1].

المطلب الثاني: اثأر تقلبات أسعار النفط على السياسة الاجتماعية والثقافية

برزت أهمية النفط في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويعتبر من أهم الموارد الاقتصادية التي عززت من فاعلية الأنشطة الاقتصادية ، وساهم أيضاً في تنشيط انتقال قوة العمل العربية من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية، والتي أدت إلي تعزيز الجهود التنموية ، وتنعكس التقلبات في أسعار النفط على معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد، حيث أن الزيادة في معدل نمو صادرات الدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع الأسعار، سيؤدي إلي ارتفاع حجم الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي، فبالتالي سيزيد من مستوى التشغيل.

مما يدل أيضاً على أن انخفاض معدل نمو الصادرات سوف يعكس الأثر السلبي على مستوى التشغيل وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك عند التراجع في أسعار النفط.

ويعتمد استقرار السوق العالمية للنفط على التفاعل بين العرض والطلب والتوازن بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط.

حيث أن عرض النفط يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فتره زمنية محدودة ، أما الطلب على الموارد النفطية فيتحدد

[1] الخاطر، **مرجع سابق**، ص 25.

بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، ويؤثر الطلب النفطي بمعدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي في الدول المصدرة للنفط ، لأن الأنشطة الاقتصادية والصناعية تزيد من فتح مصانع جديدة وزيادة الحركة في النقل والشحن البحري والجوي مما يؤدي ذلك إلي الزيادة في مستوى التشغيل.

الشكل2 : مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-1970)

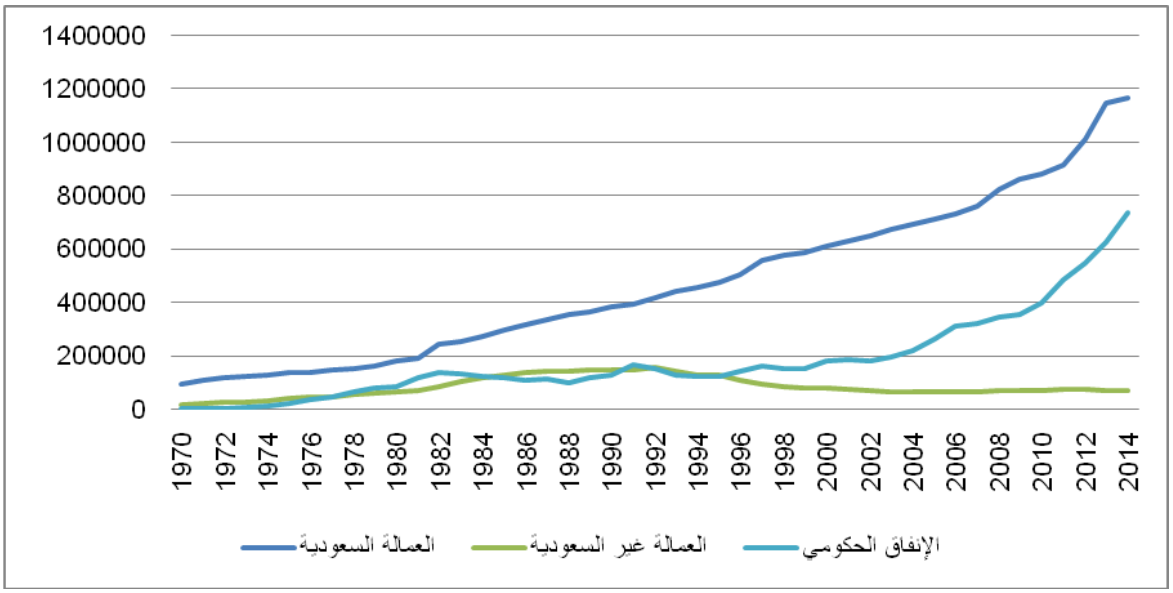

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (2015)

حيث اعتمدت المملكة العربية السعودية بشكل كبير على سلعة النفط وعوائدها باعتبارها سلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية، مما جعل اقتصادها عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط الخام وأداء الاقتصاد الكلي.

الشكل3 : انعكاس التغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي في المملكة (1970-2014)

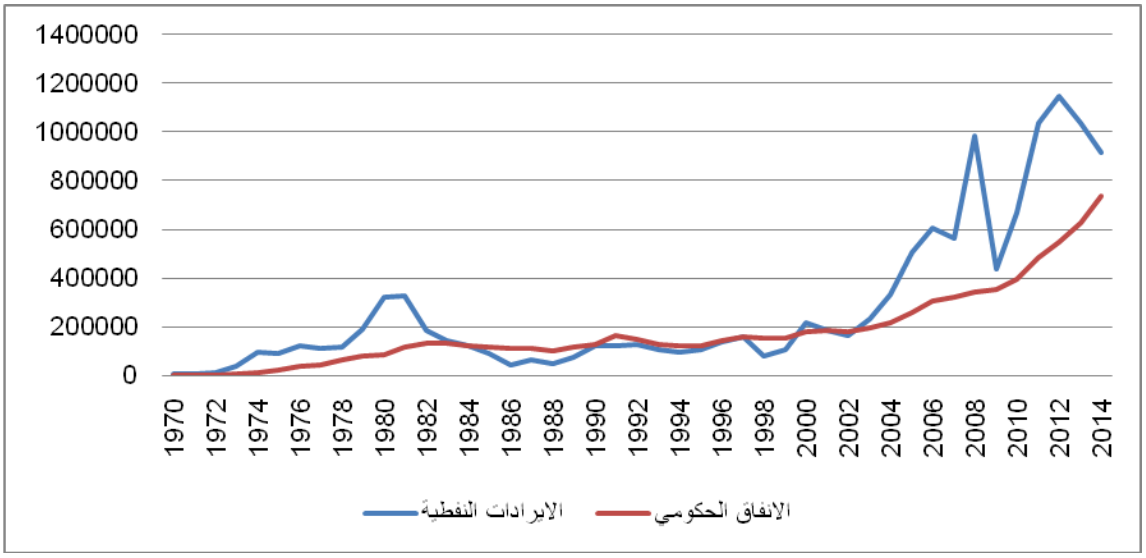

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (2015).

وقد أصبحت منطقة الخليج العربي تقوم بدور متزايد، من خلال رسم المشهد السياسي، وعلاقات القوة في منطقة الشرق الأوسط، وليس هذا فحسب بل ساهمت في تشكيل التيارات الاجتماعية، والثقافية، وإعادة تشكليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا منذ التحول العالمي نحو اقتصاديات النفطية، ولأنها منطقة نفطية بامتياز وتمتلك احتياطات ولأنها منطقة تنافس دولي وهذا ما جعل أي سياسة شرق أوسطية تقوم وفق مصالح النخب الحاكمة في الخليج، فالعديد من التحولات الاجتماعية والثقافية في أغلب الدول العربية صارت مرتبطة بممارسات السياسة والإيديولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي، أما من ناحية أحرى فان الثورة في صناعة النفط وهيمنة الدولة الريعية أو ما يسمى الريع البترولي في هذه المنطقة، والتنسيق السياسي والاقتصادي بين دول الخليج إلى تشابه في البنية الاجتماعية والثقافية[1].

فالنفط جعل الدولة الريعية في الخليج تساهم في دعم التنمية الاجتماعية عن طريق تطوير قطاع التعليم والجانب المعيشي لنخب المتعلمة، كما شملت العملية التنموية

[1] ورقة مرجعية، التحولات الاجتماعية في الخليج العربي، مجلة دورية العمران الاجتماعي، ع خاص، 2018.

الناتجة على أسعار النفط في مجال النمو لاقتصادي، والخدمات الاجتماعية، ولكن تبقى التنمية الاجتماعية والاقتصادية التنوع الثقافي الديني، فبعد انخفاض أسعار النفط في مجال السياسة الاجتماعية إلى رفع الدعم عن الطاقة والسلع والضرائب[1].

وفيما يخص الجوانب السياسية فحسب "**مايكل رول**" فان وفرة النفط لدى الدولة، يدفعها إلى فرض ضرائب أقلل والإنفاق أعلى على قدراتها العسكرية لكن مع هبوط أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض معدلات توظيف المواطنين في القطاعات الصناعية والخدمية مع احتمال أقل في المشاركة السياسة وهذا يظهر في دول الخليج التي تغيب فيها المشاركة السياسية للمواطنين وأحيانا يتم تغيبها بحسب **الفاينلشز تيمز** وتلقب أسعاره صحابه رادات فعل معاكسة من الحكومات تسليط ضرائب هذا ما يغذي احتمال المشاركة السياسية وفي نفس الوقت يؤول إلى استبداد لشعوب وعدم السماح لها بالولوج في الحياة السياسية[2].

وقد عملت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي على إيجاد مجموعة من الاستراتيجيات للحد من تأثير تداعيات أسعار النفط على سياستها الاقتصادية والاجتماعية وتمثلت هذه الاستراتيجيات في مايلي:

1-تدعيم القطاع العام:

يُشكّل القطاع العامّ أكبر مصدر لتوفير الوظائف للقوة العامة الوطنية في دول مجلس التعاون، ويُعتبر توظيف المواطنين في القطاع العامّ الآلية الأساسية والأعمّ لإعادة توزيع الريع بين مواطني هذه الدول فبموجب العقد الاجتماعي الخليجي تكون الدولة ملزمةً بتوفير وظائف للمواطنين، غير أنّ القطاع العامّ وصل إلى مرحلة التشبّع (خصوصًا في

[1] حمزة حسن ، أفاق التنمية في المملكة ودول الخليج، شؤون سعودية، متحصل عليه يوم 25-04-2019م على الرابط www. Saudiaffaires. Net >wehpopo> issue 02.

[2] أحمد العوفي، أسعار النفط والمشاركة السياسية. أي علاقة؟، مقال نشر في 2016/01/01م.

الدول الأكثر كثافةً سكانيةً) وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وإنتاجيته، ولذلك أصبح من المطلوب رفعُ كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه،من أجل خلق حافز كافٍ لدى الشباب، وتنمية قدراتهم والتمكين لهم.

وأول شروط إصلاح القطاع العامّ هو أن يبدأ من رأس مال المؤسسة ، وذلك من خلال توفر النزاهة والكفاءة، والملائمة أو الأهلية في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والعقاب بالإنتاجية.

فتحديث إطار الإدارة في القطاع العامّ يتطلب مزيدًا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، وبين متطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العامّ وطبيعة عملها من جهة أخرى، وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من المتخرجين في الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العامّ والتمكين لها، فدون ذلك لا يكون لاستحضار الجامعات والمؤسسات التعليمية الأجنبية الرفيعة وإنفاق مليارات الدولارات في هذا الشأن أيّ جدوى، لأنّ عدم تمكين الشباب المؤهل والكفاءات يرسل رسالةً خاطئةً إلى الشباب والأجيال الناشئة.

في السياق نفسه، هناك حاجة إلى تطبيق أكبر لمعايير السوق في بيئة العمل، وهذا أمر مهم في جذب القدرات الوطنية الشابة وتنميتها، وفي تطوير الخبرات الوطنية في المستوى الأعلى، وخلق تدفقات إيجابية بالنسبة إلى سائر الاقتصاد، أمّا إذا كانت قيادة المؤسسة ركيكةً مرتبكةً، ضعيفةً وغير متمكنة، فإنها تُفسد المؤسسة بأكملها وتعرقل تكوّن رأس المال البشري وخصوصًا بناء القدرات الوطنية وتخلق سقفًا Cap يحُدُّ من تكوُّن القيادات والكفاءات الوطنية لا يُمكنها تجاوزه، لأنها ترى من منظورها الخاص بها أنّ الكفاءات الوطنية قد تُشكّل تهديدًا لاستمرارها وبقائها في المنصب وبقاء من يخلفها، وربما كانت لا تنسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يترتّب عليه للحيلولة دون تكوُّن

رأس المال البشري وتراكم الخبرات الوطنية، ويؤدي إلى حرْف الجهد والموارد البشرية عن الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الاستحواذية وطلب الريع[1].

2-إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه:

إذا كانت اقتصاديات دول المجلس تعاني التركيز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص الخليجي دورا كبيرا في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركيز في نشاطه والقلة في التنويع أيضًا، وقد انعكس ذلك بقدر من التركيز والتشوهات على الأسواق وتكوينات لبى احتكارية فيها.

بعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط، لازال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة(المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية والخدمات) وأثناء عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود عبر الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات المختلفة، وتجارة الاستيرادد والترويج، تكونت تركزات اقتصادية ورأسمالية عبر شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنُخب السياسية، تمكنت من تراكم ثروات ورؤوس أموال طائلة، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النُخب السياسية، وأصبحت تُشكّ لموانع دخول لكثير من الأنشطة أمام المستثمرين الجدد، وتغذّ ي تكوينات احتكاريةً إمبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها[2].

والواقع هو أنّ نموّ القطاع الخاص يعتمد الآن أكثر من أيّ وقت مضى، على الدولة وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصًا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال، ويبدو أنّ هذه العلاقة الكينونية التطفلية من قِّبل قطاع الأعمال المعتمدة

1 .الخاطر، **مرجع سابق** ، ص ص ، 56 ، 57.

1 الخاطر، **مرجع سابق**، ص ص57،58.

على الدولة، تزداد قوَّ ةً مع الرواج وخلال فترات الطفرات النفطية ، فمعظم طفرات القطاع الخاص الأخيرة كانت بسبب الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، والاستهلاك الحكومي النهائي، كما أنّ جزءًا كبيرا جدًّا من إنفاق القطاع العائلي الاستهلاكي يمول من خلال الأجور التي تدفعها الدولة.

لقد كان قطاع الأعمال قبل النفط أكثر استقلاليةً وتنظيمًا وقوَّةً تفاوضيةً، وأكثر تأثيرا في صنع السياسات المحلّية، وفي تقديم خدمات وبنى تحتية للمجتمع كالتعليم، والتوظيف، وغير ذلك وكان يشكّل أكبر قوَّة معارضة، عندما كان الحكام المحليون حينئذ يعتمدون على مساهمات دخول الضرائب من أنشطة الغوص على اللؤلؤ، والتجارة، والزراعة.

غير أنّ هذا الدور التاريخي للتجار قد تلاشى تمامًا بعد أن تحول رجال الأعمال من دافعي ضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية، فظهور النفط أدَّى إلى استغناء الدول عن الضريبة التي كانت تفرضها على التجار، وأصبح التجار أنفسهم بدلًا من ذلك طلَّابًا للريع.

3-توظيف المواطنين في القطاع الخاص

إنّ عدد الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص الخليجي كبير جدًا ، فهو يمثّل نحو 80% من القوة العاملة في دول المجلس، ولكنّ معظم هذه الوظائف نحو 90% مستغل من خلال عمالة أجنبية متدنية الأجر ومنخفضة الإنتاجية.

فالقطاع الخاص غير ملزم بدفع حدّ أدنى يُغطّي تكاليف المعيشة للمواطنين ، ويشير بعض الباحثين إلى أنّ تركيز القطاع الخاص القريب الأمد في استقطاع الريع من خلال العمالة الأجنبية المتدنية المهارة والتكلفة، وتجنب الاستثمار البعيد المدى في تطوير

الإنتاجية ومهارة العمالة الوطنية، ساهما في استثناء جزء كبير من العمالة الوطنية من سوق عمل القطاع الخاص.

فأغلب الوظائف التي جرى إنشاؤها أثناء فترات الطفرات ذهبت إلى العمالة الأجنبية، وتوظيف المواطنين في القطاع الخاص لا يكون إلّا جبرا من خلال الدول ، ويقاوم قطاع الأعمال هذه البرامج نظرا إلى ارتفاع تكلفة العمالة الوطنية، مقارنةً بالأجنبية وصعوبة التخلص منها.

وتشير الباحثة "**الكواري**" إلى أنّ جشع القطاع الخاص المتمثّل في تحقيق أرباح بأقصى سرعة، جعله غير مستعدّ لتوظيف المواطنين ، وتضيف أنّ غياب التنافسية في القطاع الخاص هو بسبب توغل العائلات الحاكمة في قطاع الأعمال أو تعاونها مع عائلات أخرى مؤثّرة في احتكار الأعمال، وأنّ غياب التشريعات والقوانين جعل القطاع يركّز في مضاعفة الأرباح بأيّ ثمن، وإن كان ذلك على حساب المجتمع، والتنمية كلّها.

غير أنّ هذا النمو الذي يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج من عمالة أجنبية ورأس مال، وغير ذلك من مدخلات طاقة رخيصة، يحدّ من عملية تنويعٍ يقودها القطاع الخاص، وهو وضع غير قابل للاستمرار في المدى البعيد ، سواء كان ذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أنّ عدم توظيف المواطنين في القطاع الخاص وضع غير قابل للاستمرار في المدى البعيد.

وهذا ما يفسر قلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الوطني حيث يشير **هرتوغ** إلى أنّ 25 من بين أكبر 30 شركة في العالم العربي، من حيث رأس المال، تقع في دول مجلس التعاون، وأنّ من بين رجال الأعمال العرب يوجد لدى الخليجين أكبر استثمارات خارجية تُقدّر بمليارات الدولارات وأنّ القطاع الخاص الخليجي يساهم في معظم التكوين

الرأسمالي الوطني، والقطاع الخاص الخليجي الريعي يراكم ثرواته وأصوله الخارجية سواء كان ذلك بسبب أعمال إنتاجية أو نتيجةً لطلب الريع.

غير أنّ رؤوس الأموال تبقى مُحتفظًا بها بعيدًا نسبيًّا عن الرقابة والشفافية والحوكمة، وتبقى مغيبة عن استفادة المواطنين منها، فهُم مستثن ون من المساهمة في استثماراتها، ومن تمويلها والاستفادة من عوائدها.

وهكذا فإنّ العلاقة بين المجتمع وقطاع الأعمال ضعيفة من خلال الاستثمار القومي، ومعظم ثراء القطاع الخاص وأصوله تبقى محصورةً فيه وتمويله ذاتي أيضًا، فنادرا ما يجرى الطرح للاكتتاب العامّ، والإدراج في السوق الثانوية قليل، وهو يعاني ضعف الحوكمة، وحتى الشركات المدرجة يتحكم في مجالس إراداتها عدد قليل من العائلات، وبوجه عامّ، فإنّ أغلبية المواطنين في دول مجلس التعاون ما زالت مساهمتها غير ذات شأنٍ في نموّ القطاع الخاص[1].

خلاصة الفصل الثاني:

أثرت تغيرات أسعار النفط التي كانت بفعل عوامل اقتصادية وسياسية وحتى تقنية وفنية، على السياسات المتبعة للدول النفطية سواء على الجوانب الاقتصادية متمثلة في العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وعلى السياسة المالية التي رصدت لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية هذا جعلها تعيد النظر في الإستراتيجية التي كانت متبعة من طرفها من خلال تخفيض الإنتاج عبر اتفاقية تنص على التزام الدول الأعضاء بخفض الإنتاج بعد الاجتماعات العديد إلي عقدتها منظمة الأوبك إلا أن هناك دائما عدم التزام في تطبيق القرارات، وحتى الدول الخليجية لم تكن في مناوئ عن تأثيرات هبوط أسعار النفط من كل الجوانب.

[1] حسن يوسف علي، أسعار النفط إلى أين، والذي يمكن عمله، ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص ص94، 96.

وكان على الدول النفطية خصوصا الدول مجلس التعاون الخليجي أن تتخذ إستراتيجية ممنهجة للحفاظ على المصالح المشتركة لدول الأعضاء في الأوبك وترك اتخاذ القرارات غير المسؤولة مثل إستراتيجية الحفاظ على السوق التي سوف تستنزف القدرة الإنتاجية للدول المصدرة.

الفصل الثالث

تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث: تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

بعد تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، ونتيجة لما حملته من انعكاسات سلبية على الدول النفطية من بينها الجزائر التي تأثرت كثيراً بمخلفات الصدمة النفطية سنة 2014م، إذ سجل الاقتصاد الجزائري عجزا كبيراً في الميزانية العامة، والميزان التجاري، مع تراجع الإيرادات النفطية وتقلص الصادرات.

إضافة إلى تأثر برامج التنمية الاجتماعية التي تراجعت عنها الحكومة الجزائرية وفرضها لضرائب على استهلاك موارد الطاقة، ورسومات على المنتجات المستوردة وإعادة النظر في رُخص الاستيراد.

المبحث الأول: أثر تغير أسعار النفط على السياسة الاقتصادية الجزائرية

إن النفط يعد موردا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري، لأن مجمل العائدات المالية ناتجة عن النفط، حيث تمول منه العديد من المشاريع الاقتصادية ، لذلك فإن السياسة الاقتصادية كلها مبنية عليه، فتذبذب أسعار النفط كان له آثارا سلبية على السياسة الاقتصادية وتجلى ذلك في العجز الذي سجله الميزان التجاري مع تراجع احتياطي الصرف من العملة الأجنبية، كما تراجعت مدا خيل صندوق ضبط الإيرادات، هذا ما نتج عنه إعادة النظر في الهيكلة الاقتصادية مع اتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من أثر إنخفاض أسعار النفط.

المطلب الأول: أثر تقلب أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

تعرف الموازنة العامة: تعرف وفق القانون الجزائري في المادة 03 من القانون 21/90 أنها الوثيقة التي تقدر السنة المدية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات رأس المال ، وتعتمد النفقات العامة والإيرادات المالية عن فترة مالية مستقبلية، غالبا ما تكون سنة، لتحقيق أهداف الدولة في كافة المجالات.

تعتمد إيرادات الميزانية العامة على المداخيل النفطية بشكل كبير من خلال الجباية النفطية، إذ وصلت نسبتها 62.59% سنة 2014م، وتذبذب أسعار النفط في منتصف 2014م إلى مستويات منخفضة لم يمنع الجزائر من مواصلة سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي رغم تسجيل عجز في الميزانية قُدر بـ 3185994 مليون دينار جزائري.

وأثناء الميزانية العامة يتم تمويلها من صندوق ضبط الموارد والإيرادات ويعرف بصندوق ضبط الإيرادات، حيث تم إنشاءه بموجب المادة 10 من القانون رقم 02/2000

موافق لـ 27 يونيو، وجاء في المادة أنه يفتح حساب في الخزينة خاص رقم 302/103 عنوانه صندوق ضبط الإيرادات ومن وظائفه امتصاص الفوائض المالية وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة مع تسديد المديونية الداخلية والخارجية[1].

المالية العامة: في سنة 2015 إذ سجلت المالية العامة عجز في الميزانية قدر ب2555.2 مليار دولار، بمعدل 15.4 من إجمالي الناتج المحلي بمقابل سنة 2014 التي بدروها عرفت عجز كبير قدر ب. 1553.2 مليار جزائري أي معدل 7.3% من الناتج المحلي، ويتم تمويل العجز المالي عن طريق اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات لسنة 2015/2014.

إيرادات الميزانية: حيث بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2014 ب5738.4 مليار دينار، أما سنة 2015 فسجلت 5103.1 مليار دولار ، فتراجعت الإيرادات الكلية في 2015 بلغت 30.8% بمقابل 33.3% وهذا راجع إلى في قيمة الناتج الداخلي، أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي فكانت مستقرة، وانخفضت إيرادات المحروقات في سنة 2015، 30% مقابل انخفاض بـ 7.9% في 2014، وصولا إلى 2373.5 مليار دينار في السنة التي تلتها وصارت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 1.4 مبلغ الضريبة المدرج في الميزانية في سنة 2015 على أساس السعر المرجعي 37 دولار للبرميل ونسبة نفقات الإيرادات الكلية من المحروقات بلغت 46.5%، بمقابل 2.15 في سنة 2014 الإيرادات الكلية.

وارتفعت حصة الضريبة على القيمة المضافة 59% في 2015 مع الانخفاض المرافق في حصة الضريبة على القيمة المضافة من الأنشطة الداخلية، وهذا يفسر التراجع

[1] بدران زينب، دور صناديق الثروة السيادية كآلية دعم المؤشرات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة،(تيسمسيلت، المركز الجامعي أخمد بن يحيى الونشريسي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016م)، ص 70.

والضعف النسبي في الضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية على المنتجات البترولية بالتراجع قدرة تحصيل الضريبة العادية، وهذه مورد مهم يضمن استمرار المالية العامة، ونتج ارتفاع للإيرادات عن الضريبة عن الارتفاع الاستثنائي لإيرادات لممتلكات الدولة والإيرادات غير الضريبة غير الضريبية في الإيرادات خارج قطاع المحروقات من 11% في 2014 أما في 2015 فقدرت بـ13.7.

نفقات الميزانية:

بلغت نفقات في الميزانية الكلية 6995.7 مليار دينار سنة 2014 أما سنة 2015 قدرت ب7656.3 مليار دينار نسبة إلى الناتج المحلي بارتفاع قدر 46.1%، وأدرجت نفقات التسيير والتجهيز في قانون المالية من نفس السنة بمبلغ قدر ب 4972.3 مليار دينار و 3885.8 مليار دينار على التوالي واستهلكت 92.9 في نفقات التسيير، 78.2 بالنسبة إلى نفقات التجهيز[1].

وهذا الارتفاع في نفقات التجهيز ناتج أساسا عن ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية ب 214.2 مليار دينار، وقطاع السكن ب 187.4 مليار دينار، ففي ما يخص نفقات قطاع المناجم والطاقة كالتوزيع الكهرباء والغاز، لذلك سجلت الميزانية سجلت عجز قياسيا ب 2553.2 بمعدل 15.4% من إجمالي الناتج المحلي بمقابل 7.3% في 2014، أما الادخار العمومي في نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2015 فقد بلغت 16% هذا ما أدى إلى انخفاض قدرة التمويل بسبب انخفاض في الإدخارات المالية في بنك الجزائر الممول من صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 2336 مليار دينار جزائري.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2016، ص ص 77-82.

فسبب العجز كان نتيجة انخفاض المفاجئ لأسعار النفط مما أدى إلى هشاشة تسيير المالية العامة نتيجة انخفاض في الجباية البترولية وضعف الضِّريبة العادية، وكذا الارتفاع الواسع لنفقات العمومية ابتداء من 2010[1].

ومن اجل تخفيف الضغط لجأت الحكومة إلى التمويل الغير تقليدي لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، وانتقلت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من 60.3 مليار دولار سنة 2014 إلى32.7 مليار دولار في 2015، و27.1 مليار دولار في 2016.

أما الجبابية البترولية فبلغت سنة 2017 حوالي1.100 مليار دينار وتمثل 60% من المحصلة في سنة 2014 فحين أن احتياطات الصرف بلغت 105.8 مليار دولار من سنة 2017.

ولمواجهة الاحتياجات المالية لجأت الحكومة إلى مجموعة من الأدوات التقنية والمالية تم اعتمادها في 2016 و2017.[2]

أهمية عائدات البترول كمصدر ماليي الصادرات الجزائرية :

تعتبر صادرات البترول ذات أهمية كبيرة في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية إذ أن صادرات المحروقات سجلت تزايدا ملحوظا سنة 2011 ب 71427 مليون دولار أمريكي لتعود وتنخفض عام 2012 وقدرت ب 96804 مليون دولار أما في سنة 2014 بلغت نسبة الصادرات ب60146 مليون دولار.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 82، 86.

[2] الجزائر: "الوضعية المالية بين الأمس واليوم وغدا"، مجلة الشعب، الاقتصاد،(ع.3)،(مارس 2018)،ص 3.

صندوق ضبط الإيرادات:

إنَ انخفاض أسعار النفط أثر بشكل كبير على صندوق ضبط الإيرادات، إذ انخفض رصيده في 2014م إلى نحو 4408159 مليون دينار، قدر بـ 26% مع تواصل تراجع رصيده في 2015م، 2016م فبلغ خوالي 784458 مليون دينار جزائري، ومن سياسة الدولة أنه يتم تمويل عجز الميزانية منه، حيث بلغت الإيرادات والنفقات العامة سنة 2014م نسبة 85%، وفي 2015م بلغت 87%، وفي 2016م بلغت 95%، وتم إعداد مشروع المالية سنة 2014م حسب سعر النفط، وإن الاعتماد على الإيرادات النفطية عقد من السياسة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، إذ وصل الإجمالي الحقيقي للصندوق حوالي 4774 مليار دينار، أي قرابة 49 مليار دولار للبرميل[1].

وتم اعتماد برنامج النمو الاقتصادي من 2015م حتى 2019م من طرف الحكومة مع استمرارية انخفاض سعر النفط في حدود 52،79% و44،28% على التوالي وقدرت إيرادات الميزانية العامة سنة 2015م بـ 4552542 مليون دينار جزائري مقارنة بـ 2014م التي سجلت 3927748 مليون دينار جزائري، وهدا بارتفاع قدر بـ 15،09% ناتجا عن زيادة نسبة الجباية البترولية بـ 09،02%.

فعدم الاستقرار في السوق النفطية عرقل الاقتصاد الجزائري الذي هو الآخر شهد انخفاضا في الواردات النفطية.[2].

[1] أوزان حسين، كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014م،دراسة إحصائية تنبؤيه 1990م- 2013م، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، منشورة، (خميس مليانة جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017م)، ص23.

[2] قرود علي، كزير نسرين، مرغاء سناء، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط " دراسة حالة السعودية والجزائر" مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية، ع. 62، ديسمبر 2017م، ص. ص 210، 211.

الميزان التجاري:

باعتبار أن معظم الصادرات في الجزائر مجملها من النفط وبالتالي فإن تغير أسعار النفط أثر على السياسة المالية والنقدية، ونتيجة لذلك تأثر الميزان التجاري، وكون أن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في بنيته على النفط، كما يعد سلعة استراتيجية ترسم من خلاله السياسة المالية، فالنفط يمثل 97،05% من الصادرات الكلية. وهدا ما أثر على الميزان التجاري وتراجعه سنة 2015م بنحو 32699، وفي سنة 2016م بلغ ما يقارب 44،28 دولار للبرميل، كما انخفضت الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في 2014م، 2015م قرابة 07 مليون دولار ، هذا ما ساهم في عجز الميزان التجاري، ولأن القطاع الخارجي له أهمية خاصة في النشاطات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري وضبط السوق المحلي[1].

إضافة إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية التي تعد تكلفتها ضخمة، مما أدى إلى عجزها في الميزان التجاري وتزايد ديونها الخارجية، وتراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية.

[1] جلاية علي، رؤية تحليلية في أسباب انهيار الأسعار وانعكاسه على أداء الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي، عنابة، جامعة برج باجي مختار، 15/14 أكتوبر 2017م، ص. ص: 11- 15.

ميزان المدفوعات:

تأثر ميزان المدفوعات بتراجع أسعار النفط في السداسي الثاني من 2014م وهذا ما نعكس على تراجع الحسابات الجارية التي ساهمت في التأثير على سياسة تنفيد الميزانية العامة، إذ وصل العجز سنة 2015م حيث بلغ 14 دولار إضافة عجز في رأس المال، وبلغت احتياطات الصرف 140 مليار دولار نهاية سنة 2014م[1].

المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي

بلغت احتياطات الجزائر عام 2014م نحو 2500 مليون طن من النفط السائل، فالاحتياطات الثابتة بلغت 56%، وفي نفس السنة وصل الناتج الإجمالي إلى 195 مليون طن، بمقدار 47،03 طن في السوق الداخلية ، إذ بلغ إنتاج المحروقات 01،04 مليون برميل يومياً، وسنويا بلغ إنتاجها 77،01 مليون طن سنويا ، صدرت منه 35،07مليون طن ما يعادل 46،03% واعتمدت في ذلك إعداد برنامج النمو الاقتصادي، حيث تضمن البرنامج الخماسي للنمو الاقتصادي عن طريق مواصلة ديناميكية لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة السابقة بتخصيص 21214 مليار دينار جزائري أي 200 مليار دولار خلال 2010م و2014م.

والذي تضمن جملة من المشاريع التنموية في إطار الإنعاش الاقتصادي حيث يتم تمويها من طرف المداخيل النفطية وشملت المشاريع العديد من القطاعات في مجال الأشغال العمومية التي تمثلت في السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 700,09 دينار، ما يعادل 130 مليار دولار، كما تم تخصيص في برنامج السياسة الاقتصادية 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية خصوصا في منشأة التربية الوطنية والجامعات والصحة مع مليوني وحدة سكنية منها 02,01 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية

[1] قرود، كزير، ومرغاء، **المرجع سابق**، ص. 212.

على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014م وغيرها من المشاريع التي تم تمويلها من العائدات النفطية[1].

وفي شق آخر خصص 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة عن طريق دعم البحث العلمي وتعميم التعليم العالي ووسائل الإعلام داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

وخصصت الحكومة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد خلال السنوات الخمس المقبلة غلافا ماليا ضخما لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصت هذا المبلغ الذي قد بحوالي 286 لأجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما تم الإعلان عنه في مجلس الوزراء الذي أعلن عن قيمة الاستثمارات العمومية لبرنامج الخماسي 2010-2014 ب21.214 مليار دج من أجل الاستمرار في تكملة مشاريع المنشآت المتمثلة في الطرق والنقل بالسكة الحديدية والصحة، وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب في المناطق المعزولة، وفي أثناء الأزمة المالية استثمرت أكثر من 150 مليار دولار، في ظل عزم الحكومة تخصيص الإيرادات من صادرات المحروقات لفائدة الاحتياجات الاجتماعية.

ومن ثم تقسيم 286 مليار دولار على المشاريع السابقة لاستكمالها(السكة الحديدة والمياه...) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار(9700 مليار دج) كما خصص 156 مليار دولار(11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة، بالإضافة إلى ربط مليون منزل بشبكة الغاز، بالإضافة لبناء 35 سدا و 400 مسبح، وأكثر من 200 دار للشباب، 1000متوسطة، و850 ثانوية، و1500 منشاة صحية من بينها 172 مستشفى، ومليوني سكن في ظل إنتعاش صناعي رائع عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما

[1] زكية بوسته، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000م-2016م، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م)، ص 33.

تضمن كذلك إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1000 إكماليه حوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم وغيرها، التي تستفيد ميزانية قيمتها 852 مليار دج .

وتم كذلك تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دج مليار دينار لتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي، و 400.000 سرير، و 44 مطعما جامعيا، وغلاف مالي بحوالي 170 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجها خصوصي خصوصا لإنجاز 220 معهدا 82 مركزا لتكوين و 58 داخلية، وما يخص تحسين الخدمة العمومية رصد حوالي 379 مليار دج للعدالة، وأكثر 895 مليار دينار للجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية وغلاف مالي لدعم قطاع السكن قيمته 3700 مليار دج.

كلها مشاريع رصدت من مدا خيل النفط وفي ظل تراجع سعر النفط وضعت جملة من الإجراءات تضمن إعادة النظر في بعض المشاريع التي خصصت لها مبالغ ضخمة.[1]

إجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2015 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة إيجاد حلول وبدائل لمواجهة أزمة النفطية، إذ قامت بسياسة تتضمن العديد من الإجراءات وتدابير لأجل ضبط الأوضاع المالية ، استخدمت الحكومة الفوائض المالية الموجود في صندوق ضبط الإرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي ، وصادقت على المخطط الخماسي 2015-2019 الذي تمت عبره إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية التي لم تكن منتظمة، وتُضمن المخطط الخماسي للتنمية التي رصدت له نحو مليار دولار لرسكلة برنامج

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،بيان اجتماع مجلس وزراء يوم الاثنين ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية.

الاستثمارات العمومية، مع فرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدر بمعدل 25.4 مليار دولار، منحت أولوية لتحسين ظروف السكن، الصحة، التربية، الماء، الكهرباء والغاز ... الخ، والعمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام إضافة إلى تنويع الصادرات [1].

وساهمت التدابير المالية والجبائية الجديدة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات العمومية لأجل التحكم أفضل في نفقات التسيير والاستثمار العمومي، كما تم وضع إصلاحات تسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.

وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في:

- تعميق التوجه للاستغلال الأمثل للموارد المالية.
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي.
- تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
- التنويع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد وتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

كما هدف مشروع المالية إلى تعزيز وتحسين الموارد المالية للدولة، مع تجنب زيادة العبء الضريبي على الأفراد مع تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات

[1] محمد عبد الغفور ،بوصيلة، ميكانيزما التنبؤ بالأزمات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة المقدمة في الملتقى الوطني حول اثر أسعار المحروقات على –التنمية في الجزائر– دراسة في السياسات البديلة ،في جامعة الاغواط ، قسم العلوم السياسية ،يوم 11/10اكتوبر 2017.

وعليه عكفت لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد/ **محجوب بدة** على دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2016 حيث قدم عرضا ضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية والتدابير التشريعية الواردة في مشروع القانون، وهذا تأكيدا على أهمية ترشيد النفقات العمومية ودفع عجلة النمو في شتى المجالات واستغلال كل الطاقات لخلق الثروة مع تحسين مرد ودية موارد الدولة، وتشجيع دعم الإنتاج الوطني وترقية الاستثمار مع إعادة تنظيم الإيرادات[1].

وعليه فان ترشيد النفقات وعقلنه صرف المال العام في ظل الظروف المالية التي تعرفها الجزائر والناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية وهذا ما تم مناقشته وعرضه على البرلمان للمصادقة عليه، ولقد منح قطاع الداخلية والجماعات المحلية الأولوية ضمن ميزانية التجهيز، وفي ما يخص الأحكام التشريعية تضمنت المادة 04 المعدلة للمادة 222 مكرر من قانون الضرائب والرسوم بتخصيص 20% من الضرائب المسلطة على أصحاب النشاط المهني العائد للبلديات، كما تضمنت النقاشات تقليص ميزانية البلديات.

ومع هبوط أسعار المحروقات في 2014 أدى ذلك إلى تقلص مدا خيل المحروقات سنة 2015 مع انخفاض الجباية البترولية مقارنة ب. 2014 ولذلك خصص لها برنامج متوسط الأمد يهدف أساسا إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الطاقوية ، وكذا الزيادة في مداخيل الصادرات عن طريق توسيع نشاط الاستكشاف والاستغلال بالإضافة إلى تطوير النشاطات التحويلية وكذا الصناعات البتروكيماوية، كما تم إطلاق برنامج لتطوير الطاقات المتجددة الذي يستند إلى تثمين الموارد المتجددة واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، بانجاز محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث يتوقع إنتاج ما يقارب 22 ألف ميقاواط في 2030.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المجلس الشعبي الوطني ،الفترة التشريعية، الدورة الخريفية السابعة2015، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية2016،لجنة المالية والميزانية، نوفمبر2015، ص ص6، 7.

وهذا ما سيرفع حصة الإنتاج الوطني من الكهرباء بنسبة 27% مع الحفاظ على موارد المحروقات وتوفير حوالي 120 ألف منصب شغل في مجال الطاقات المتجددة[1].

المطلب الثالث: سياسة ترشيد النفقات

وهي خطة اعتمدتها الحكومة من أجل الخروج من الأزمة النفطية، والتقليل من التداعيات، من تداعياتها العمل على زيادة الأنفاق بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة الاقتصاد القومي بهدف تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلة والخارجية، وجاء في سياسة التقشف التي تم المصادقة عليها على ما يلي:

ترشيد الواردات عن طريق سياسة فرض رخص الاستيراد الجديد.

وتعرف رخص الاستيراد على إنها رخص أو تصريح تصدره الحكومة تستهدف مستورد تسمح له بموجبها بالاستيراد بضائع أو سلع محدد وهي تعتبر أداة حكومية لضبط ومراقبة حركية التجارة عبر الحدود الوطنية.

وهذا بغرض التأكد من تنفيذ السياسات التجارية كلها جاء لمنع الاستيراد العشوائي للمتوجات غير ضرورية، وغير منظمة، وأن القانون الجديد لرخص ستراد يسمح لتحكم في مصاريف المنتجات التي أثقلت فاتورة الاسترداد، والتي تمثلت في المواد المصنعة منها المواد الغذائية، حيث تم منع 24 مادة غذائية من الاستيراد، إضافة إلى مواد غير ضرورية كلفت الخزينة حوالي 39 مليون سنويا، لأن توسع نشاط الاستيراد أثقل الخزينة العمومية وبلغت نسبة الاستيراد، استيراد السيارات 5 ملايير دولار من الاستيراد 1.6 قيمة الأغذية الحيوانية و 600 مليون قيمة الأدوات الكهرومنزلية ومواد التجميل، حيث أكد وزير التجارة خلال لقائه بأرباب العمل، والاتحاد العام لعمال الجزائريين قائلا أنه لا يمكن في

[1] **المرجع نفسه**، ص ص8، 10.

الاستمرار العشوائي في استيراد المواد، وهذا جعل الحكومة تطلق رخص جديدة للاستيراد بغية تنظيمه حسب الاحتياطات النفطية الموجودة[1].

مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا مع اعتماد نظام التقشف في مجال الطاقة مع الإلغاء التدريجي للنفقات المتكررة في الاستثمار العمومي، ذلك بتجسيد مشاريع عديدة، وفي 2017 تم تكريس التقشف أي سياسية ترشيد النفقات العامة في قانون المالية 2017 من اجل الإدارة الرشيدة للمواد النفطية، وفي إستراتيجية التقشف التي اعتمدتها على غرار فرض الضرائب والرسوم على المنتجات قامت بتخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وهذا كله لأجل المحافظة على المال العام لذا أرسلت الحكومة العديد من التعليمات لجهات للجماعات المحلية والمؤسسات ذات الطابع، والمصالح المالية منها:

- التعليمة رقم 1532 الصادرة في 2015 حيث نصت على الالتزام الجيد وزارة المالية بعنوان اتخاذ إجراءات محدد في نفقات التسير في السنة المالية 2016، وهذا بناء على التعليمة رقم 1729 بتاريخ 5 أكتوبر 2015 إذ نصت على الالتزام والسهر الجيد على ترشيد النقاقات العامة، كما التخصيص في هذه التعليمة ب . 50% من الميزانية لشراء الأدوات واللّوازم والأثاث مع الإبقاء على النفقات الضرورية مثل تأمين العقارات.
- التعليمة الصادرة في 4 جانفي 2016 التي اقرها الوزير الأول ودعا من خلالها إلى تنفيذ شروط تنفيذ سياسية ترشيد النفقات مثل تخفيض تكاليف حفلات الاستقبال والتظاهرات.
- التعليمة رقم 39 الصادرة عن وزارة المالية في 4 جانفي 2016 التي أكدت على تنفيذ التعليمة، وغيرها من التعليمات التي دعت إلى تطبيق سياسة ترشيد النفقات[1].

[1] بوشليط هاجر أمير، إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع النفط سنة في2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،ع.07،2016،ص ص178،180.

المبحث الثاني: تأثير تغير أسعار النفط على السياسة الاجتماعية

تقلبات أسعار النفط أثرت على سياسية الاجتماعية الموجهة من طرف الحكومة إلى الفئات الاجتماعية المختلفة، وهذا عن طريق إعادة النظر في تمويل المشاريع التنموية، أي فيما يخص التنمية الاجتماعية، مما نجم عن هذا الإجراء تقليص فرص التشغيل ما أدى ارتفاع نسبة البطالة مع ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، قد ينجر عن هذه السياسة السلم الاجتماعي الذي كانت تتبناه الحكومة في كل الفترة.

المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل.

سياسة التشغيل هي كل ما يسمح للشخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات متميزة ويتم تقييمه في سوق العمل وتعتبر أسلوب يتم تبنيه من قبل المجتمع من أجل توفير مناصب شغل أو قوى عامل المتاحة، فهي تعبر عن أي إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي ونظرته للعمل من قبل الدول.

إن معرفة أثار تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على سوق العمل في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف أفاق المستقبل خاصة في الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر[2].

ويكتسي التشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج والتراكم خاصة في الجزائر التي تمتلك ثروة شبابية إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة والتي مست مختلف شرائح المجتمع.

---

[1] خليل زغدي، هبوط أسعار النفط وأثره في ترشيد نفقات التحويلات المخصص للسياسة الاجتماعية، مداخلة، يوم 15/14اكتوبر 2017.

[2] **مرجع سابق.**

وإن سوق العمل في الجزائر مثل أي سوق يقصد به الآليات التي تؤدي إلى التلاقي بين قوى العرض والطلب وهم الطالبون للعمل وأصحاب الأعمال، وان توازن أو اختلال سوق العمل يظهر من توازن أو اختلال العرض والطلب، ذلك أنه عندما تزيد قوى العرض والطلب يظهر اختلال سوق العمل في صورة بطالة.

وكنتيجة لانهيار أسعار البترول قامت الدولة بتجميد مناصب الشغل التي تتكفل بتوفير الجزء الأكبر منها من خلال التوظيف العمومي مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 10.6% حسب معطيات البنك الدولي.

وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق التجاري.

وبحلول عام 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني[1].

وقد أثرت تغيرات في سعر النفط على السياسة الاجتماعية وخصوصا على معدلات البطالة وتعرف بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض أو المقدم عند المستويات أجور السائدة وحجم العمل المستخدم [2]، أو هي عدم ممارسة أي عامل يعود بفوائد مالية على الفرد العامل وبلغت نسبة البطالة في 2013 إلى 9.83% وهذا عندما كانت أسعار النفط

[1] رمضان بن وكيل، رزق قطوش، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،ع.17، السداسي الثاني 2017، ص ص177-192.

[2] سمية عبد اللاوي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في برنامج إنعاش اقتصادي (2001م- 2014م)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (الوادي، جامعة حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015م)، ص. ص: 11- 17.

مرتفع بنسبة 109.17 أما في السنة التي تليها أي في السداسي الثاني في 2014 لما انخفضت أسعار النفط في هذه السنة صاحبها ارتفاع نسبة البطالة إلى 10% لترتفع أكثر في السنوات 2015 و2016 إلى نحو 11.20% بعد ما هبطت أسعار النفط إلى حوالي 52.46% و 43.06% ومن خلال الجدول لاحظنا أنه كلما تحسنت أسعار النفط كلما قلت نسبة البطالة، والعكس صحيح:

جدول 7: يوضح معدلات البطالة من 2009- 2016

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	10،20	10،00	10،2	10	83،09	10،60	11،20	11،2
أسعار النفط	62،20	80،01	112،60	111،39	109،17	99،32	52،46	43،06
إستثمار بالمليار دج	1926	1943	/	/	/	/	/	/

المصدر : قطوش رزق، بوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية

وتتصف ظاهرة البطالة بحالة عدم الاستقرار، فالوظائف الاجتماعية أحيانا تكون مؤقتة وذات إنتاجية منخفضة جدا ونسبة البطالة لدى الثبات، وهذا بحسب مسؤول **بروتون وتوز** الذي حدت من هذه نسبة البطالة لدى الشباب وصلت إلى 26.7% في 2014 وفي 2015 وصلت 29.9% إذ قامت الحكومة بتجميد التوظيف العمومي سنة 2015.[1]

وقبل الأزمة النفطية كانت الحكومة في إطار برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 قد رصدت برنامج ضخم فيما يخص سياسة التشغيل وذلك أدى نوعا ما إلى تراجع في سنة البطالة بعد تم استحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل في القطاعات الإدارية والإنتاجية لأن الحكومة الجزائرية خصصت 40% من مواردها لتحسين التنمية

[1] قطوش ، بوكيل ، **مرجع سابق**، 184، 188.

البشرية في مجال التشغيل مع استحداث 1500.000 منصب في إطار البرنامج العمومية لدعم التشغيل الشباب.

إذ خصص له غلاف مالي قدر ب 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات والتكوين المهني إضافة لدعم المنشآت الصغيرة وبرامج التشغيل الإنتظاري واستمرت الحكومة في نفس السياسات والتدابير لقضاء على البطالة وذلك عن طريق استحداث 100.00 منصب شغل في إطار أجهزه الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب والصندوق الوطني لتأمين البطالة مع تنصيب 300.00 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني فحسب التقرير السنوي لوكالة الوطنية فقد بلغت عملية التشغيل من جانفي إلى أكتوبر 2014م بـ 1906875 عاملا في ظل تذبذب أسعار النفط[1].

وبالرغم من أن الدولة وضعت العديد من السياسات لفائدة التضامن الوطني وتشغيل الشباب العاطل عن العمل عن طريق وكالة التنمية الاجتماعية التي وضعت من طرف الدولة للقضاء على الفقر والبطالة، وهذه الهيئة تمتلك عدة آليات وأدوات منها برنامج حاملي الشهادات، وبرنامج الإدماج الاجتماعي، إضافة إلى أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العامة، من بين أهم البرامج إعانة التضامن الموحدة التي تمنح لأكثر الأسر فقراً مساعدة مالية للصحة والأمومة، فالبطالة تمس النساء بحوالي 16،06% مقارنة بالرجال.

لذلك وضعت الحكومة عدة مساهمات لأجل القضاء على البطالة وذلك بإدماج عدد كبير من العاطلين عن العمل بفضل الوكالة الوطنية بدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلا أن هذه البرامج لم تكن كافية للحد من ظاهرة البطالة

[1] عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص. ص: 43- 54.

مما دفعها غلى وضع نظام للتامين على البطالة موجهاً لمساعدة العاطلين عن العمل مع مساعدتهم على الاندماج في الحياة العملية ، وهذا البرنامج وضع من 2010م – 2015م سمحت بتوظيف 01،05 مليون شاب[1].

حاولت الحكومة خارج المحروقات استحداث مناصب شغل، إذ بلغت نسبة النمو المستهدفة 07%، مع مواصلة السياسة عبر ترشيد النفقات من خلال إعادة النظر في بعض السياسات الاجتماعية، ورغم ارتفاع معدلات البطالة إلا أن الحكومة أصرت اتخاذ إجراءات هادفة للقضاء عليها عن طريق برنامج سياسة التشغيل للخماسي 2015م– 2019م، وهذا ما أوضحه مخطط عمل الحكومة الذي قدمه وزير الحكومة السابق، إذ أقر استحداث مناصب شغل وإنتاج ثروة مع تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة كالفلاحة والسياحة والصناعة.

كما تم تشجيع الشباب لأخذ قروض بنكية من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما شجعت العمل في الجنوب الجزائري[2].

ففي مجال السكن تبرز وضعية مختلف البرامج السكنية إلى غاية شهر مارس 2014 أن قوام البرامج يتمثل في 2.223.403 وحدة منها 2.003.992 وحدة انطلقت أشغالها و 826–665 وحدة منجزة و 1.177.327 وحدة قيد الانجاز.

وهذا ما نشاهده في وسائل الإعلام في العديد من ولايات الوطن من توزيع حصص سكنية ضخمة وبمختلف الصيغ في كل مناسبة أخرها عشية الشهر الفضيل ففي برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 استفاد قطاع السكن من غلاف مالي قيمته 3700

[1] جزائر، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري للجزائر، 2016م، ص. ص: 19، 20.

[2] عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص: 69.

مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني وحدة سكنية وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010 –2014.

ومن مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب. 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة إضافية بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.

ويتعلق الأمر أيضا بانجاز 500000 وحدة سكنية إيجاريه ترقوية و 300000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة ة سكنية ريفية[1].

المطلب الثاني: إعادة النظر في برنامج التنمية الاجتماعية

إن تذبذب أسعار النفط أثر على البرامج التي تم إعدادها لصالح الفئات المجتمعية هذا ما جعل الحكومة تعيد النظر في برنامج التطوير والدعم والإعانات التي تم برمجتها في المجالات الاجتماعية عن طريق جملة من الإجراءات والإصلاحات حيث تمثلت في عملية ترشيد السياسات الاجتماعية وذلك بوضع سياسة انكماشية للحد من التضخم عن طريق عجز الموازنة العامة.

وهذا عبر زيادة ضرائب مع أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تقدمها الحكومة بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام لأجل الحفاظ على الأولويات التي تسعى السلطة للحفاظ عليها خاصة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فتراجع أسعار النفط أدى إلى عجز في تنفيذ المخطط الخماسي من 2015م–2019م بما فيها مشاريع سكنية واجتماعية بسبب عجز الميزانية عن تمويلها، وهذا ما

[1] **مرجع سابق.**

أدى إلى الضغط الكبير عليها، لأن المخطط يتطلب في تنفيذه 55،02 مليون دولار ، علاوة على ذلك فإن قانون المالية في 2017م حمل الكثير من البرامج الاجتماعية عن طريق فرض ضرائب على المواطنين البسطاء مثلا فرض ضرائب في الكهرباء والغاز...إلخ، حتى ولم يكن ذو أجر، كما فرضت رسوم من خلال الزيادة في حقوق الطوابع الإدارية والرسم العقاري مع مضاعفة في الرسوم إزالة القمامة المنزلية، وزيادة في رسم السكن وحتى الأدوية التي كانت ممولة من طرف الدولة عن طريق الضمان الاجتماعي حيث ارتفعت الأدوية وذلك بسب إخضاعها لرسم جمركي ب15%[1].

ارتفعت أسعار المنتجات سواء المستوردة أو المنتجة محليا، وزيادة في النقل وهذه نتيجة خفض عملة الدينار بسبب تذبذب المتواصل في أسعار النفط إلا أنه لم يتم التخلي عن البرامج المخصصة في الفئات الهشة من المعاقين والأطفال، المسنين والمرأة لأجل تحسين حالتهم المعيشة وهذا ما جاء في تقرير اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني في دورته الربيعية سنة 2015، حيث نصت جملة الإجراءات الرامية إلى التكفل بالفئات المحرومة والمساعدات الاجتماعية المباشرة، وغير المباشرة[2].

وانخفاض معدلات البطالة الناتج عن انخفاض أسعار النفط الذي صاحبه في زيادة في معدل البطالة لدى الشباب سوف يؤثر على القدرة الشرائية.

وكإجراء وقائي سمحت الحكومة بخفض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وهو ما يفسر

[1] زينب شنوف، "انخفاض أسعار النفط بين الادراك الاستراتيجي لصناع القرار والتأثير على التنمية والامن الداخلي للجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول أثار انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر في السياسات البديلة، يوم 11/10 أكتوبر 2017، ص ص 5، 7.

[2] احمد عثمان، مرزوقي قويدر، "تداعيات انخفاض أسعار النفط انخفاض على الاقتصاد الجزائري الأسباب والنتائج"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول أثار انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة في السياسيات البديلة يوم 11/10 أكتوبر 2017.

توجه الحكومة في محاولة تقليص حجم العجز المالي ،كما قامت بجملة من التدابير في ميزانية 2016 لتكريس مسار الضبط المالي أمام توقعات استمرار تدني أسعار المحروقات والعائدات، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف المالية العامة فقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% أما تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف إلغاء تدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد.

انخفاض القدرة الشرائية للأفراد:

فحسب التوقعات أنه سوف تتراجع القدرة الشرائية للجزائريين بين 03% و 05% في 2015م عكس سنة 2014 من وهذا بعد ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة بحوالي 10% كما لا ننسى أن الدولة رفعت الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية بسبب التقليص في ميزانية التسيير، مع إلغاء المادة 87 مكرر التي تعد عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية.

تقليص المساعدات الممنوحة للدول المتضررة والفقيرة:

في ظل التراجع المستمر في أسعار النفط الذي كان له تأثير على سير خطط الحكومة كسياسة ترشيد النفقات التي اعتمدتها للتقليل من حدة الأزمة النفطية، وجاء بعدها رجوع الحكومة عن تقديم المساعدات الخارجية للدول الفقيرة وهذا وفق التعليمة الرئاسية إلى كل من وزارة الخارجية والمالية التي نصت على تخفيف أو تقليص المساعدات النفطية التي اعتادت الحكومة الجزائرية إلى تقديمها لبعض الدول الإفريقية المجاورة للجزائر والأكثر فقرا في العالم كموريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو التي كانت

تستفيد من المساعدات الخارجية للجزائر المقدرة بـ 80 مليون دولار، لكن بعد الأزمة النفطية تراجعت عن تقديم هذا المبلغ الضخم للدول المتضررة[1].

قطاع الصناعة و المناجم : أعادت الحكومة النظر في التنظيم الاستراتيجي في القطاع العام من خلال ترقية الإنتاج وحمايته مع تطوير الشركات العمومية الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال عن طريق الحد من الصعوبات التي تواجه الراغبين في إحداث مؤسسات اقتصادية عن طريق تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات وتوفير مناخ أفضل للمستثمرين.

قطاع الفلاحة و التنمية الريفية : بلغت نسبة النمو فيما يخص الفلاحة والصيد البحري والغابات ما يعادل نسبة 11% مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10% كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ عشرة ألاف مشروع، حيث سمح الاستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير إثتنى عشر ألف منصب شغل .فقد تبنى قطاع الفلاحة إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد.

قطاع الأشغال العمومية : سعت الحكومة إلى تنفيذ برامج وفق ميزانية 2016 الخاصة بالطرقات والمنشات البحرية والمطارات والسكة الحديدية وهو الأمر الذي يضمن تحقيق التنسيق بين القطاعات المعنية لتسيير المنشات القاعدية.

قطاع التجارة:

تراجع الميزانية وجاء في سياسية ترشيد النفقات العمومية مع استمرارية سياسية الدولة المتمثلة في دعم أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك مشروع قانون وأقرت وزارة التجارة في ما يخص محاربة التجارة الموازية وتنظيم أسواق الجملة والأسواق الجوارية، والتحكم في أسعار البضائع والسلع ذات الاستهلاك الواسع والتدبير الذي

[1] عامري عائشة، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، منشورة، (سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م)، ص. ص: 109، 110.

تضمنته المادة 40 من مشروع قانون المالية والمتعلق بوضع نظام لترقيم الجبائي، وغير ذلك من البرامج التي تم إعادة النظر في الميزانية المخصصة أي البرامج الاجتماعية.

قطاع البريد وتكنولوجي الإعلام والاتصال في ما يخص مجال البريد بغرض تنويع الخدمات وتحسين نوعيتها عن طريق تكثيف الشبكة البريدية وتجديدها وعصرنتها لتوفير ظروف مناسبة تسمح بترقية الخدمة العمومية وخصص لها غلاف مالي ب 87.3 لميزانية التسيير أي بانخفاض 76.2% أما بالنسبة لميزانية التجهيز بلغت 236 مليون دج[1].

خلاصة الفصل الثالث:

وعليه فان تغير أسعار النفط أثر بشكل كبير على السياسة العامة للجزائر، وهذا بدا واضحا من خلال العجز الذي سجلته الميزانية العامة والميزان التجاري، وتراجع الصادرات أدى بدوره إلى نقص المداخل النفطية ما ساهم في عرقلة إتمام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي رصدت لها الحكومة مبالغ ضخمة لانجازها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن انخفاض أسعار النفط حال دون ذلك، لان السياسة المالية في الجزائر ناتجة عن العائدات النفطية.

عن طريقها يتم دعم أو بناء الاقتصاد الوطني في الاعتماد الكلي عليه مع غياب بديل اقتصادي للنفط، وكرد فعل عكسي على الأزمة النفطية أعادت الحكومة النظر في المشاريع المرصودة بالتخلي عن دعم بعضها مع تنظيم حركة التجارة وتشجيع الإنتاج المحلي.

[1] لجنة المالية والميزانية ، **مرجع سابق** ، ص ص11، 12.

الاستنتاجات

الاستنتاجات:

خلصت دراسة الموضوع الموسوم بأثر تغير أسعار النفط على سياسية الدول النفطية من 2014 إلى غاية 2017 والتي انطلقت من إشكالية رئيسية وهي:

ماهي آثار تقلبات أسعار النفط على سياسيات الدول النفطية ؟

وكذا من الفرضية الرئيسية وتمثلت في كون أن هناك علاقة سلبية بين عدم استقرار أسعار النفط–خاصة في حالة الانخفاض– وبين التأثيرات السلبية على السياسات العامة للدول النفطية.

بأن النفط مورد حيوي رئيس وأساسي سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة لمكانته الهامة في الصناعة والتجارة كونه أقل تكلفة فالدول الريعية اعتمدت عليه في بناء اقتصادها على أساس سعر النفط، ومعظم الحروب التي شهدها العالم في يومنا هذا ولو كانت بمسميات مختلفة كان هدفها الحقيقي السيطرة على النفط لذلك يعد فاعل مهم في العلاقات الدولية فالتنافس الشديد بين الدول الكبرى في الحصول على مناطق النفوذ الغنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط بين الدور الهام للنفط لأجل امتلاكه.

قد تتسم العلاقات بين الدول بالطابع السلمي أو ألصراعي حيث غدا النفط مقابل السلام لذلك فإن العامل الرئيس في تغير أسعار النفط هو العامل السياسي وليس الاقتصادي فالقرارات السياسية وعدم الاستقرار يوثرا على الاقتصاد لهذا خلصنا إلى جملة من النتائج التالية:

فالفرضية القائلة بأن هنالك علاقة سلبية بين تغير أسعار النفط خاصة في فترة الانخفاض صحيحة وهذا ما لمسناه أثناء دراستنا للموضوع أن أسعار النفط أثر بشكل سلبي على الدول النفطية في مخلف المجالات سواء الاقتصادي والاجتماعي وحتى الدور السياسي وفترة الدراسة المضبوطة ما بين 2014-2017 من خلال المؤشرات تؤكد ذلك.

للنفط أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي فهو مورد استراتيجي هام بالنسبة للدول الكبرى باعتباره مادة أولية في الصناعة.

سعر النفط تحدده جملة من العوامل تساهم إما في تذبذبه أو ثباته ، سوق النفط تتميز بوجود فاعلين بارزين يتحكمون ويسيطرون عليها وهم من يحددون أسعار النفط.

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تغير أسعار النفط مما تسبب في حدوث أزمة نفطية في 2014.

تأثرت كثيرا الدول نتيجة أسعار النفط بتراجع اقتصادياته، تقلبات أسعار النفط جعل حكومات الدول النفطية تعيد النظر في بعض سياستها الاقتصادية.

كثف أعضاء أوبك من اجتماعاتهم لتفادي خسائر كبيرة لأجل إيجاد حلول تسهم في رفع سعر النفط.

قررت الدول في أوبك خفض الإنتاج وعدم إتباع قرار السعودية في الحفاظ على الحصص في السوق النفطية.

لم تعد منظمة أوبك تلعب دور فاعل مثل السابق في تأثير على الأسعار وإدارتها بالإضافة إلى عدم التوافق في القرارات بين أعضائها فكل ينفذ على ما يراه واستمرار تراجع أسعار ليومنا هذا يؤكد ذلك.

إستراتيجية الحفاظ على السوق التي تبنتها السعودية سوف تؤدي إلى استنزاف القدرات الإنتاجية لدول النفطية.

دول الخليج رغم أنها تضررت من تراجع أسعار إلا أنها تمسكت بالحفاظ على حصتها في السوق خاصة السعودية التي رفعت لهذا.

هبوط سعر النفط أثر على السياسية الاقتصادية للجزائر بحكم أن الاقتصاد الوطني مرتكز على الريع البترولي لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

رصد ميزانية ضخمة في برنامج النمو لإنجاز مشاريع كبرى من العائدات النفطية كبد الخزينة العمومية خسائر كبيرة تسببت في ارتفاع نسبة المديونية ومعدل البطالة.

تراجع أسعار النفط جعل الحكومة تعيد النظر في بعض سياسات الدعم الممولة من طرف الدولة بإتباع سياسية ترشيد النفقات.

تغير أسعار النفط أثر على سياسة التشغيل في الجزائر وعلى سياسية شراء السلم الاجتماعي التي تبنتها الحكومة.

التوصيات التي خرجنا بها:

-على الدول المصدرة للنفط أن تتفادى الاعتماد الكلي للنفط، وعليها أن تأسس إلى أمن طاقوي مشترك يضمن حماية أسعار النفط من التذبذب والضغط على المضاربين وسماسرة السوق.

-اعتبار تقلب أسعار النفط ضرب أو تهديد الأمن القومي للدول النفطية.

-توحيد الجهود والرؤى للدفاع عن دورها في السوق والتحكم في سعر النفط.

-تقوية الشركات الوطنية النفطية للدول المصدرة للنفط جعلها تدافع عن مصالح دولها.

-تغليب المصلحة الجماعية من دول لأوبك هدف أساسي للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للدول النفطية.

-على الجزائر تنويع صادرتها بدل الاعتماد الكلي على النفط فالجزائر تمتلك طاقات بشرية وطبيعة هائلة عليها استغلالها بشكل صحيح.

-العمل على تنويع مصا در أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية.

-التحول إلى الاهتمام بجوانب أخرى كالسياحة التي بإمكانها أن تدر دخلا كبيرا على الاقتصاد الوطني.

فهرس المحتويات

مقدمة 2

الفصل الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العالمي 15

المبحث الأول: دور النفط والعوامل المتحكمة في تحديد الأسعار 16

المطلب الأول: مكانة النفط بالنسبة للدول النفطية 16

المطلب الثاني: الدول المنتجة والمستهلكة 23

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط 26

المبحث الثاني: السوق النفطية والفاعلون فيها 30

المطلب الأول: أنواع أسعار النفط 30

المطلب الثاني: السوق النفطية 31

المطلب الثالث: الآليات المتحكمة في سوق النفط 35

الفصل الثاني: تداعيات أسعار النفط على الدول المنتجة 41

المبحث الأول: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة 42

المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط 42

المطلب الثاني: أثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة 44

المطلب الثالث: تداعيات تغير أسعار النفط على الدين الخارجي ومعدلات النمو 50

المبحث الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط على سياسية دول الأعضاء الأوبك (OPEC) : 53

المطلب الأول: دور أعضاء الأوبك (OPEC) في إدارة الأسعار 53

المطلب الثاني: إستراتيجية الحفاظ على السوق 54

المطلب الثالث: اتفاقية خفض الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة الأوبك 62

المبحث الثالث: آثر تقلب أسعار النفط على سياسة دول مجلس التعاون الخليجي 72

المطلب الأول: تداعيات أسعار النفط على السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 81

المطلب الثاني: اثأر تقلبات أسعار النفط على السياسة الاجتماعية والثقافية 83

الفصل الثالث: تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .....94.....

المبحث الأول: أثر تغير أسعار النفط على السياسة الاقتصادية الجزائرية .....95.....

المطلب الأول: أثر تقلب أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة .....95.....

المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي .....101.....

المطلب الثالث: سياسة ترشيد النفقات .....106.....

المبحث الثاني: تأثير تغير أسعار النفط على السياسة الاجتماعية .....108.....

المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل. .....108.....

المطلب الثاني: إعادة النظر في برنامج التنمية الاجتماعية .....113.....

الاستنتاجات: .....119.....

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الشكل1 : يوضح الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط .....73.....

الشكل2 : مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-1970) .....84.....

الشكل3 : انعكاس التغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي في المملكة (2014-1970) .....85.....

قائمة الجداول

جدول 1: يمثل رصيد الموازنة العامة للناتج المحلي (2014م –2015م) .....47.....

جدول 2: يوضح نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي 51.....

جدول 3: يوضح إجمالي الدين الخارجي في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط من الناتج المحلي الإجمالي 51

جدول 4: يوضح معدلات النمو الحقيقي لدول الشرق الأوسط في الناتج الإجمالي المحلي 52.....

جدول 5: واردات الأغذية في دول مجلس التعاون الخليجي ،2010–2020(مليار دولار) 68.....

جدول 6: : الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك .....70.....

جدول 7: يوضح معدلات البطالة من 2009– 2016 .....110.....

الملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمصدرة، وتأثيرها على إعداد السياسة المالية العامة لهذه الدول.

وتناولنا بالتحليل نموذج الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة، كما سلطنا الضوء على تأثير هذه التقلبات على التنمية البشرية في الجزائر، وهذا لاعتبارين أساسيين الأول يتمثل في الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، والثاني يتمثل في التنمية البشرية كتوجه جديد للتنمية.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات كان أهمها: تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تحويل موارد الميزانية العامة، وخاصة الضرائب بالإضافة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كلمات مفتاحيه: أسعار النفط، الدول النفطية، السياسات العامة.

ABSTRACT :

This study aims to study the impact of fluctuations in oil prices on producing and exporting countries and their impact on the preparation of the fiscal policy of these countries.

We analyzed the model of the Algerian economy as a case study. We also highlighted the impact of these fluctuations on human development in Algeria.

This is two main considerations: the first is the great reliance on the hydrocarbons sector and the second is human development as a new direction for development.

The study also reached a number of proposals, the most important of which were the activation of non-oil sources of income in the transfer of public budget resources, especially taxes, as well as the development of productive and service sectors.

Keywords: oil prices, oil states, public policies.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المجلس الشعبي الوطني ،الفترة التشريعية، الدورة الخريفية السابعة2015، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية2016،لجنة المالية والميزانية، نوفمبر2015.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2016.
3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،بيان اجتماع مجلس وزراء يوم الاثنين ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية.
4. التقرير الشهري لسوق النفط الصادر عن الأوبك شهر ديسمبر 2014، على الرابط: http://bit.ly/12 wixc فبالتالي أن حجة عدم خفض الإنتاج لحفاظ على السوق قد تؤدي إلى استنزاف لطاقة الإنتاجية بسعر.
5. جزائر، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري للجزائر، 2016م.

الكتــب:

1. جندلي، عبد الناصر . "**مناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** "، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
2. مصباح، عامر . "**منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**"،(الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2010).

المذكــرات:

1. أماني، عقلي." **دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية** "، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017).
2. أوزان، حسين، كرفاح أسماء . "**آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014م،دراسة إحصائية تنبؤيه 1990م-2013م**"، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، منشورة، (خميس مليانة جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017م).
3. بن عوالي، خالدية. "**استخدام العوائد النفطية –دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج** "، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (وهران، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2016م).
4. بوغرارة، سالم . "**السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال فترة(2000-2011)**"، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي منشورة، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).
5. بدران، زينب. "**دور صناديق الثروة السيادية كآلية دعم المؤشرات الاقتصادية** "، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة،(تيسمسيلت، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية).

6. بوبكري، رقية، نور اليقين عرباوي. "**مدى تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** "، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2013).
7. بيطام، ريمه. "**أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر من (2000م- 2014م)**"، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015م).
8. بورحلة، ميلود. "**الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1973م- 2015م)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، (الجزائر: تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017م).
9. بوسته، زكية. "**انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000م- 2016م**"، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م).
10. عبد المنعم، جليل، بودربالة بن عمر ." **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية حالة الجزائر . دراسة تحليلية**" . مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (تلمسان، جامعة أبي بكر بالقياد، ملحقة مغنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016م) .
11. عقابي، خميسة. "**النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر(1990م- 2014م)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015م).
12. رويج، السعيد. "**التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري من (1970م- 2009م)**"، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة، (ورقلة، جامعة قصدي مرباح كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013م).
13. موري، سمية. "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولة للمؤسسات منشورة، (الجزائر: تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010م).
14. عتاب، حياة. "**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حال الجزائر خلال فترة من (2000 . 2016)**"، مذكرة مكملة شهادة ماستر أكاديمي منشورة،(أم البواقي: جامعة العربي بن المهيدي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017).
15. عامري، عائشة. "**أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر** "، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، منشورة، (سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م).
16. هوام، منصف، لطرش النوري . "**أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر** "، مذكرة مكملة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي، منشورة (تبسة، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016م).
17. وحيد، خير الدين. "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ، دراسة حالة الجزائر**". ،مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية منشورة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013

18. داود، سعد الله . "**أثر تقلبات النفط على الساسة المالية في الجزائر (2000 . 2010)**"، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شاهدة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسّيير، 2012).

المجـلات أو الدوريات المحكمة:

1. عماد الدين، محمد الميزيني. "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** "، مجلة الأزهر بغزة الجامعة، سلسلة العلوم الإنسانية، (م.15)،(2013/04/09).
2. بوشليط، هاجر أمير . "**إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع النفط سنة في 2014**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،ع.07،2016،ص ص180،178.
3. رمضان، بن وكيل، رزق قطوش. "**تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،ع.17، السداسي الثاني 2017.
4. علة، مراد. "**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية قراءة نظرية في حالة الجزائر(2000م . 2014)**"، مجلة رؤى إستراتيجية، (يناير2017م).
5. قرود علي، كزير نسرين، مرغاء سناء . "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط** "، "**دراسة حالة السعودية والجزائر**" مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية، ع. 62، (ديسمبر 2017م).
6. ورقة مرجعية، "**التحولات الاجتماعية في الخليج العربي**"، مجلة دورية العمران الاجتماعي، ع خاص، 2018.

الجرائد:

1. الجزائر: "**الوضعية المالية بين الأمس واليوم وغدا**"، مجلة الشعب، الاقتصاد،(ع.3)،(مارس 2018) .
2. العوفي أحمد،" **أسعار النفط والمشاركة السياسية**"، أي علاقة؟، مقال نشر في 2016/01/01م.
3. خبيصة محمد، "**رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018**"، مقال مقدم في الأناضول، اسطنبول، 2018/10/10.
4. جان بيار سيريني، "**إلى أين تتجه أسواق النفط؟**"، مقال،6 نيسان (أبريل)، 2017.
5. حسن حمزة، "**أفاق التنمية في المملكة ودول الخليج** "، شؤون سعودية، متحصل عليه يوم 25-04-2019م على الرابط www. Saudiaffaires. Net>wehpopo> issue 02.

الدراسات والندوات:

1. الخاطر خالد بن راشد "ندوة : "**تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة** " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015 .
2. خالد بن راشد الخاطر . "**تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون** " : ندوة مقدمة في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة، نوفمبر 2015 .
3. أسامة نجوم، "**قراءة في انخفاض أسعار النفط**"، "تقيم حالة، مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015.
4. علي مرزا ، "**معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج** "، دراسات مقدمة في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، مارس 2017.

5. سمير، سعيفان وآخرون. **" ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة "** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الدوحة/نوفمبر 2015 .
6. ممدوح، سلامة. " **العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام** " ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة الدوحة نوفمبر 2015.
7. حسن، يوسف. علي **"أسعار النفط إلى أين ، وما الذي يمكن عمله"** ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الدوحة نوفمبر 2015.

الملتقيات:

6 . عثمان احمد، مرزوقي قويدر، "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الأسباب والنتائج**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول أثار انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة في السياسيات البديلة يوم 11/10 أكتوبر 2017.
7. عبد الغفور محمد ، بوصيلة. "**ميكانيزما التنبؤ بالأزمات الاقتصادية في الجزائر** "، مداخلة المقدمة في الملتقى الوطني حول اثر أسعار المحروقات على –التنمية في الجزائر– دراسة في السياسات البديلة، في جامعة الاغواط قسم العلوم السياسية ،يوم 11/10اكتوبر 2017.
8. جلاية، علي. "**رؤية تحليلية في أسباب انهيار الأسعار وانعكاسه على أداء الاقتصاد الجزائري** "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي، عنابة، جامعة برج بأجي مختار، 15/14 أكتوبر 2017م.
9. زغدي، خليل. "**هبوط أسعار النفط وأثره في ترشيد نفقات التحويلات المخصص للسياسة الاجتماعية** "، مداخلة، يوم 15/14اكتوبر2017.